الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال العهد العثماني (1662-1824م) دراسة تحليلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD تخصص تاريخ الجزائر الحديث (1518 – 1830م)

من إعـــداد:

– بلقاسم موسى

– توفيق رقيق

إشراف الأستاذ:

أ.د. بوضربة عمر

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خير عامر	أستاذ مساعد – أ – جامعة المسيلة –	رئيسا
بوضربة عمر	أستاذ التعليم العالي – جامعة المسيلة –	مشرفا ومقرراً
مرزقلال إبراهيم	أستاذ محاضر– ب – جامعة المسيلة –	عضواً

السنة الجامعية: 2021/2020

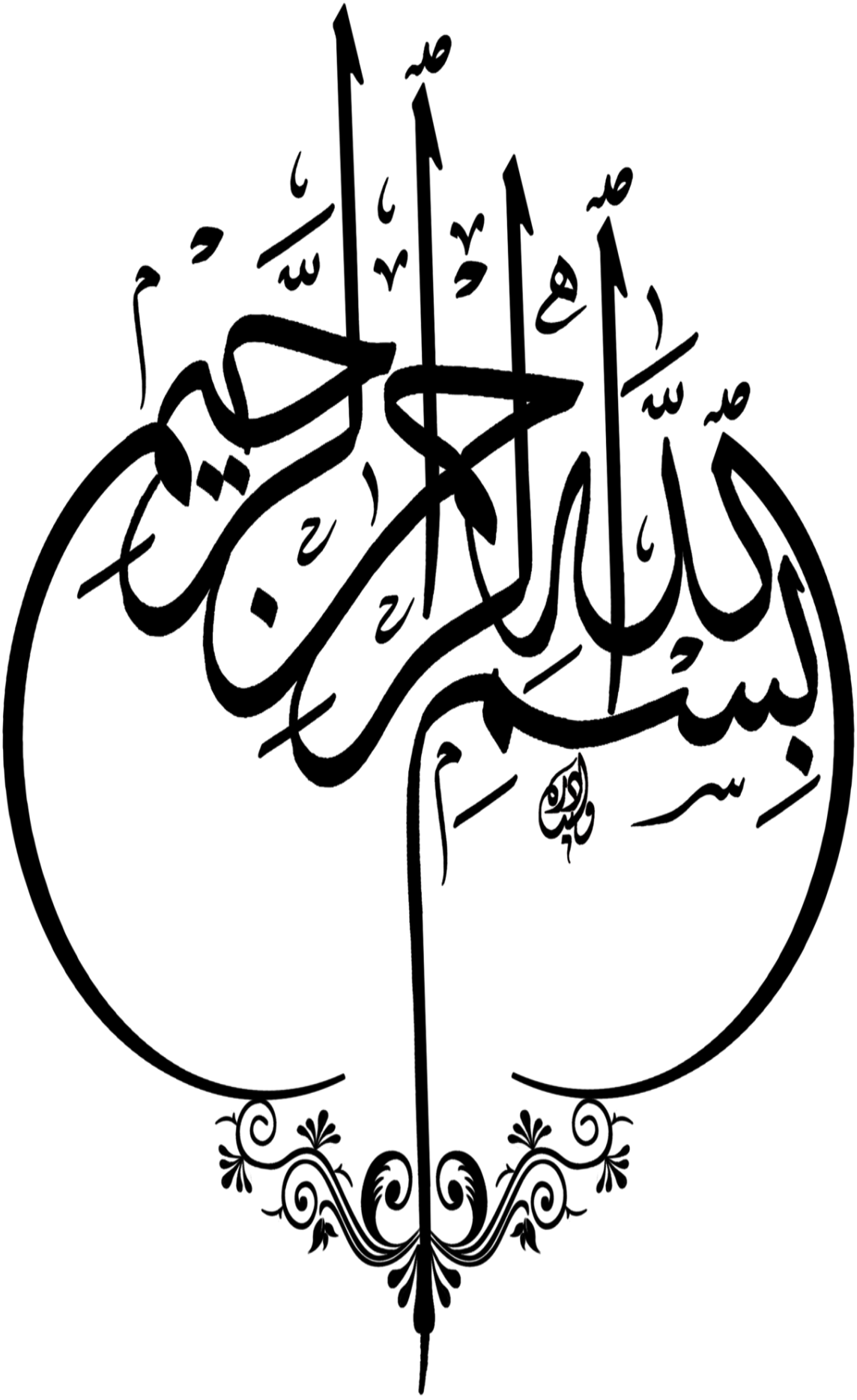
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله نستعينه ونحمده كثيراً على فضائله ونعمه التي لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا أما بعد:

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: "من لا يشكر النّاس لا يشكر الله" وعملا بقوله صلّى الله عليه وسلم نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف البروفيسور عمر بوضربة الذي كان لنا نعمة المشرف والموجه طيلة العام الدراسي والذي لم يبخل علينا لا بخبرته ولا بوقته بل كان كالأب مع أبنائه كما نشكر كافة أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة وعمال مكتبة الكلية وإلى كل من ساعدنا سواء من قريب او من بعيد في إتمام هذا العمل ليخرج في صيغته النهائية ..... والله ولي التوفيق.

إهـــداء

إلى شهداء الجزائر

إلى نبع الحنان والدتي حفظها الله وأطال عمرها

إلى سندي وقدوتي في الحياة والدي حفظه الله وأطال عمره

إلى اخوتي كل باسمه رعاهم الله

إلى كل زملاء وأصدقاء طفولتي كل باسمه

إلى أسرتي الجامعية من أساتذة وطلبة وعمال جامعة المسيلة

وإلى كل من ساهم في هذا العمل سواء من بعيد أو من قريب

أهذي هذا العمل

إهـداء

إلى أرواح الشهداء الطاهرة

إلى الجزائر الأرض الطيبة

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقاء الطفولة وزملاء الدراسة

إلى جميع أساتذتي جزهم الله خيراً

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إليـــــــك أيهـــــــا القـــــــارئ

مقدمة

مقدمة :

كان القرن العاشر الهجري/ السادس عشر ميلادي قرن تحولات كبرى على الساحة الدولية، فقد شهد الحوض الغربي للمتوسط أبرز هذه التغيرات لما يكتسيه من أهمية بالغة لدى الدول، وبحكم أنّ الجزائر شكلت جزء من الضفة الجنوبية للحوض فقد شهدت هي تغيرات كبيرة ساهمت في رفع مكانتها الدولية، فبعد أن كانت تشهد صراعات سياسية وضعف إقتصادي وإنحلال في المجتمع أيام حكم الزيانيين ظهرت الدولة العثمانية في المنطقة حتى وإن كان ظهورها غير مباشر في بداية الأمر إنما كان عن طريق الإخوة بربروسا الذين كانوا يمارسون عملية الجهاد البحري، فإستنجد بهم سكان الجزائر لتدخل الجزائر بعدها في كنف الخلافة العثمانية وأصبحت أحد أطراف الصراع الإقليمي والدولي في المتوسط، وبحكم موقعها الجغرافي الممتاز والقوة الكبيرة التي إكتسبتها بفضل دعم الدولة العثمانية مما مكنها من التفوق البارز في هذا الصراع، وجعل أوروبا المسيحية التي كانت تتكالب عليها أيام الزيانيين تطلب ودها وصداقتها و تسعى لإبرام الصفقات والمعاهدات معها ،وقد كانت إنجلترا من أوائل الساعين لربط تلك العلاقات إذ سعت إلى توقيع العديد من المعاهدات مع الجزائر، ليكون هذا موضوع دراستنا ويحمل عنوان المعاهدات الجزائرية الإنجليزية(1662-1824م) .

- الإشكالية:

مثلت المعاهدات الجزائرية الإنجليزية (1662.1824م) مظهرا من مظاهر العلاقات السلمية في العلاقات الجزائرية الإنجليزية على وجه الخصوص والأوروبية على وجه العموم فقد إنتقلت من جو الركود والتكالب والعداء إلى جو الودّ والسلام والتنافس والتبادل الإقتصادي وقد تفرعت عن الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ـ كيف كانت -أوضاع الجزائر السياسية عشية الدخول العثماني؟ وماهي أبرز مميزات السياسة الخارجية للجزائر في الفترة الحديثة؟

ـ كيف كانت أوضاع التي كانت تشهدها إنجلترا في بدايات القرن 16م؟ ولماذا سعت للتواجد في الحوض الغربي للمتوسط؟

ـ كيف كانت العلاقات الجزائرية الإنجليزية والعوامل المؤثرة فيها، وماهي أبرز محطات السلم والعداء فيها؟

ـ ماهي أبرز المعاهدات الموقعة بين البلدين وماهي ظروف وأسباب توقيعها؟

وما هي أهم القضايا والمجالات التي تضمنتها هذه المعاهدات الثنائية؟

خطة الدراسة:

وللإلمام بهذه الإشكالية والإجابة على كافة التساؤلات إرتأينا إلى تقسيم الدراسة وفق خطة منهجية مبنية على مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين آخرين، تناولنا في كل واحد منهم ما يلي:

الفصل التمهيدي: تطرقنا فيه للأوضاع السياسية قبيل الدخول العثماني والتحولات التي عرفتها الجزائر في ظل الخلافة العثمانية وأوردنا فيه المبادئ التي بنت عليها الجزائر سياستها الخارجية.

كما تطرقنا فيه إلى الأوضاع العامة التي كانت تشهدها إنجلترا قبيل ومطلع القرن الـ 16م وبماذا قامت به للظفر بمكانة متميزة في المتوسط.

الفصل الأول: عالجنا من خلاله التقارب العثماني الإنجليزي وإنعكاساته على العلاقات الجزائرية العثمانية

كما بينا من خلاله أبرز المحطات السلمية والعدائية التي تميزت بها العلاقات الجزائرية الإنجليزية في الفترة الحديثة.

الفصل الثاني: شكل صلب الموضوع، إذْ تكلمنا خلاله عن أهم المعاهدات الجزائرية الإنجليزية كل قرن على حده.

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة تضمنت أبرز النتائج المتوصل إليها مدعمين ذلك بمجوعة من الملاحق وقائمة للمصادر والمراجع.

ذكر الدراسات السابقة المعتمد عليها:

بخصوص الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر هي قليلة جداً في حدود إطلاعنا وهنا نشير إلى عملين تناولاها في الإطار العام للعلاقات بين البلدين:

ـ أطروحة دكتوراه موسومة بـ "إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والاجتماعية من 1620 إلى 1827م التي نشرت في (2019/2018م) من طرف الطالب والباحث "محمد أمين بوحلوفة".

ـ مذكرة ماجستير موسومة بـ " العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا 1780 ـ 1830م "التي نوقشت في (2015/2014) لصاحبها "معطى الله مختار".

كانت هاتان الدراستان بمثابة الدليل الأكاديمي في دراستنا، حيث إستفدنا من خلالها من إكتساب معارف حول الموضوع والتعرف على المصادر والمراجع التي تناولته.

ـ دوافع اختيار الموضوع:

إنقسمت الدوافع إلى قسمين منها دواع شخصية ودوافع موضوعية:

ـ إيمانا منا بمقولة "**حتى تستطيع فهم الحاضر لكل مكان يجب أن تعرف طبيعة ماضيه**" وحبنا لتاريخنا جعلنا نتسابق إلى دراسته لنعرف حاضرنا ومستقبلنا

ـ رغبتنا في التعرف على الدبلوماسية الجزائرية ذائعة الصيت والبحث عن كل ما كتب حولها

ـ توجيهات ونصائح الأستاذ المشرف والإشارة للمصادر المتناولة للموضوع عزز الرغبة لدينا لدراسة الموضوع

ـ تسليط الضوء عن حلقة من حلقات العلاقات الجزائرية مع دول أوروبا والكشف عن خباياها وفتح المجال أمام الطلبة للغوص أكثر في حيثيات الموضوع.

المنهج المتبع:

ولتحمل الدراسة أسلوبا أكاديميا إتبعنا المهج التاريخي الوصفي لوصف الأحداث وترتيب زمانها ومكانها ترتيبا كرونولوجيا، وكذلك المنهج التحليلي في تحليل بنود المعاهدات ومعرفة أسباب ونتائج توقيعها ولتوضيح أبعاد الموضوع في مجرى العلاقات الجزائرية الأوروبية.

المصادر والمراجع المستعملة في الدراسة:

المصادر:

ـ مذكرات خير الدين بربروس والتي أفادتنا في الفصل التمهيدي بالإضافة إلى كتاب لسان الدين بن الخطيب الذي أفادنا في نفس الفصل.

ـ وليام شالر مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر والذي أفادنا في تعرف على بنود المعاهدات وظروف توقيعها.

ـ مذكرات الشريف الزهار والتي أفادتنا في الفصل الثاني في علاقات الجزائر مع إنجلترا.

ـ وكتاب الزهرة النائرة لبن رقية التلمساني والي أفادنا في جانب المعاهدات.

المراجع:

.كتاب قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث الذي إعتمدنا عليه في توضيح مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

ـ وكتاب شخصية الجزائر الدولية لمولود قاسم الذي أفادنا في جانب العلاقات الجزائرية الإنجليزية كما أفادنا كتاب ج.ب.وولف الجزائر وأوروبا في نفس الجانب.

ـ وكتاب على تابليت معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كان لهذا الكتاب الدور البارز في الدراسة بحكم أنه من أهم الدراسات التي تناولت موضوعنا بشكل مباشر فقد إعتمدنا عليه في الفصل الثاني في ذكر بنود أغلب المعاهدات.

ـ الصعوبات:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات عرقلت عملية بحثنا بعض الشيء نذكر منها:

. الوضع الذي يعيشه العالم والجزائر جراء تفشي وباء كورونا والذي عرقل الدراسة والتقرب من مراكز البحث.

. مشكل الترجمة والإستفادة من المصادر الأجنبية.

ـ تسقيف صفحات البحث حال دون معالجتنا لكثير من العناوين والتعمق فيها.

ولا يفوتنا في الأخير أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا المشرف على قبوله الأشراف علينا وعلى مساعدته المادية والمعنوية وتوجيهاته وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذه الدراسة.

والله ولي التوفيق.

الفصل التمهيدي: نظرة عامة حول السياسة الخارجية للجزائر خلال الفترة الحديثة.

المبحث الأول: الجزائر إيالة عثمانية.

المبحث الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث.

المبحث الثالث: أوضاع إنجلترا قبيل مطلع القرن 16م.

المبحث الأول: الجزائر إيالة عثمانية

يعتبر القرن 16م بالنسبة للتاريخ الجزائري على وجه الخصوص قرنا محوريا إذ شهد تحولا كبيرا جدا على جميع المستويات حيث عرف بقرن المجابهات الحربية بين مختلف الأطراف[1] ففي مطلع هذا القرن عرفت الجزائر حالة من الفوضى والإضطراب السياسي عبر عنها المؤرخ أحمد توفيق المدني بثلاث كلمات: تقهقر، وفوضى، وإنحلال[2].

ومن ملامح هذا الوضع المضطرب ما عبرت عنه الشواهد التالية:

1/ لقد ضربت الفوضى أطنابها في كل مكان، فسكان مقاطعات قسنطينة وسكان مدينة الجزائر والقطاع الوهراني لم يبقوا معترفين بسلطة أحد عليهم وهو ما يعني تفكك السلطة الزيانية وضعف دولتها المركزية.

2/ كانت وهران تبدو أواخر القرن 15م، وهي تحت السلطة الإسمية لبني زيان في صورة جمهورية تجارية حقيقية مستقلة، أما مدينة بجاية فقد كانت في نفس ذلك العصر تكتسب ثروة طائلة وبصفة مستقلة من التجارة الواسعة التي كانت تتعاطاها مع البلاد الطليانية ومن القرصنة[3].

كان لهذا الضعف الذي شهدته الجزائر دورا كبيرا في جعلها لقمة سائغة بالنسبة للإسبان الذين تطلعوا إلى محاولة استغلال الفراغ السياسي الذي كانت تشهده الجزائر عن طريق تمرير المشروع الصليبي الذي كانت تطمح إليه إسبانيا والذي دعا إليه الملكان [4] **ايزابيلا**[5] و **فرديناند** [6]؛ على إثر سقوط الأندلس وإنهاء الوجود الإسلامي في إسبانيا سنة 1492م لينطلق عهد جديد عرف بعهد حروب الإسترداد المشحونة بالحقد الصليبي

---

[1]. حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص123.

[2] أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 1792، ط2، ش.و.ن.ت الجزائر، ،1976 ص 67.

[3] المرجع نفسه، ص 69.

[4]. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج،2 ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 8.

[5] إيزابيلا: ملكة إسبانية كاثوليكية على قشتالة، ولدت بمدريد (1504. 1541) خلفت أختها ماري، يعتبر عهدها الطويل من أزهى العصور الإسبانية تزوجت ملك أراغون ووحدت معه المملكة عرفت بحقدها على المسلمين، للمزيد أنظر عبد العزيز نواري: التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 198.

[6] فرديناند: ملك إسباني على أراغون 1452 1541، هو إبن خوان الثاني تزوج ملكة قشتالة-إيزابيلا-في إطار التحالف المسيحي ضد المسلمين، يعرف فرديناند الثاني، للمزيد ينظر: عبد العزيز نواري، المرجع السابق، ص 198.

بقيادة الكردينال كسيمينس باتجاه المدن الساحلية الجزائرية فإحتلت أغلب المدن الجزائرية التي كانت على طول الشريط الساحلي[1].

وأمام هذا العدوان الصليبي لم يكن أمام الجزائريين حل سوى الإستنجاد بالأخوين بربروسا والذين كان قد ذاع صيتهما في الحوض الغربي للمتوسط ومساعدتهم لسكان غرناطة ، وكان من بين المستنجدين بالأخوين أحمد بن القاضي حاكم إمارة جبل كوكو ،حيث كتب هذا الأخير في مراسلته لعروج :"**إنّ بلادنا بقيت لك ولأخيك وللذئب** "[2] ولم يكن أمام هؤلاء الإخوة سوى تلبية طلب سكان الجزائر، حيث تمكن الإخوة بربروسا من دحر الإسبان وإسترجاع أغلب المدن الجزائرية في الساحل الشرقي للجزائر، كمدينة عنابة وجيجل وبجاية ثم الجزائر العاصمة [3]،غير أن عروج كان له طموح اكثر من هدا بل أنه ترك أخيه خير الدين على رأس مدينة الجزائر، وأنتقل بجيشه نحو السواحل الغربية بعد القضاء على تمردات سالم التومي المتحالف مع الإسبان ضد الاخوة بربروسا ،حرر عروج جل السواحل الغربية من الإسبان بل أنه قد وصل حتى مدينة وجدة وفي طريق العودة إستشهد عروج بعد مكيدة دبرها له الإسبان ،وكان ذلك سنة 1518 م [4] فكر خير الدين بعد وفاة أخيه عروج في ترك البلاد غير أن تمسك الجزائريين به حال دون ذلك فراسلوا السلطان العثماني لتعيين خير الدين حاكما على الجزائر فجاء الرد من السلطان العثماني سليم الأول [5]يحمل صيغة الموافقة المبدئية أين تم تعيين خير الدين (**بايلرباي**)[6] على الجزائر إبتداء من 15ماي 1519م حيث يعتبر هذا التاريخ البداية الرسمية لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وبذلك أصبحت الجزائر إيالة عثمانية تحت قيادة البايلرباي (**خير الدين** [7].).

---

[1] .لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح محمد عبد الله عنان، ج1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، مصر، 1974، ص 107 .108

[2] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط،7 د م ج، الجزائر،1994، ص15.

[3] . أندري برنيان وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر إسطنبول رابح، ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984، ص124.

[4] . خير الدين بربروس، مدكرات خير الدين بربروس، تر محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 18.

[5] . سليم الأول (1465. 1520)، حكم الإمبراطورية العثمانية (1512. 1520)، في عهده تم ضم الشام والحجاز ومصر للدولة العثمانية، وكان أول سلطان عثماني لقب بالخليفة، للمزيد ينظر إلى: عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ص 524.

[6] . يعتبر أول لقب عثماني أطلق في الجزائر، وأول من لقب به خير الدين بربروس، وتعني أمير الأمراء، حيث كان هدا اللقب يدل على أول فترة عثمانية في الجزائر، وهي مرحلة البيلربايات، للمزيد ينظر إلى: قاموس المصطلحات العثمانية، ص125.

[7] . خير الدين بربروس (1470. 1546)، كان قائد اساطيل عثمانية ومجاهدا بحريا، ولد في جزيرة لسبوس في اليونان وتوفي في الأستانة (إسطنبول)، إسمه الأصلي خضر بن يعقوب ولقبه خير الدين باشا، بينما عرف لدى الأوروبيين ببربروسا (دوي اللحية الحمراء) للمزيد ينظر إلى: عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص 103.

المبحث الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الحديثة

يعود ظهور الجزائر الحديثة في إطارها الإقليمي الذي هي عليه الآن خاصّة ما تعلق بمسألة الحدود الشرقية والغربية للبلاد إلى منتصف القرن الـ 16م، وبالرغم من إنضمامها إلى الخلافة العثمانية، لكن طبيعة علاقاتها مع الخلافة قد إكتست منذ البداية طابعا خاصا ميّزها عن كونها ليست مجرد إقليم أو ولاية من ولايات الخلافة، وبحكم هذه الميزة التي تميزت بها عن غيرها من المناطق التابعة للإمبراطورية، كان عليها أن تسعى إلى ضبط سياستها الخارجية منذ البداية، وفق ما تقتضيه مصالحها الخاصة[1].

لقد واجهت الدبلوماسية الجزائرية منذ بداية الستينيات من القرن الـ 16م مسألة إعتماد القنصل الفرنسي بتلك الإمتيازات التي منحتها له الإمبراطورية العثمانية بموجب المعاهدة المبرمة سنة 1535م حيث أصبح قناصل هذه الدولة يتمتعون بإمتيازات كبيرة خاصة في المجال السياسي والإقتصادي وهذا ما رفضه حكام الدولة الجزائرية وقد تم تسوية هذا الخلاف بعد أن صار لفرنسا قنصلاً معتمداً في الجزائر لكن ليس بتلك الإمتيازات الممنوحة له من طرف السلطان العثماني[2].

مثلت هذه المسالة الإنطلاقة الفعلية لبروز مبادئ السياسة الخارجية للدولة الجزائرية والتي يمكن إستخلاصها على الآتي:

أ/ مبدأ حرمة السيادة الوطنية في التعامل مع الدول الأوروبية.

كان لقضية السرقة التي قام بها القرصان المسيحي الذي كان في خدمة الأسطول الجزائري والذي قام بسرقة مدفعين وفر بهما لبيعهما للدوق دي فيز حاكم مقاطعة بروفانس الفرنسية، كانت هذه القضية الدليل القاطع الذي يبين مدى تطبيق الجزائر لهذا المبدأ، حيث إعتبرت الجزائر هذه القضية قضية مبدأ تمس بسيادة الدولة الجزائرية وقد رفض الداي أي صلح مع فرنسا رغم وساطة الدولة العثمانية لإنهاء الحرب[3].

ب/ مبدأ التعاقد المباشر مع كل دولة تريد إقامة علاقات مع الجزائر.

ج/ مبدأ التعامل بالمثل وتكافئ المصالح بين الطرفين المتعاقدين

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

[3] المرجع نفسه، ص ص 48-49.

في بعض الأحيان يتم التنصيص بذلك صراحة وأحيانا أخرى يتم تركه ضمنيا وعدم التنصيص عليه حيث كان موطن خلاف في بغض الأحيان.

د/مبدأ عدم الخلط بين العلاقات السياسية البينية والعلاقات التجارية.

حيث تلتزم الدولتين بإحترام وحماية الرعايا وممتلكاتهم حتى وإن كانت في حالة حرب مع دولهم[1] ويحق للتجار ورعايا الدولة الأجنبية التي تكون في حالة حرب مع الجزائر الإستمرار في مزاولة نشاطهم التجاري بكل إطمئنان وبدون خوف أو خطر وكان هؤلاء الرعايا يغادرون الجزائر في حالة الحرب مع هذه البلاد وبطلب حكوماتهم في الغالب.[2]

هـ/ مبدأ مراعاة مقاييس وشروط القناصل لتمثيل بلدانهم

نجد أن المؤسسات القنصلية الأجنبية لم تستكمل نموها في شكلها العصري إلا في القرن 19م خلافا لما يلاحظ بالنسبة للدول الإسلامية التي أظهرت نضجا وإستعدادا كبيرا منذ البداية[3]، إذ كانت ترى أن مصالح الدولة يجب أن توكل إلى أشخاص ليس لهم علاقة بالنشاط التجاري، ويجب أن يكونوا مجردين من كل المصالح والدوافع الشخصية أثناء تأدية مهامهم كموظفين وأعوان لدى الدولة[4].

و/ مبدأ الحياد في الصراعات الأوروبية.

سعت فرنسا بشتى الأساليب لإقناع الجزائر والتأثير عليها بجرها داخل الصراعات الأوروبية لكن بدون جدوى، كما نجد أن الدبلوماسية الجزائرية قد سجلت موقفا ذو أهمية كبيرة، حيث إعتبرت منطقة المغرب منطقة متكاملة سياسيا وأمنيا ولا يحق لأي طرف أوروبي التدخل فيها هذا الموقف كان قد سجل على إثر إندلاع الحرب الأهلية في تونس ومحاولة فرنسا التدخل لصالح أحد الطرفين.[5]

ز/ مبدأ الوفاء بالعهد والتقيد بالإلتزامات.

---

[1] . جمال قنان، المرجع السابق، ص47.

[2] . جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 1830، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 2007، ص27.

[3] . جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص48.

[4] . جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 1830، المرجع السابق، ص258.

[5] . المرجع نفسه، ص 51.

يقول فونتير دي باردي: "يعتبر الوفاء بالعهد من مبادئ الإيالة في علاقاتها مع الدول، وإن عدم الإعتماد على القوة فقط هو كذلك من المبادئ الأساسية التي إعتمد عليها الجزائريون في تنظيم علاقاتهم مع الدول الأوروبية "[1].

ح/ مبدا التعامل مع جميع الدول على قدم المساواة.

فقد تعاملت الجزائر في الفترة الحديثة على قدم المساواة مع الدول الأوروبية التي خضعت لشروط السياسة الخارجية الجزائرية (عقد معاهدة ثنائية لتنظيم العلاقات بين البلدين _ دفع الإتاوات _ الهدايا القنصلية ...) ليس من منظور الدبلوماسية الجزائرية أن هناك دولا كبيرة ودولا متوسطة وأخرى صغيرة، فجميع الدول متساوية عندها وتعاملت مع كل الدول على هذا الأساس[2].

المبحث الثالث: أوضاع إنجلترا في مطلع القرن 16م.

لم تكن الجزائر وحدها التي تعيش على وقع صراعات داخلية في ختام القرن 15 م فقد كانت إنجلترا هي الأخرى تعيش أزمات داخلية حيث عرفت سنة 1455م حربا أهلية عرفت بحرب الوردتين وسمّيت بهذا الإسم إشارة إلى الوردة البيضاء شعار عائلة آل يورك والوردة الحمراء شعار عائلة آل لانكستر وهما أسرتان تنتميان إلى أصل واحد لكنهما تنازعتا على العرش وقد إنتصر آل يورك في هذه الحرب سنة 1471 إلا ان ملكهم ريتشارد الثالث لم يوفق في حكمه فاستطاع هنري تيودور (هنري السابع) من أسرة لانكستر أن ينتزع منه الحكم ويعتلي العرش سنة 1485م [3].

إستطاع هنري السابع الذي الحكم من سنة 1485م إلى سنة 1509م والقضاء على منافسيه في السلطة وبالتالي القضاء على كل أشكال التمردات التي كانوا وراءها؛ كما إستفاد من البرلمان الإنجليزي فائدة كبيرة عندما إستصدر مجموعة من القوانين التي مكنته من السيطرة على كل البلاد ومراقبة كل النبلاء كان من بينها تأسيس قاعة النجم وهي محكمة لها سلطة واسعة تعمل على مراقبة النبلاء وإضعاف نفوذهم في إنجلترا كما إستصدر قانونا خاصا يفرض السيطرة الملكية على كل الشؤون الصناعية في البلاد سنة 1504م[4]، وإستطاع

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص52.

[2] . جمال قنان، قضايا، المرجع نفسه، ص 53.

[3] . عبد العزيز سليمان، نوار محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص187.

[4] . عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص137.

هنري السابع بهذه القوانين أن ينهي عهدا من الحروب إلاقطاعية والأسرية التي أضعفت البلاد وإعادة فتح عهد جديد من إلاستقرار الذي كان فاتحة لتقدم اقتصادي وحضاري في البلاد[1].

شهدت إنجلترا في عهد هنري الثامن الذي خلف أباه هنري السابع سنة 1509م، والذي دامت فترة حكمه حتى سنة 1547م ؛شهدت إصلاحا دينيا بروتستانتيا كان نتيجة لأولى أعمال الملك هنري الثامن، والذي إستصدر قوانين ؛أدت بدورها إلى إقرار فصل الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما الكاثوليكية، والتي كان وراءها سببان رئيسيان ،فالأول هو أن الملك هنري الثامن أراد التخلص من زوجته الكاثوليكية كاترين الأرغونية إبنة الملك الإسباني فرديناند وإيزابيلا والتي تزوجها للحفاظ على سلمية العلاقات الإسبانية الإنجليزية ،والزواج من آنّ بولين إحدى سيدات البلاط الملكي الإنجليزي بدلا منها [2]، أما السبب الثاني وهو ان إنجلترا كانت تعيش على وقع ضيق شديد مارسه عليها الملك شارل الخامس ملك إسبانيا ؛عندما هزم الملك الفرنسي فرانسوا الأول سنة 1525م ،وبالتالي زيادة تفوق مركز الملك شارل الخامس في أوروبا على حساب ملوك وأمراء هذه الأخيرة[3].

كما لعبت الظروف العامة في إنجلترا خلال عهد هنري الثامن دورا هاما في تشجيع هذا الأخير للقيام بعملية الإصلاح الديني وإنفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما الكاثوليكية حيث شعر الإنجليز بضرورة القيام بعملية الإصلاح الديني بعد إنتشار واسع لحركة التعليم والمعارف وما لمسه الإنجليز من مساوئ الكنيسة الكاثوليكية من إنتشار للجهل وبيع لصكوك الغفران التي أصبحت عملية مالية بحتة كما ان المجتمع الإنجليزي صار ينظر إلى الكاثوليكية على انها قوة أجنبية تتدخل في شؤونهم الدينية لذا عمل على مساندة الملكية الإنجليزية التي كانت تسعى إلى استتباب الأمن بعد حرب الوردتين[4].

شهدت هذه الحركة الإصلاحية تراجعا كبيرا سنة 1553، بعد تولي الملكة ماري الأولى إبنة الملك هنري الثامن وكاترين الأرغونية، حيث ألغت التشريعات الإصلاحية التي سنّت في عهد الملك إدوارد السادس (1547 . 1553)، وسعت إلى لم الشمل مع كنيسة روما، ولإحكام سيطرتها قامت بالزواج من فليب الثاني ملك إسبانيا وأشدّهم تعصبا للكاثوليكية، وقد أثار هذا الزواج غضب الشعب الإنجليزي؛ لما كان يحمله من بغض للإسبان

[1] عبد الفتاح حسن أبو علية، المرجع السابق، ص136.
[2] نفسه، ص 138.
[3] نفسه، ص 138.
[4] نفسه، ص 139.

حيث ترتب عن ذلك قيام ثورة تزعمها "توماس ويت"؛ والتي سرعان ما إستطاعت الملكة القضاء عليها وإعدام زعيمها[1].

ثم بدأ عهد الإضطهاد للبروتستانت وإرتكبت أبشع الجرائم ضدهم من سجن وتقتيل وتعذيب حتى لقبت بماري "السفاحة" او "الدموية"، كما عرف عهدها إنتكاسة كبيرة خلال مشاركة إنجلترا لإسبانيا في حربها ضد فرنسا، حيث تلقت هزيمة نكراء وخسرت مدينة كاليه سنة 1558م، عم الغضب في نفوس الإنجليز جراء سياسة الملكة، كان الإنجليز يخشون أن يثمر زواجها من فليب الثاني ولياً للعهد تجري في عروقه دماء الإسبان لكنها ماتت قبل أن يحدث هذا سنة 1558م، لتخلفها أختها غير الشقيقة إليزابيث الأولى[2].

إعتلت إليزابيث العرش وعمرها 25سنة وحكمت البلاد حتى ناهزت السبعين عاما، عرفت إنجلترا في عهدها نوعا من الإستقرار السياسي، حيث ساعدت سيادتها الملكية في نمو القومية الإنجليزية وأصبح لها سيادة بحرية ساعدت على رقي البلاد وإزدهارها وتوطد خلالها نظام الكنيسة الإنجليزية البروتستانتية، وإتسع خلالها النشاط البرلماني وإزدهرت الحياة العلمية والأدبية[3].

كانت إليزابيث حريصة على أمن البلاد وإستقرارها طيلة فترة حكمها ،لكن المنافسة بينها وبين فليب الثاني ملك إسبانيا لم تترك مجالا للسلام بين البلدين، فبينهما صراع ديني شديد وصراع على التجارة وإمتلاك المستعمرات في العالم الجديد، سعى فليب الثاني إلى إثارة الفتن وتدبير المكائد للملكة إليزابيث بتدعيم غريمتها ماري ستيوارت ملكة أسكتلندا، وفي الوقت نفسه كانت إليزابيث تساعد الهولنديين في ثورتهم ضد إسبانيا الكاثوليكية وفي دعم البروتستانت الفرنسيين ،كل هذا الإحتكاك ساهم في زيادة التوتر بين البلدين ،في إنتظار إنطلاق شرارة الحرب.

كان التوتر الديني بين البلدين مجرد غطاء للسبب الرئيسي، الذي كان وراء إشتعال الحرب بين البلدين وهو أن حب الإنجليز للمال والمغامرة والتجارة وسعيهم إلى تحطيم الإحتكار الذي مارسته إسبانيا على التجارة الدولية والمستعمرات في العالم الجديد، ليكون الصراع إقتصاديا عكس ما أظهره الطرفان على أنه ديني بين البروتستانتية والكاثوليكية[4].

---

[1] . عبد العزيز سليمان، نوار محمود محمد جمال، المرجع السابق ص 198

[2] المرجع نفسه، ص198.

[3]. يحي جلال، تاريخ أوروبا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية للكتاب الإسكندرية، 1981، ص 488.

[4] المرجع نفسه، ص489.

تعود حيثيات القضية إلى سنة 1587م، حيث قام الملاح الإنجليزي "فرنسيس دريك" بمهاجمة ميناء قادس الإسباني بست سفن حربية قام خلالها بتخريب السفن الإسبانية الراسية على الميناء ،وعاد إلى إنجلترا محملا بالذهب والفضة والنفائس التي سلبها من السفن الإسبانية، إعتبر فليب الثاني هذه العملية كتحدٍّ من الملكة إليزابيث لإسبانيا، فجهز أسطولا حربيا ضخم أطلق عليه إسم "الأرمادا"، وكان على إنجلترا أن تواجه هذا الخطر الإسباني وأن تدافع عن أراضيها بكل قوتها[1]،كان الأسطول الإنجليزي يتكون من عدة سفن حربية صغيرة الحجم يقودها بحريين أكفاء ،أخذ الإنجليز يهاجمون أسطول "الأرمادا" بضربات موفقة جعلت الإسبان يتراجعون نحو ميناء كاليه، ومع زيادة ضربات السفن الإنجليزية له إضطر للخروج ثانية ولم يستطع رد ضربات السفن الإنجليزية سريعة الحركة والمناورة، فإنهزم أسطول الأرمادا وما نجا منها حطمته العواصف الشديدة التي هبت على بحر الشمال والمحيط الأطلسي، ليعود إلى إسبانيا منهزما ولم تنجو من سفنه سوى 54سفينة[2]،كانت هذه الهزيمة التي تلقتها إسبانيا أول دليل على بداية إنهيار شبح الإمبراطورية الإسبانية وزوال سيطرتها على الملاحة وطرق التجارة الدولية، كما أن حرب الأرمادا كانت البداية لظهور البحرية البريطانية في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط كقوة بحرية عظمى[3].

[1] . عبد العزيز سليمان، نوار محمود محمد جمال، المرجع السابق، ص200.

[2]. يحي جلال، المرجع السابق، ص.491

[3] . عبد العزيز سليمان، نوار محمود محمد جمال، المرجع السابق، ص201.

الفصل الأول العلاقات الجزائرية الإنجليزية 1580م-1830م

المبحث الأول: التقارب العثماني الإنجليزي وأثره على العلاقات الجزائرية الإنجليزية.

1-بداية العلاقات العثمانية الإنجليزية.

2-تأثر العلاقات الجزائرية الإنجليزية بالتقارب العثماني الإنجليزي.

المبحث الثاني: مظاهر العلاقات السلمية الجزائرية الإنجليزية.

1-التمثيل القنصلي.

2-المبادلات التجارية.

3-تبادل الهدايا.

المبحث الثالث: مظاهر العلاقات العدائية الجزائرية الإنجليزية.

1-الغارات الإنجليزية على السواحل الجزائرية 1620م-1682م.

2-إنجلترا والمؤتمرات الأوروبية ضد الجزائر (مؤتمر فيينا 1815م-إكس لاشبيل 1818م).

3-الحملات الإنجليزية على الجزائر أواخر العهد العثماني (حملة إكسموث 1816م-حملة ماك دونال 1824م).

المبحث الأول: التقارب العثماني الإنجليزي وأثره على العلاقات الجزائرية الإنجليزية.

1/ بداية العلاقات العثمانية الإنجليزية:

إن الظلام يخيم على بدء العلاقات العثمانية الإنجليزية، حيث لا تشير المصادر التاريخية على وجود علاقة سابقة بين الطرفين قبل مطلع القرن السادس العشر الميلادي، فقد كان العثمانيون خارج إهتمامات الإنجليز، حتى أن فتح القسطنطينية سنة 1453م ليس له ذكر في الحوليات الإنجليزية.[1]

وهذا الأمر راجع إلى إنغلاق الإنجليز عن عالم البحر الأبيض المتوسط، وسيطرة المدن الإيطالية (البندقية–جنوة–فلورنسا) على النشاط التجاري القائم بين شرق المتوسط وإنجلترا.[2]

فقلد إعتمد الإنجليز في بداية نشاطهم التجاري على سفن جمهورية راجوزة[3] لنقل تجارتهم إلى الشرق وإقامة علاقات معه[4]، ومع مطلع القرن السادس عشر توسعت التجارة الإنجليزية وإنفتحت على العالم الخارجي، إذ شرع بعض التجار الإنجليز في دخول عالم البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا بدأ إحتكاكهم مع العثمانيين وتعرفوا عليهم عن قرب.[5]

أما فيما يخص نشاطهم التجاري مع المناطق الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، فلم يبدأ هذا النشاط معها إلا سنة 1511م[6]، حينما بدأ بعض التجار الإنجليز في التعامل مع بعض الجزر العثمانية في المتوسط، ولقد اقتصر نشاطهم على استيراد بعض المنتجات الزراعية كالتوابل والقطن والمصنوعات المحلية مثل الحرير والمنسوجات[7].

---

[1] إدريس الناصر الرائسي، العلاقات العثمانية–الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007، ص154.

[2] ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة، ج1، بيروت، لبنان، 1989، ص168–169.

[3] جمهورية راجوزة(Ragusa): تقع في الجنوب الغربي من البوسنة، أسفل ساحل دالماسيا، أسسها السلاف والصرب، أطلق عليها الأوروبيون في العصور الوسطى اسم(**رانيكا**) وعرفت فيما بعد (**راجوزة/راكوزة**) أما العثمانيون فأطلقوا عليها (**دوبروفنيك/دبروفنديك**) أي الشجراء، أرضها غير صالحة للزراعة، لذلك إنصرف سكانها للعمل في التجارة. للمزيد ينظر: بيتر شوجر، أوروبا العثمانية (1354–1804)، تر: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م، ص191–205.

[4] محمد عبد اللطيف البحراوي، فتح العثمانيين عدن وإنتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، دار التراث، القاهرة، 1977، ص136.

[5] ليلى الصباغ، المرجع نفسه، ص169.

[6] إدريس ناصر الرائسي، المرجع السابق، ص155.

[7] ياسر عبد العزيز محمود قاري، دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف يوسف بن علي الثقفي، ج1، جامعة أم القرى، السعودية، 1422/2001م، ص271.

لقد حمل أول إتصال بين العثمانيين والإنجليز الصبغة العسكرية عندما شارك الجيش الإنجليزي في محاربة العثمانيين في هنغاريا عام 1540م، ضمن إحدى الحملات الصليبية التي كان يروج لها بابا روما بول الثالث[1]، كما شارك جيش انجليزي آخر الإمبراطور شارل الخامس في حملته على الجزائر سنة 1542م، ومن هنا قام بعض التجار الإنجليز بالسياحة في الأراضي العثمانية والتعرف على العثمانيين عن كثب[2].

إلا أن الإنجليز كانوا معروفين لدى الباب العالي قبل هذا التاريخ وهذا ما أشار إليه البند السادس عشر من معاهدة الإمتيازات العثمانية الفرنسية لسنة 1535م، المعقودة بين فرنسوا الأول وسليمان القانوني؛ والذي جاء فيه " **فإذا أرادت ملكة إنجلترا مصادقتنا فليكن عن طريقكم** "حيث سمح هذا البند للإنجليز بالإنضمام للمعاهدة والإستفادة من مزاياها[3].

ولكن الإنجليز لم ينظموا للمعاهدة، وهذا ما يفسر رفض الدولة العثمانية بعدم السماح لسفينتين إنجليزيتين بالتوقف في ميناء خيوس اليوناني الخاضع لسيطرتهم سنة 1551م[4] ومن هنا أدرك التجار الإنجليز أهمية المرافئ العثمانية فقاموا بتكليف التاجر انطوني جنكسون (Anthony Jenkisnson) بالإلتقاء بالسلطان العثماني بمدينة حلب سنة 1553م، وبموجب هذا اللقاء تم السماح للإنجليز بمزاولة نشاطهم في أقاليم الدولة العثمانية[5]؛ لكن تحت راية العلم الفرنسي[6].

وفي العقد الأول من النصف الثاني من القرن السادس عشر عرفت العلاقات تطورا من الجانب الإنجليزي، عندما تقدمت الملكة إليزابيث الأولى بطلب مساعدة السلطان سليمان القانوني لصد اعتداءات الإمبراطور فليب الأول؛ الذي كان يسعى إلى ضم بلادها إلى الإمبراطورية الالمانية بقوة السلاح[7].

---

[1] ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص170.

[2] رائد السامي حميد الدوري، معاهدة الإمتيازات العثمانية الإنجليزية لعام 1580م أسباب عقدها–بنودها–نتائجها "دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، م4، ع13، جامعة تكريت، العراق، 2012م، ص04.

[3] ياسر عبد العزيز محمود قاري، المرجع نفسه، ص271.

[4] رائد السامي حميد الدوري، المرجع نفسه، ص05.

[5] صلاح أحمد هريدي علي، الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني، دراسة وثائقية في سجلات المحاكم الشرعية 923هـ–1213م /1517م–1798م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص 22.

[6] إدريس ناصر الرئاسي، المرجع السابق، ص 156.

[7] سهيلة أحمد سرير، الإمتيازات الأجنبية في العثمانية بين الأثار الإيجابية والسلبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: نادية طرشون، جامعة يحي فارس، المدية، 2014م–2015م، ص 27.

ولكن في سنة 1578م تطورت العلاقات وعرفت طابعا رسمياً؛ وهذا عندما سافر المبعوث الإنجليزي وليام هاربون إلى إسطنبول ونجح في إقناع السلطان مراد الثالث[1] بتوجيه رسالة إلى الملكة إليزابيث الأولى والتي مهدت إلى إبرام معاهدة بينهما سنة 1580م[2].

تضمنت الرسالة نوايا سياسية حسنة وإمتيازات تجارية مغرية، إذْ جاء فيها: " **إن الدولة العثمانية ستقدم كل المساعدة والدعم للإنجليز وستبقى موانئها وأراضيها مفتوحة دائما للتجارة الإنجليزية**"[3]، ومن جهتها أعربت الملكة عن استعدادها لمنح الرعايا العثمانيين تسهيلات تجارية مماثلة في بلادها[4].

إلا أن فرنسا عارضت الاتفاق العثماني الإنجليزي، وسعت عن طريق سفيرها في إسطنبول إلى منع هذا التقارب، وهذا خوفا من ظهور منافس جديد لها في الشرق، وبناءً على هذه التطورات قامت بتجديد الإمتيازات الممنوحة لها سابقا[5].

لقد تضمنت معاهدة 1580م إثنين وعشرين بنداً، وبالنظر إلى بنودها نجد أنها إنطوت على ثلاثة جوانب مهمة، وهي:

- السماح للتجار الإنجليز بمزاولة نشاطهم التجاري في الأقاليم الخاضعة للحكم العثماني[6].
- حماية التجار الإنجليز وممتلكاتهم وبضائعهم وسفنهم من إعتداءات الرعية.
- السماح للإنجليز بتعيين السفراء والقناصل في العواصم الإسلامية[7].

[1] مراد الثالث: سلطان عثماني إرتقى العرش سنة 1544م، شهد عهده عدة تمردات من طرف الجيش الإنكشاري، أصبحت بولونيا في عهده تحت الحماية العثمانية، قام بإنهاء الوجود البرتغالي في المغرب، جدد المعاهدات مع الدول الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا، إندلعت في عهده الحروب العثمانية الصفوية سنة 1577، للمزيد أنظر: محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس بيروت، 1981م، ص ص 259-261.

[2] عبد العزيز عوض، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج1، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص 115.

[3] رائد السامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 06.

[4] فاروق عثمان إباضة، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثنأء القرن السادس عشر، ج1، ط2، دار المعارف القاهرة، د ت، ص 89.

[5] سهيلة أحمد سرير، المرجع السابق، ص 28.

[6] رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 18.

[7] ياسر عبد العزيز محمود قاري، المرجع السابق، ص 304.

وإنطلاقا من هذه التسهيلات تمكنت الملكة من تأسيس شركة الليفانت[1] سنة 1581م والتي بفضلها إستطاعت كسر شوكة الفرنسيين في الشرق من جهة والسيطرة على الحركة التجارية من جهة أخرى[2].

لقد كُلِّلَ التقارب العثماني الإنجليزي بتوقيع معاهدة الإمتيازات سنة 1580م، لكن آراء المؤرخين تختلف حول تلك الأسباب والدوافع التي أدت إلى ذلك التقارب، فمنهم من أرجعها إلى حاجة العثمانيين الماسة للتزود بالمعدات الحربية لتغطية متطلبات حروبهم المتجددة مع الصفويين[3]، ومن ناحية أخرى رغبة الدولة العثمانية في تنويع سلاحها ومصادره وعدم البقاء رهينة لفرنسا[4].

بينما يرى المؤرخ التركي يلماز أوزتونا أن هذا التقارب راجع إلى العِداء المشترك للإسبان والذي أدى بالضرورة إلى بناء تحالف عسكري للوقوف في وجه الملك الإسباني فليب الثاني، وكبح تهديده لمنطقة شمال إفريقيا المسلمة، والتصدي لأطماعه لضم إنجلترا إلى إمبراطوريته[5].

كما أن الدولة العثمانية إستغلت الصراع الإسباني الإنجليزي وحاولت كسر الصفوف الأوروبية حيث قام السلطان العثماني مراد الثالث بتقديم الدعم للملكة إليزابيث الأولى لوضع حد لأطماع الملك فليب الثاني[6]

وثمة رأي أخر يفيد أن هذا التقارب جاء جراء تزايد المصالح الإقتصادية الإنجليزية في المتوسط، وسعي الإنجليز إلى حماية سفنهم التجارية، علاوة على رغبتهم في تقوية التجارة الإنجليزية والتخلص من الوسطاء التجاريين للإحتفاظ بالأرباح التي كانت تتقاسمها معهم[7].

---

[1] الليفانت(LEVANT): كلمة إنجليزية تعني الشرق، هي شركة انجليزية تأسست في 11سبتمبر 1581م من طرف الملكة اليزابيث الأولى، مارست إختصاصات سياسية وتجارية واسعة في شرقي المتوسط، كان جميع قناصل إنجلترا وكل موظفيها الدبلوماسيين في ممتلكات الدولة العثمانية يعدون مستخدمين في الشركة ويتقاضون منها مرتباتهم، وهي التي ترشح سفراء إنجلترا في إسطنبول، تأسست بغية تنظيم التجارة الإنجليزية في الشرق وحماية مصالحها الإقتصادية، للمزيد أنظر: فاروق عثمان إباضة، المرجع السابق، ص 90.

[2] سهيلة احمد سرير، المرجع نفسه، ص ص 29-31.

[3] ياسر محمود عبد العزيز قاري، المرجع السابق، ص 287.

[4] أكمل الدين إحسان أوغلى، الدولة العثمانية "تاريخ وحضارة"، تر: صالح السعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م، ص 227.

[5] يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1988م، ص 393.

[6] رائد سامي حميد الدوري، المرجع السابق، ص 09.

[7] رائد سامي حميد الدوري، المرجع نفسه، ص 10.

في حين ذكر الكاتب محمد سهيل طقوش أن إنجلترا هي من سارعت للتقرب من العثمانيين، مستغلة في ذلك فتور العلاقات العثمانية الفرنسية بسبب النزاع على بولونيا[1] علاوة على تنكر فرنسا لإلتزاماتها إتجاه الدولة العثمانية؛ بسبب تأثير الكنيسة الكاثوليكية على مركز القرار السياسي في باريس[2].

وفي الأخير يمكن القول أن التقارب العثماني الإنجليزي جاء نتيجة مجموعة من الظروف، أهمها تزايد الصراع بين البروتستانت والكاثوليك ورغبة العثمانيين في كسر الإحتكار التجاري الذي تمارسه فرنسا.

2/ تأثر العلاقات الجزائرية الإنجليزية بالتقارب العثماني الإنجليزي:

لقد أعطى التقارب العثماني الإنجليزي سنة 1580م ذريعة للإنجليز للولوج إلى البحر المتوسط، إذ سمح لهم بإستعمال المرافئ العثمانية كقواعد تجارية، وبحكم الجزائر إيالة عثمانية منذ 1518م إستطاع الإنجليز الحصول على أول تمثيل دبلوماسي لهم بالجزائر والذي على إثره تم تعيين أول قنصل إنجليزي سنة 1584م[3].

فالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1580م-1620م كانت تسير على مناهج مسطر من الباب العالي في تسيير علاقاتها مع إنجلترا، أي انها كانت تبني علاقاتها الخارجية على ضوء الدبلوماسية العثمانية، إلا أن هذه التبعية تلاشت مع تزايد خرقات الإنجليز وإستغلال الجزائر عن الدولة العثمانية[4].

ويمكن ملاحظة مظاهر التأثير العثماني في العلاقات الجزائرية الإنجليزية عندما راسل السفير الإنجليزي بإسطنبول-وليام هاربون-باشا الجزائر طالبا منه عدم التعرض للسفن الإنجليزية والتي حملها إليه القنصل تيبتون[5]، ولكن الباشا رفض الطلب إلا أنه في الأخير تراجع عن قراره وأعطى السفن الإنجليزية جواز سفر للمرور بأمان في البحر المتوسط وهذا إن دل فأنه يدل على أن إنجلترا كانت ترى في الدولة العثمانية وسيلة ضغط ضد الجزائر[6].

---

[1] محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط 3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 2013، ص 240.

[2] ياسر محمود عبد العزيز قاري، المرجع نفسه، ص 296.

[3] سمير مشوشة، ثنائية الجزائر-أوروبا: بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي في الحوض المتوسطي خلال القرن 11هـ/17م، مدارات تاريخية (دورية دولية محكمة ربع سنوية)؛ م1، ع3، جامعة عباس لغرور، الجزائر، سبتمبر 2019م، ص ص292-293.

[4] بلقاسم قرباش، العلاقات الجزائرية الإنجليزية الأولى من منظور انجليزي، بحوث ودراسات تاريخية، مطبعة نواصري، المسيلة، جويلية 2017، ص532.

[5] محمد أمين بوحلوفة، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا-دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية من 1620م إلى 1827م، مذكرة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف: بوركبة محمد، جامعة وهران 1، 2018م-2019م، ص84.

[6] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص84.

ولكن سرعان ما توترت العلاقات بينهم في عهد حكم الوالي محمد باشا[1855م-1857م]، عندما قام رياس البحر بإحتجاز سفينة إنجليزية، فسارعت إنجلترا بتقديم شكوى حملها السفير الإنجليزي بإسطنبول إلى الديوان الهمايوني[1]، وهذا الأخير كلف مسؤوليه بإجراء تحقيق في الموضوع[2]، ووجه مجموعة من الفرمانات إلى باشا الجزائر يأمره فيها بالإفراج عن السفينة الإنجليزية المحتجزة وإطلاق سراح الأسرى وتقديم تعويضات لهم، إلا أن الباشا لم يكترث لهذه الفرمانات وواصل مهاجمة السفن[3].

وعلى إثر هذا الحادث أرسل السلطان العثماني فرمانا آخر، يأمر فيه حاكم الجزائر بإجراء تحقيق وعزل الفاعل، وحذره من الإعتداء على سفن الدول التي وقت معاهدات مع الباب العالي، وأن هذا الأمر لن يترك بلا عقاب بل يجب تقديم قائمة بأسماء المخالفين إلى الباب العالي[4].

إلا أن محمد باشا رفض تطبيق أوامر السلطان الموجهة إليه، وفضل أوامر رياس البحر مما تسبب في عزله من منصبه بعد مدة وجيزة[5].

وبالعودة إلى تحليل مضمون أول رسالة بين إيالة الجزائر ومملكة إنجلترا سنة 1600م، نجد أن الوالي سليمان باشا أراد طمأنت الملكة إليزابيث، قائلا أن الجزائر ترحب بالتجار الإنجليز مضيفا أنه سوف يقدم لهم المساعدة والتسهيلات الكاملة[6]، كما جاء في الرسالة أنه تلقى أوامر وفرمانات من السلطان العثماني يأمره فيها على مساعدة الرعايا الإنجليز في الجزائر كما ذكر في الأخير أنه سوف يكرس كل جهوده لتنفيذها[7].

إلا أن حكام الجزائر لم يلتزموا بتلك الجوازات بل أصبحت تصرفاتهم أكثر حدة مع التجار الإنجليز؛ وهو ما شجع الملكة إليزابيث الأولى بكتابة رسالة إلى باشا الجزائر سنة 1602م تحثه فيها على معاملة الإنجليز

---

[1] الديوان الهمايوني [Divan-i Humayun]: دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانية، تشكلت في عهد أورخان وتطورت في عهد السلطان محمد الفاتح، وضيفتها مناقشة القضايا السياسية والعسكرية والمالية من الدرجة الأولى والثانية وإصدار قرارات بشأنها، كانت مفتوحة للجميع للإستماع إلى الشكاوى المقدمة إليها، ومن أعضائها نجد الوزير الأعظم ووزراء القبة ووزير الشؤون المالية والمسؤول عن التوقيعات...إلخ، للمزيد ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص119.

[2] أميرة قنيفي، العلاقات الجزائرية الإنجليزية خلال العهد العثماني[1519م-1830م]، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: سيد علي أحمد مسعود، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-2015-2016م، ص19.

[3] عزيز سامح الترـ المرجع السابق، ص300.

[4] عزيز سامح الترـ المرجع نفسه، ص301.

[5] أميرة قنيفي، المرجع نفسه، ص20.

[6] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 89.

[7] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص89.

بطرق ودية وعادلة عند قدومهم للجزائر من أجل التجارة أو الإستراحة[1]، إلا أنها في هذه الرسالة صرحت بتلك العلاقات المتينة التي تربطها مع السلطان العثماني، كما ألزمته بتعويض خسائر تجارها وتقديم الإعتذار لهم وهو ما رفضه باشا الجزائر وحذرهم بعدم إستعمال مرافئ الجزائر مستقبلا[2].

إستمرت هذا الوضع على ما هو عليه بسبب رفض رياس البحر الخضوع للسلطة المركزية في الجزائر بل تعدى بهم الأمر إلى رفض جوازات السفر الممنوحة للإنجليز من مسؤولي الإيالة أو حتى من طرف الباب العالي[3].

ومما زاد في توتر العلاقات هو ذلك الصلح الذي عقده الملك البريطاني جيمس الأول مع الملك الإسباني سنة 1604م[4]، حيث أنهى هذا الصلح حصانة السفن الإنجليزية في المتوسط، حيث تمكن البحارة الجزائريين من أسر أكثر من 466 سفينة إنجليزية في الفترة الممتدة من 1609م إلى 1616م[5].

وأمام هذا الوضع سعى السفير الإنجليزي في إسطنبول توماس روي للضغط على الباب العالي لإيجاد حلول لحماية التجارة الإنجليزية والرعايا الإنجليز من الوقوع في أسر البحارة الجزائريين في المتوسط[6]، ففي سنة 1622م أرسل باشا الجزائر رسالة إلى الملك جيمس الأول يعلن فيها عن موافقته لتوقيع إتفاقية مع إنجلترا، كما صرح له أنه كان مجبورا على طاعة أوامر الله ورسوله وسيده السلطان العثماني، حيث نص الإتفاق على تعيين قنصل جديد والسماح للإنجليز بتحرير أسراهم عن طريق الشراء كما أعطى للتجار الإنجليز حرية بيع المعدات الحربية في الأسواق الجزائرية[7].

وفي الأخير يمكن القول أن التقارب العثماني الإنجليزي مهد للعلاقات الجزائرية الإنجليزية وسمح للإنجليز بإقامة القنصليات والمتاجرة مع الجزائر، فإنجلترا في كل مرة لم تتحصل على مبتغاها كانت تراسل الباب العالي

[1] بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص539.

[2] محمد امين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص90.

[3] سمير مشوشة، المرجع السابق، ص294.

[4] أميرة قنيفي، المرجع السابق، ص29.

[5] بلقاسم قرباش، المرجع نفسه، ص540.

[6] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 102.

[7] جون.ب.وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تر: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار الرائد لطباعة والنشر، الجزائر، 2009م، ص ص 257-258.

للضغط على الجزائر، إلا أن الجزائر في هذه المرحلة بدأت ترسم سياستها المستقلة عن الباب العالي، علاوة على أنها كانت عاجزة عن وضع حد لتصرفات البحارة الجزائريين.

المبحث الثاني: مظاهر العلاقات السلمية بين الجزائر وإنجلترا.

1/ التمثيل القنصلي:

كانت سنة 1581م البدايات الأولى لإنطلاق التمثيل القنصلي الإنجليزي في إيالة الجزائر العثمانية لم يكن هذا التمثيل مرتبط بالجزائر بشكل مباشر إنما كان عن طريق الباب العالي، حيث كانت شركة الليفانت (levant company) المتحكم الأول في تعيين القناصل الإنجليز بحكم حصولها على صك لإحتكار التجارة الإنجليزية مع الدولة العثمانية في 11 سبتمبر1581م، وقد كان من الواجب على القنصل الإنجليزي ان يجمع بين العمل الدبلوماسي والعمل التجاري بتوصية ملكية ، وق كانت نفقات السفير تمثل مشكلا للشركة حيث إضطرت الشركة إلى تحمل نفقات السفير الإنجليزي بعد صراع بين الملكة والشركة حول تحمل هذه النفقات [1].

كان القناصل الإنجليز يسيرون وفق برتوكولا أعدته الشركة حيث كل من كان ينتخب في منصب القنصل أن يقسم يميناً يتعهد فيه بحسن السيرة والسلوك طيلة فترة إنتخابه وكان يقدم ضمانات مالية على ذلك، في بداية الأمر سمح للقناصل بالمتاجرة لحسابهم الخاص كما فعل ذلك قناصل فرنسا لكن منعوا من ذلك فيما بعد كانت فترة حكم القناصل الإنجليز محدودة وتتراوح بين 3و5 سنوات كما أنه للشركة الحق في عزل كل من يسيء التصرف كما ذكر ذلك وود.Wood [2].

كان على القنصل المحافظة على حسن النظام والسيرة بين رجاله وفض النزاعات بينهم وتنفيذ أوامر الشركة وقراراتها كما طلب من القنصل بالمحافظة على كل السجلات والوثائق الخاصة لكل رجل إنجليزي يموت داخل حدود قنصليته والتأكد من أن ثروته وصلت إلى ورثته، كما أن القنصل إذا أراد القيام بعمل هام أو فرض ضريبة على التجار أو الأخذ من مال الشركة وجب عليه أن يدعوا الجالية كلها إلى إجتماع عام حيث أنه كان ليس في إمكانه التصرف من نفسه[3].

---

1. Wood (A.C):**History of the levant company**، London، 1953،pp 219-218.
2. I**bid**. p.219.
3. I**bidem**. p.219.

ويعتبر جون تيبتون أول قنصل إنجليزي في الجزائر والذي عينته شركة الليفانت كوكيل لها في الجزائر سنة 1584م[1]، لقد كانت إستراتيجية بريطانيا في الحوض الغربي للمتوسط تتمثل في الحفاظ على المصالح التجارية لذا سعت بذلك في إختيار القناصل من الوسط التجاري للحفاظ على هذه المصالح[2].

كان أمام القناصل الإنجليز العمل على المحافظة على إستقرار العلاقات مع الإيالة للحصول على تسهيلات للملاحة الإنجليزية والإستفادة من الإمتيازات التي كانت تمنحها [3]وإلى جانب التجارة كان من بين مهام القناصل الإهتمام بشؤون الأسرى الإنجليز وهذا ما أشاد به الأسير باننتي الذي أشاد بمعاملة القنصل الإنجليزي[4].

وقد نجد في العلاقات التي ربطت بين القاصل الإنجليز وحكام إيالة الجزائر حيث نجد أن هناك من إستطاع ربط علاقات طيبة مع السلطة الحاكمة مثل القنصل كول (Cole) وخليفته هولدن (Holden) اللذين كانا مستشارين للداي وقد إستطاع القناصل الإنجليز التقرب من حكام الجزائر خاصة في النصف الثاني من القرن 17م وهذا بشهادة القنصل الإنجليزي أونبي (Oneby) في 4افريل 1663م حيث قال أن معاملة الباشا لهم قد كانت جيدة[5].

كانت الجزائر طيلة الحكم العثماني تمثل قوة إقليمية كبيرة تتحكم في الحوض الغربي للمتوسط لذا سعت الدول الأوروبية إلى ربط علاقات ودية معها لدرجة حدوث تنافس شديد بين قناصلها وهذا ما ظهر بين القنصلية الإنجليزية ونظيرتها الفرنسية حيث كان هناك صراع بين القنصليتين على مبدأ الأفضلية حيث رأت فرنسا أن لها حق هذا المبدأ بحكم قدم قنصليتها في الجزائر وهو ما أكده البند السابع من المعاهدة الموقعة بين الطرفين في 17 ماي 1666م والذي يقول أن القنصل الفرنسي يتمتع بحق الأولوية على غيره من القناصل وهو ما تكرر في معاهدة 24افريل 1684م[6] لم تكتفي فرنسا بهذا الحد فقط بل قد إستحوذت على حق المعاملات التجارية مع الجزائر وذلك لحماية مصالحها في الموانئ الجزائرية[7] بل نجد أن ذلك التنافس وصل إلى التسابق في التهنئة الخاصة

---

[1] . معطى الله مختار، العلاقات بين ايالة الجزائر وبريطانيا (1780 ـ 1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2014 2015م، ص 128

[2] المرجع نفسه، ص 128.

[3] المرجع نفسه، ص128.

[4] . Signor Pananti: Narrative of a residence Algiers، London، ،1830 p 77ا.

[5] ـ معطى الله مختار، المرجع نفسه، ص131.

[6] . جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1999، ص46.

[7] جمال قنان، المرجع نفسه، ص 46.

بالمناسبات والأعياد حيث يذكر شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر أنه كان هناك تخاصم شديد بين القنصل الإنجليزي ونظيره الفرنسي على السبق في التهنئة فأمر الباشا القنصل الفرنسي أن يهنئ ليلة العيد أما القنصل الإنجليزي فيهنئ يوم العيد وبقيت تلك هي العادة[1].

2/المبادلات التجارية:

إن من أبرز المحطات السلمية التي تميزت بها العلاقات الجزائرية الإنجليزية في الفترة الحديثة هي تلك العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين البلدين فقد سعت إنجلترا منذ منتصف القرن 16م إلى إحتكار التجارة الدولية بما في ذلك منطقة شمال إفريقيا منافسة بذلك فرنسا وإسبانيا فقد كان أول إرتباط تجاري بين الجزائر وإنجلترا سنة 1585م عن طريق شركة البربر للتجارة التي كانت تهدف إلى ربط التجارة بين إنجلترا وشمال إفريقيا إذْ عملت الأخيرة على إحتكار عملية التصدير في المنطقة قبل ان يتم الارتباط النهائي عبر معاهدة وقعتها إنجلترا مع الجزائر في مارس 1622 حيث كانت تحتوي على بنود تجارية تعطي التجار الإنجليز حق حريتهم في التجارة على السواحل الإنجليزية [2].

كانت الجزائر تستورد من إنجلترا كل من مادة الحديد والرصاص والقصدير والبارود والأنسجة كما إستوردت منها المعدات الحربية وقطع العتاد البحري من سفن وقطع غيار[3]، وقد ذكر دي غرامون "كان الإنجليز يتبادلون تجارة كبيرة مع الجزائر إذ كانوا يصدرون إليها السلاح.... لدرجة أن دول أوروبا الكاثوليكية تعجز عن منافستها علانية في ذلك وذلك لأن أوامر صارمة أصدرها البابا بمنع تصدير السلاح والعتاد الحربي إلى المسلمين وبحكم أن إنجلترا كانت ذات ديانة بروتستانتية فلم تشملها تلك الأوامر البابوية "[4].

أما إنجلترا فكانت تستورد من الجزائر مادة الشمع والجلود وكذا الحبوب حيث كان القمح الجزائري في طليعة صادرات الجزائر نحو إنجلترا لجودة المنتوج[5].

[1] . محمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب أشراف الجزائر أحمد الشريف الزهار، تح، أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 164.

[2] . محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص261.

[3] . محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792. 1830م)، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م، ص233.

[4] . مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر،2007، ص181.

[5] . محرز أمين، الجزائر في عهد الاغاوات (1659.1671م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008م، ص 138.

كانت صادرات إنكلترا الحربية إلى الجزائر تتيح لها إشتراء الحبوب والزيوت والشموع ومواد أخرى وتعفيهم من رسوم التصدير التي كانت تفرض على باقي الدول الأوروبية والتي كانت باهضه جداً نظير تعاونها مع الجزائر[1] وبحكم حالة الحرب التي آنت بين الجزائر وإسبانيا عمدت إنجلترا إلى تصدير بعض المواد الإسبانية مثل أجواخ إسبانية وريالات إسبانية.

أما عن المواد المصنعة التي كانت تصدرها الجزائر إلى إنجلترا بعض الحلي التقليدي وعطر الورد الذي إشتهر به برج حمزة (البويرة) كما أضافت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى قائمة وارداتها من إنجلترا الحرير والكبريت وبعض أنواع الخمور[2].

أما الإنجليز فقد أضافوا المرجان من الشرق الجزائري وكذا التين المجفف وزيت الزيتون إلى وارداتهم من الجزائر[3].

والملاحظ هنا أن جل ما كانت تصدره الجزائر نحو إنجلترا كان عبارة عن مواد خام غير مصنعة ما يدل على غياب صناعة جزائرية حقيقية خلال العهد العثماني عكس ما كانت تعرفه الدول الأوروبية من إزدهار للصناعة وتطورها وهذا أتاح لها صفة التفوق في المنطقة خاصة إنجلترا التي كانت تعرف تطورا في الصناعة الخفيفة منها والثقيلة وهذا ما دلت عليه المواد التي كانت تستوردها الجزائر من إنجلترا والتي كانت في أغلبها مواد مصنعة.

كما أن غياب تجارة حقيقية وجهل التاجر الجزائري بقوانين التجارة جعل من الجزائر في صراع مع الوسطاء والتجار الإنجليز الذين تمكنوا من إحتكار التجارة مع دول أوروبا حيث كان التجار الإنجليز يتكفلون بعمليات الشحن والتصدير مما أدى إلى تراجع عائدات التجارة مع دول أوروبا وبالتالي فقدان مكانتها الدولية في حوض المتوسط[4].

3/ تبادل الهدايا:

[1] . مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 182.
[2] . محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص138.
[3] المرجع نفسه، ص139.
[4] محمد أمين بوحلوفة: المرجع السابق، ص46.

لطالما شكلت الهدايا القاعدة الصلبة لبناء جسور العلاقات السياسية والدبلوماسية القائمة بين الجزائر والعالم الخارجي خاصة أوروبا[1] والتي سعت دولها إلى التقرب إلى حكام إيالة الجزائر بالهدايا للظفر بعلاقات حسنة مع الجزائر والإستفادة من خيراتها كما أن قوة الجزائر خلال العهد العثماني مكنتها من فرض سياستها بإجبار الدول الأوروبية من دفع إتاوات وهديا مقابل السلم وحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط كانت هذه الهدايا توزع على الداي وكبار الموظفين كل حسب مكانته كانت إنجلترا ترسل هدايا من المعدات الحربية ففي سنة 1797م أرسلت إلى الجزائر في عهد الداي حسن باشا أربعة مدافع متعددة العيار واشرعة وخشب للسفن كما أرسلت كمية من البارود وكرات مدفعية وبنادق[2].

لم يكن تقديم الهدايا يتم من جهة واحدة أو من الجانب الأوروبي فقط بل كانت الجزائر تبادلهم ذلك فعند قدوم القنصل الإنجليزي بلانكلاي وإلتحاقه بمنصبه سنة 1806قدم الهدايا إلى الداي حسب الأعراف القديمة بما يعرف بهدية القدوم وكرد للمجاملة بعث الداي بأمة وإبنها إلى منزل القنصل لتقوم على خدمته وعائلته.

كانت الجزائر ترى في تقديم الهدايا إظهارا للنية الصادقة في إقامة العلاقات الحسنة بين البلدان ولطالما كانت الهدايا عرفا دبلوماسيا قديما بين الشعوب والدول يبين تلك النية غير أن دول أوروبا كانت ترى عكس ذلك حيث كانت ترى في تقديم الهبات والهدايا خزيا وإذلالا لها حيث يتساءل القنصل السويدي براندل Brendel في تقرير لحكومته في ديسمبر 1775م "...كيف لبريطانيا أن تترك الجزائريين أن يسيئوا إلى كرامتها ...."[3].

كما كانت هناك هدايا إلزامية تنص عليها المعاهدات الموقعة مع الإيالة حيث نجد في إحدى المعاهدات الموقعة بين الجزائر وبريطانيا المت فيها هذه الأخيرة بدفع هدايا ثمينة متمثلة في وضع البارجة البريطانية تحت تصرف الداي لنقل هدايا الإيالة إلى القسطنطينية مقابل إعتراف الجزائر بمملكة هانوفر الجديدة كما نجد في إبرام

[1] . رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564-1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والأثار، جامعة وهران، 2010 2011م، ص94.

[2]. معطى الله مختار: المرجع السابق، ص 143.

[3] المرجع نفسه، ص 144.

الصلح بين الهولنديين والإنجليز مع الجزائر حيث تعهدوا بتقديم هدايا متمثلة في المدافع الكبيرة مع ركائزها اللازمة لها ووسائل حربية أخرى[1].

المبحث الثالث: مظاهر العلاقات العدائية الجزائرية الإنجليزية.

1-الغارات الإنجليزية على السواحل الجزائرية 1620م-1682م.

الغارة الأولى: غارة روبير مانسيل 27 نوفمبر 1620م:

تعود أسباب هذه الحملة إلى الصلح الذي عقده ملك بريطانيا جيمس الأول مع ملك إسبانيا سنة 1604م والذي إنعكس سلبا على العلاقات الجزائرية الإنجليزية[2]، حيث تمكن رياس البحر من أسر 466 سفينة إنجليزية في الفترة الممتدة ما بين 1609م-1616م، وبالتالي لم تبقى أية حصانة للسفن الإنجليزية في المتوسط[3].

وأمام هذا الوضع قرر الملك جيمس الأول إرغام الجزائر على ترك القرصنة البحرية وتسليم جميع الأسرى الإنجليز، إلا ان الجزائر رفضت هذه الشروط، ومن هنا قرر الملك توجيه حملة عسكرية ضد الجزائر بقيادة روبير مانسيل سنة 1620م[4]، إذ تكونت الحملة من 18 سفينة حربية تحمل أكثر من 1500 مقاتل، نتج عن الغارة تحرير 40 أسير انجليزي مُسن، لكن مانسيل إنسحب بعد أن تصدى له الجيش الجزائري وأفشل محاولته لحرق السفن الجزائرية[5].

إلا أن فشل هذه الغارة أعطى لرياس البحر الجزائريين قوة لنقل نشاطهم إلى السواحل الإنجليزية، فقد تمكن مراد رايس مع مجموعة من البحارة الجزائريين سنة 1630م بشن غارة بحرية على ميناء بالتيمور بمقاطعة كورك الإيرلندية الخاضعة للنفوذ الإنجليزي[6] وتمكنوا من أسر إثنان وعشرون رجلاً وثلاثة وثلاثون إمرأة وأربعة وخمسون طفلاً وتم جلبهم إلى الجزائر[7].

---

[1] . وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 1824م)، تع و تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1982م، ص154.

[2] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 252.

[3] بلقاسم قرباش، المرجع السابق، ص 540.

[4] بسام العسلي، الجزائر والحملات الصليبية (1547-1791م)، دار النفائس، بيروت، [د.س]، ص 111.

[5] محمد امين بوحلوفة، المرجع السابق، ص ص 96-99.

[6] سمير مشوشة، المرجع السابق، ص 296.

[7] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 110.

الغارة الثانية: غارة روبير بلاك 1655م.

تعود أسباب هذه الحملة إلى جهود إنجلترا الرامية إلى إخضاع الإيالات العثمانية في الجنوب الغربي للمتوسط بعد أن تكبدت خسائر كبيرة في تجارتها هناك، علاوة على رغبتها في تحرير جميع الأسرى الإنجليز[1]، ومن هنا قررت إنجلترا تجريد حملة عسكرية مكونة من 24 سفينة بقيادة روبير بلاك سنة 1655م للمطالبة بالتعويضات وتحرير الأسرى، إلا أن الجزائر أظهرت بعض النوايا الحسنة لقائد الحملة حيث سلمت له بعض الأسرى الإنجليز الذين تم إنقاذهم من بحارة سلا المغربية، لكنها ألزمته بتقديم فدية لتحرير الأسرى الإنجليز الموجودين في الجزائر وهو ما وافق عليه قائد الحملة[2].

الغارة الثالثة: غارة جون لاوسون 1661م.

أسباب الحملة:

- مصادرة السفن الإنجليزية في المتوسط مثل إحتجاز سفينة اللورد إنشكوين وحاشيته.
- رفض الجزائر أوامر إنجلترا بإطلاق سراح الأسرى الإنجليز إلا مقابل دفع فدية[3].
- تعنت الطرف الجزائري في مفاوضات إبرام السلام مع إنجلترا.
- إسرار الجزائر على تفتيش السفن الإنجليزية بالقوة[4].

ومن هنا قررت الملك شارل الثاني توجيه حملة عسكرية ضد الجزائر مكونة من سفينتين حربيتين على متنهم 80 مقاتل بقيادة جون لاوسون والتي أبحرت يوم 19 جوان 1661م، وفي 29 جوان ظهرت مقابل سواحل معلنتا نيتها للوصول إلى اتفاق مع الجزائر، إلا أن المفوضات باءت بالفشل فباشر قصف مدينة الجزائر لكن قوة حصونها حالت دون وقوع خسائر مما إضطره للإنسحاب إلى مدينة طنجة[5].

---

[1] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 306.

[2] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 118.

[3] المرجع نفسه، ص ص 120-121.

[4] جون.ب.وولف، المرجع نفسه، ص 321.

[5] William Laird Clowes, The royal Navy, A History from the Earliest Times to the present, Vol 2, Marston and Company, London, 1898, p 422.

الغارة الرابعة: غارة إيدواردو مونتاغو 1662م.

في سنة 1660م حاولت إنجلترا فرض شروطها على رمضان آغا، وذلك بعدم تفتيش السفن الإنجليزية وإعطائها الحرية الكاملة في المتوسط، إلا أن الآغا رفض وتمسك برأيه[1] ومن هنا جهز الإنجليز حملة مكونة من 20 سفينة كبيرة بقيادة إدواردو مونتاغو في أواخر جويلية 1661م، والتي بآشرة فور وصولها بقصف مدينة الجزائر؛ لكنها فشلت في نهاية المطاف، فتوجه مونتاغو إلى حصار مدينة بجاية سنة 1662م حيث إستولى على أربعة سفن جزائرية[2].

الغارة الخامسة: غارة توماس آلان 1669م.

تعود خلفيات الحملة إلى تلك البعثة التي أرسلها شارل الثاني إلى الجزائر يوم 18 جوان 1669 بقيادة توماس آلان لتجديد الصلح مع الجزائر وإنهاء انتهاكات البحارة الجزائريين للسفن الإنجليزية مستقبلا، إلا أن تعنت الطرف الجزائري حال دون توقيع الصلح مما أرغم الإنجليز على توجيه حملة عسكرية مجهزة بثلاثة وعشرين سفينة تحت قيادة توماس آلان لفرض شروطهم على الجزائر[3] والتي من بينها:

- إرجاع أو تعويض جميع البضائع الإنجليزية المصادرة.
- السماح للسفن الإنجليزية بحمل الرعايا الأجانب[4].
- تسليم الأسرى الإنجليز والإسبان-40 إسباني -المحتجزين في الجزائر.
- معاقبة البحارة المتسببين في هذه الخرقات[5].

[1] محمد بن رقية التلمساني، الزَهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تع: خير الدين سعيد الجزائري، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، 2017م، ص ص 124-125.

[2] أميرة قنيفي، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[3] Robert Lambert Playfair, Scourge of Christendom, Annales of British relations with Algiers Prior to the French conquest, Smith Elder and Co, London, 1884, p 98-99.

[4] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 327.

[5]Robert Lambert Playfair, Scourge of Christendom, op cit, p 99.

لكن الجزائر رفضت التفاوض على هذه الشروط مرة أخرى، فقام الأسطول الإنجليزي بحصار ميناء الجزائر وإستطاع إحراق سفينة جزائرية ثم إنسحب إلى طنجة بعد أن قامت الجزائر بسجن القنصل الإنجليزي[1].

الغارة السادسة: غارة إدواردو سبراغ 1671.

قادها إدوارد سبراغ يوم 30 أفريل 1671م بعد أن وصلته معلومات مفادها أن سبعة سفن جزائرية تتمركز بميناء بجاية يستطيع الإنجليز إحراقها قبل وصوول الإمدادات من مدينة الجزائر، فأبحر وتحت إمرته سبعة فرقاطات وثلاثة سفن وفور وصوله قام بهدم تحصينات الميناء وإستطاع إحراق سبعة سفن جزائرية وقتل أكثر من 350 جزائري[2].

أسفرت حملة سبراغ عن تنمر أهالي الجزائر فأعلنوا الثورة ضد الآغا علي ثم قتلوه، فقام الرياس بالإستيلاء على السلطة ونصبوا أول داي للجزائر–محمد باشا–والذي أظهر نوايا حسنة للتفاوض مع الإنجليز[3].

2–إنجلترا والمؤتمرات الأوروبية ضد الجزائر.

1.2–مؤتمر فيينا 1815م.

خلفيات المؤتمر: لقد أدت الثورة الفرنسية سنة 1789م إلى إسقاط الحكم الملكي المطلق في فرنسا، بعد أن نادت بالحرية والمساواة ة والإخاء، مما تسبب في ظهور الوعي القومي والفكر الحر المناهض للحكم الملكي المطلق المستبد، والذي بث الرعب في دول أوروبا الملكية وأرغمهم على التحالف لإسقاط نابليون ومنع إنتشار أفكار الثورة الفرنسية للدول الأوروبية الأخرى[4]، إستمرت الحرب بينهم إلى سنة 1814م عندما أبرموا معاهدة شومون[5] والتي بموجبها إتفقت الدول الكبرى بروسيا–النمسا–إنجلترا–روسيا على مواصلة الحرب بشرط أن لا يعقد أحد

[1] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 131.

[2] Jillian S. Corbett, England in the Mediterranean, Vol 2, Longmans Greend and Co, London, 1917, p 111-112.

[3] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 329.

[4] ممدوح ناصر، أحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، جامعة الإسكندرية، [د س]، ص 32.

[5] معاهدة شومون: وقعت في 03 مارس 1814م بين القوى العظمى بروسيا–النمسا–روسيا–بريطانيا بهدف إسقاط نابليون والحيلولة دون عودته هو وأسرته إلى عرش فرنسا، ممدوح ناصر وأحمد وهبان، المرجع نفسه، ص 29.

منهم صلحاً منفرداً مع نابليون الذي تقهقر ثم تنازل عن العرش في 31 مارس 1814م وإنتهت الحرب بتوقيع معاهدة السلام الأولى في 30 ماي بباريس بين الحلفاء وفرنسا المتمثلة في لويس الثامن عشر[1].

التعريف بالمؤتمر: جاءت فكرة المؤتمر إنطلاقا من معاهدة باريس الأولى التي نصت على أن ترسل الدول المنتصرة على نابليون مندوبيها خلال شهرين إلى مدينة فيينا النمساوية للاجتماع في مؤتمر عام لحل وتسوية مشاكل القارة، وبذلك إنعقد المؤتمر في الممتدة ما بين 13 سبتمبر 1814م إلى 9 جوان 1815م[2].

تناقش المؤتمرون على ضرورة إعادة رسم الخارطة السياسية للقارة الأوروبية مع التصدي لأفكار الثورة الفرنسية التي أصبحت تمثل تهديدا لممالك أوروبا[3]، وقد أثير موضوع الجزائر في المؤتمر في مناسبتين، الأولى عندما طالب فرسان مالطا بمنحهم مقر في البحر المتوسط ليكون قاعدة للشعوب المسيحية للانطلاق منها لتحطيم ما أسموهم بالقراصنة المسلمين المتمركزين في شمال إفريقيا[4]، والمناسبة الثانية تتعلق بتحريم الرق الذي تمارسه دولة القرصان والمطالبة بتحرير جميع الأسرى المسيحيين المحتجزين[5].

2.2–دور إنجلترا في مؤتمر فيينا 1815م.

لعبت إنجلترا دوراً فعالا في مؤتمر فيينا 1815م خاصة بعد أن تمكنت من فرض هيمنتها على المتوسط في ظل الصراع الأوروبي، فلقد كانت السباقة في تأييد قرارات المؤتمر الرامية إلى تحريم الرق ومحاربة القراصنة في المتوسط، كما كانت من الداعمين لمشروع جعل المتوسط منطقة عبور أمنة للسفن الأوروبية، حتى لو إستلزم الأمر الحل العسكري للضغط على الجزائر لترك تجارة الرق[6].

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(1815-1950م)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م، ص 32.

[2] عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر –أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية–، طبعة جديدة، دار النهضة العربية، بيروت، 2014م، ص 143.

[3] جفري براون، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، دار الأهلية، بيروت، 2006، ص 411.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر–تونس–المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلوالمصرية، مصر 1993م، 73

[5] جلال يحي، تاريخ إفريقية الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م، ص 204.

[6] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 209.

ولعل هذا الحل كان من إقتراح الإنجليزي **سيدني سميث**[1] الذي قدم مذكرة للمؤتمرين طالب فيها بتوحيد الصفوف الأوروبية لتجهيز حملة عسكرية لحصار الجزائر ووضع حد لأعمال القراصنة من دون إحتلال الجزائر وإنما الإكتفاء بتحطيم حكومة الدايات لإقامة حكومة أخرى تكون أكثر إستجابة وطواعية للدول الأوروبية المتحضرة[2]، حيث لخص هذا قائلا: "**ففي الوقت الذي تُناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية فإنه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه الغارة الذي يقطنه الاتراك الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدموهم في جذف سفنهم إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر المتوسط او المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لإعتداءات القراصنة**"[3].

كما وضح سميث في تقريره أن هذه الأعمال لا تقلل من سيادة السلطان العثماني بل تقويها وتدعمها مادامت الجزائر تسير خارج السياسة المسطرة من الباب العالي، كما إقترح على الدول المؤتمرة توجيه دعوة للسلطان العثماني محمود الثاني للتعاون معها ووقف كل إمداداته للجزائر وسحب الحامية الإنكشارية منها، ومنع رعايا من الإنخراط في قواتها البرية والبحرية[4]، ومن هنا يظهر جليا أن سميث يدعو الدول الأوروبية إلى تحميل الدولة العثمانية مسؤولية ما تقوم به الجزائر من أعمال، وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليمها[5].

إضافة إلى هذه المذكرة فقلد أقبل سميث على تأسيس جمعية فرسان محرري الرقيق الأبيض في شمال إفريقيا من بعض الشخصيات المسيحية البارزة، لإعادة تشكيل فرسان مالطة في صبغة جديدة.

لقيت أفكار سميث تأييد أوروبي واسع لما حملته من أفكار محورية تخدم المصالح الأوروبية، إلا ان إنجلترا تظاهرت بمعارضة هذا الطرح، إذ جاء على لسان وزير خارجيتها كاستلري قائلا: " **إن بريطانيا مازالت تحتفظ**

---

[1] سيدني سميث: من مواليد وودفورد في 03 جوان 1771م، درس في نيو كوليج بأكسفورد، أنشأ جريدة إيدينبرج ريفو Edinburgh Review سنة 1802م، أصبح محاضرا في الفلسفة في المعهد الملكي، كان ضمن الجيش البريطاني الذي حارب نابليون في مصر ستة 1798م، قدم نصائح للجيش الفرنسي عند احتلال الجزائر سنة 1830م، للمزيد انظر: جحدان بوعبدالله، مصير دول المغرب في ظل الوفاق الأوروبي في مؤتمر فيينا من خلال مذكرة سيدني سميث 1814/08/31 "دراسة تحليلية للوثيقة من خلال الكتابات المحلية والأوروبية" ، مجلة القرطاس، العدد 07، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، جويلية 2018، ص 107.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 73-74.

[3] أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعامل انهياره (1800م-1830م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ص ص 147-148.

[4] محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني حديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، كلية الآداب، دمشق، 1969، ص 143.

[5] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830)، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 13.

بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها من دون عناء"[1]، إلا أن بريطانيا كانت تصغي لجميع الإقتراحات المتداولة في مؤتمر فيينا والهادفة لتحريم القرصنة في بلاد البربر، ولما سئل رئيس الوزراء البريطاني في البرلمان عن القضية إدعى أن معاهدات بريطانيا مع بلدان المغرب هي من تبرر هذا الموقف.[2]

فالحكومة الإنجليزية كانت تتخوف من وقوع الجزائر في قبضة إحدى الدول الأوروبية الأخرى، الأمر الذي كان سوف يحرمها من السيطرة الكاملة على البحر المتوسط[3]، فهي تفضل التعامل مع الإيالة وحل مشاكلها معها إما عن طريق دفع الضرائب أو استعمال القوة، وهذا إن دل فإنه يدل على ان إنجلترا كانت تسعى لتقويض البحرية الجزائرية وإعطائها مكانة محددة في المتوسط[4].

وإنطلاقا من مذكرة سيدني سميث قامت إنجلترا بتقديم شكوى إلى الباب العالي عبرت فيها عن إستيائها من تصرفات أوجاق الجزائر وطالبته بوضع حد لتصرفاتهم قبل تتدخل الدول الأوروبية مجتمعة لوضع حد لدايات الجزائر[5].

إنتهى مؤتمر فيينا بحصول إنجلترا على تفويض من الدول الأوروبية يسمح لها بالوقوف في وجه النشاط البحري الجزائري، ويعود هذا الإجماع إلى هيمنت البحرية الإنجليزية على المتوسط والتي أصبحت على قاب قوسين أو أدني من الجزائر بعد تمركزها في مالطة وجبل طارق[6].

2.2–مؤتمر إكس لاشبيل 1818م.

التعريف بالمؤتمر: عقد المؤتمر بمدينة آخن إكس لاشبيل الألمانية في سبتمبر 1818م من طرف الدول العظمى إنجلترا–النمسا–روسيا–بروسيا بالإضافة إلى رئيس الوزراء الفرنسي الدوق **ريشيلو** ممثلا عن فرنسا، تناول المؤتمرون مسألة سحب قوات الحلفاء من الأراضي الفرنسية وعدم الإنتظار إلى نهاية خمسة سنوات التي حددتها معاهدة

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 74.
[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص 146.
[3] صلاح العقاد، المرجع نفسه، ص 74.
[4] أميرة قنيفي، المرجع السابق، ص ص 34–35.
[5] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 605.
[6] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 15.

باريس الثانية، كما طالب السفير الفرنسي –ريشيلو– بقبول فرنسا كعضو في هذا التخالف[1]، وبعد مناقشات طويلة إتفق المؤتمرون على سحب قواتهم من فرنسا بشرط ان تتعهد بدفع جميع التعويضات التي نصت عليها معاهدة باريس الثانية دفعة واحدة، إضافةً إلى قبولها كعضو رئيسي في هذا التحالف الرباعي من أجل تعزيز الأمن الأوروبي[2].

وعلى الرغم من أن المؤتمر لم يكن موجهاً لإثارة مشكلة الإسترقاق والقرصنة، إلا القضية الجزائرية كانت حاضرة بقوة، وهذا بعد تمكن الجزائر من إعادة بناء أسطولها البحري، الذي تدعم ببعض القطع المهدات من طرف الباب العالي وطرابلس الغرب، بحيث أصبح أكثر قوة عن ذي قبل[3]، حيث إقترحت فرنسا تشكيل حلف عسكري أوروبي للقضاء على القرصنة مع تبليغ الباب العالي بهذه الإجراءات، إلا أن رغبة روسيا بالمشاركة في الحلف أثار مخاوف المؤتمرين، كما اقترحت النمسا إعادة تأسيس فرسان القديس يوحنا في جزيرة ألبة لطرد العثمانيين من الجزائر.[4]

وإنطلاقا من هذا الطرح قرر مندوبو الدول الأوروبية توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818م، جاء فيه: "إتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكولي على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية بطريقة فعالة"[5].

الدور الإنجليزي في المؤتمر:

لقد كانت إنجلترا أكثر حزما وفالية في مؤتمر إكس لاشبيل وهذا عندما دعت فرنسا لتشكيل حلف عسكري لردع نشاط قراصنة الجزائر في البحر المتوسط، حيث إتفق المؤتمرون على توكيل فرنسا وإنجلترا للقيام بتحذير الجزائر نيابتا عنهم[6]، إذ جاء في التوكيل ما يلي: **"وقد طلبوا من مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكون لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات، أن يوجها إليها إنذارات**

[1] ممدوح ناصر وأحمد وهبان، المرجع السابق، ص ص 48-50.
[2] عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص ص 164-166.
[3] عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871م، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1997م، ص ص 140-141.
[4] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 145.
[5] وليام شالر، الصدر السابق، ص 323.
[6] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 77.

جديدة بأن إستمرارها على نظام القرصنة الذي يضايق التجارة السلمية ستكون له آثار تحسن الايالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجها التي قد تمس وجودها نفسه"[1].

وبموجب هذا التوكيل أرسلت كل من فرنسا وإنجلترا الأميرال " **جوريان دي لاغرافيير Jurien La Gravier وتوماس فريمانتل Teams Fremantle** " إلى الجزائر لتبليغ الداي قرارات المؤتمر، ولقد خصص لهم الداي حسين لقاءين يومي 5 و9 سبتمبر عام 1819م[2]، حيث أبلغوه أن الدول الأوروبية صممت لوضع حد لنظام القرصنة حتى لو إقتضى الأمر حلا عسكريا، كما أشاروا للداي أن الدول الأوروبية تشجع العلاقات التجارية وهي مستعدة للإحتفاظ بعلاقات سلمية مع الجزائر في حالة تخليها عن القرصنة البحرية[3].

بعد محادثات طويلة مع الداي حسين أبلغهم أن الجزائر سوف تستمر في تفتيش السفن الأجنبية حتى يتسنى لها معرفة الصديق من العدو وأنه لا يخضع لأوامر وإملاءات ملوك أوروبا كما أضاف أن دولته حرة تسالم وتحارب من تشاء[4]، بل لم يكتفي عند هذا حيث أمر بتكثيف النشاط البحري كما أنذر جميع القناصل المعتمدين أن بالجزائر سوف تعتبرهم أعداء في حالة إمتناعهم عن دفع الإتاوات المقررة عليهم[5].

3–الحملات الإنجليزية على الجزائر أواخر العهد العثماني.

1.3–حملة اللورد إكسماوث 1816م:

إنطلاقا من قرارات مؤتمر فيينا 1815م ومقترحات سيدني سميث الداعية لإلغاء الرق وإنهاء ما أسموه بالقرصنة البحرية التي تمارسها الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا بادرت هولندا بإرسال أسطولها إلى الجزائر في جويلية 1815م لتجديد معاهداتها مع الجزائر بنفس الشروط السابقة، إلا أن الداي عمر رفض التفاوض معهم قبل دفع إتاواتهم المتأخرة[6].

---

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص 323.

[2] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 159.

[3] وليام شالر، المصدر نفسه، ص ص 325-326.

[4] Heneri Garrot, Histoire Générale de L'Algérie, P. Crescenzo, Voutes Bastion Nord, Alger, 1910, p 641.

[5] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 17.

[6] وليام شالر، المرجع السابق، ص 149.

أما إنجلترا فلقد قامت بدعوة الدول الأوروبية لعقد مؤتمر في لندن في أوت 1815م للنظر في الطرق والوسائل للقضاء على القرصنة التي تمارسها الدول المغاربية، إلا أن تضارب المصالح بينهم حال دون وصولهم إلى حل نهائي، ولكن إنجلترا وهولندا إتفقتا على توجيه حملة عسكرية ضد الجزائر[1].

ومن المبررات التي إتخذتها إنجلترا لشن هذه الحملة هي أن الجزائر إستولت على سفينة إنجليزية في سواحل عنابة، وحادثة هجوم اليولداش على الإنجليز عندهم إحتفالهم بمدينة الجزائر بعيد القداس مما تسبب في مقتل البعض منهم، إضافةً إلى قيام الجزائر بأسر رعايا سردينيا ونابولي[2].

وأمام هذا الوضع قررت إنجلترا تجهيز حملة عسكرية لتأديب الجزائر بقيادة "اللورد إكسماوث"[3] غادر أسطولها المكون من 25 سفينة ميناء بليموث يوم 27 جويلية 1816م[4]، وفي طريقه إلى الجزائر إنظم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال "فون كابلان" والذي بجعبته 6 سفن حربية[5].

وصل الأسطول المشترك إلى سواحل الجزائر يوم 15 أوت، إلا أنه رفع العلم الأبيض دليلا على نيته لعقد الصلح مع الجزائر، حيث أرسل اللورد إكسماوث رسالة إلى الداي تتضمن شروط الصلح[6] والتي إقتضت ما يلي:

- تسليم جميع الأسرى المحتجزين في الجزائر.

- إلغاء الإسترقاق والأسر الذي تمارسه إيالة الجزائر[7].

---

[1] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 150.

[2] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 212.

[3] اللورد إكسموث: أميرال وضابط بحري إنجليزي ولد في 19 أفريل 1757م بدوفر في إنجلترا، دخل في خدمة البحرية الملكية البريطانية ثم تدرج في الرتب ليصبح نقيبا سنة 1783م، حارب خلال حروب الاستقلال الامريكية والثورة الفرنسة، عرف عهده تطور وازدهار الأسطول الإنجليزي فتم تكريمه من طرف بابا روما، توفي سنة 1833م عن عمر ناهز 76سنة، للمزيد أنظر: خنوف هاجر وبن قارة محمد صابرينة، التنافس الأوروبي على الجزائر خلال القرن 18 و19م "حملة اللورد إكسموث نموذجا"، مذكرة لنيل شاهدة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، إشراف: بن رحال يمينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019، ص ص 75-76.

[4] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 213.

[5] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 155-156.

[6] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص 154.

[7] محمد باشا بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903م، ص ص 79-80.

- إبرام صلح مع هولندا بنفس شروط الصلح الإنجليزي.

- إعادة جميع الأموال التي دفعتها مملكتا سردينيا ونابولي للجزائر[1].

إجتمع الداي عمر مع الديوان لمناقشة شروط الصلح، كما أرسل تقرير إلى الباب العالي يصف فيه الوضع، والذي جاء فيه" **إشترطوا أن نرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة وفي الوقت الذي إجتمعنا فيه للنظر.... إذ بهم يتقدمون من الميناء دون أن يحترموا الوقت الذي حددوه.... فأدركنا عندئذ أن الغرض من الرسالة والمدة .... هو مخادعة الجزائريين .... تقدمت بعض قطع الأسطول من التحصينات وبدأت تقصف مواقعنا بالقذائف وهكذا نشبت الحرب بين الطرفين إستمرت بكل وضراوتها من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف الليل**"[2].

لقد إستعمل الإنجليز أسلوب المخادعة حيث تمكنوا وضع الحصون الجزائرية في مرمى قذائفهم، ولما علم الجزائريون بالأمر قاموا بإطلاق قذائفهم إلا أن العدو أمطرهم بوابل من النيران طيلت تسعة ساعات[3] إنتهت بخسارة الجزائر لخمسمائة جندي وتهدم بعض التحصينات والقلاع[4] كما فقدت أربع بوارج وخمسة سفن متوسطة الحجم و23 زورقا حربيا وبعض السفن التجارية[5]، في حين قدرت خسائر العدو 883جندي بين قتيل وجريح وبعض السفن الحربية[6].

إنتهت الحملة بخضوع الداي عمر لمطالب الإنجليز والتي نصت على ما يلي:

- إلغاء الإسترقاق إلى الأبد.

- تسليم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر مهما كانت جنسياتهم والذين بلغ عددهم 1200 أسير[7].

- إعادة جميع أموال الفدية التي أخذتها الجزائر من إفتداء أسرى سردينيا ونابولي.

---

[1] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص124.

[2] ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 154-155.

[3] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 156-157.

[4] عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 609.

[5] محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 65.

[6] عزيز سامح التر، المرجع نفسه، ص 609.

[7] أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص 156.

– تعويض جميع الخسائر التي لحقت بالقنصل الإنجليزي عقب القبض عليه وسجنه.

– تقديم الداي إعتذار علني بحضور وزرائه وضباطه[1].

كما إستغل الهولنديون هذا الوضع وعقدوا الصلح مع الجزائر لكن من دون أن يدفعوا ديونهم السابقة حيث يقول الزهار " **وكذلك عقد الصلح مع الفلامينك ولم يدفعوا شيئا مما كانوا يطلبونه منهم، وهو غرامة سبع سنين**"[2].

لقد شعر الأوجاق بالذل والضعف جراء توقيع الدي على تلك الشروط المجحفة فراحوا يحملونه مسؤولية ما أصابهم وأصاب الجزائر، فأعلنوا الثورة عليه وإغتالوه وولوا مكانه علي خوجة[3].

2.3–حملة ماك دونال 1824م:

عرفت العلاقات الجزائرية الإنجليزية في الفترة الممتدة ما بين 1816م–1824 طابعا سلميا رغم قرارات مؤتمر إكس لاشبيل 1818م الداعية لتقويض الجزائر، فلقد تمكن الأسطول الجزائري من إعادة بناء بعض سفنه بعد الخسائر التي تلاقاها جراء حملة اللورد إكسموث 1816.

إلا أن العلاقات عرفت نوعا من التوتر أواخر سنة 1824م عندما ثارت قبائل بجاية على السلطات حيث كان بعض أفرادها يعملون لدى القناصل الأجانب كخدم، مما جعل السلطات توجه مذكرة للقناصل تطالب فيها بتسليم هؤلاء المنتمين للقبائل الثائرة، ولكن القنصل الإنجليزي ماك دونال Mac Donell رفض الخضوع للأوامر وإعتبرها تدخلا في شؤونه الخاصة وتقليلا من حصانته[4].

أما الشريف الزهار فيُرجع أسباب هذا التوتر إلى قيام بعض خدم القناصل بالسطو على سفينة أمريكية قذفت بها العواصف إلى ميناء بجاية، حيث رفض القنصل الإنجليزي تسليمهم للداي لمعاقبتهم[5].

---

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص 307.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 125.

[3] محمد باشا بن الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص 80.

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 160.

[5] أحمد الشريف الزهار، المصدر نفسه، ص 151.

إختلفت أسباب هذا التوتر إلا أن النتيجة كانت واحدة عندما تدخلت الجزائر بالقوة وهاجمت مقر القنصل الإنجليزي وأخذت الخدم لمحاكمتهم، وأمام هذا الوضع إجتمع ممثلو القنصليات الأجنبية بالجزائر يوم 02 ديسمبر ووقعوا على عريضة سلموها للداي حيث عبروا فيها عن إستيائهم من هذه الأفعال، لكن الداي حسين أجابهم أن الجزائر حرة في التعامل مع رعاياها[1].

وفي يناير 1824م وصلت بارجة انجليزية إلى الجزائر بقيادة القبطان سبنسر والتي إتخذها القنصل ماك دونال مقراً للتفاوض مع الجزائر وإملاء شروطه عليها، حيث طالبها بإضافة بنود جديدة لمعاهدة 1816م إلا أن الدي رفض التفاوض معه وأخبره أن تلك المعاهدة إنتهى أجلها[2].

لما عجز الإنجليز عن فرض شروطهم على الجزائر قاموا بتجهيز أسطولهم الحربي المكون من ثلاثة وعشرون باخرة[3] والذي ظهر أمام السواحل الجزائرية يوم 23 فيفري 1824م بقيادة الأميرال هاري نيال معلنا الحرب على الجزائر والتي حاصرها لمدة ستة أشهر مضت كلها في التفاوض لعقد الصلح لكن الطرف الجزائري تعنت ورفض عودة القنصل لمنصبه[4].

وبموجب هذا الوضع أرسال الدي حسين برقية إلى السلطان العثماني محمود الثاني يصف فيها حال الإنجليز، جاء فيها " **رغم الصلح الذي أبرم بين البلدين بعد حرب 1816م، فإن الإنجليز مازالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب، ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين، على هذا الأساس يتصرفون بما لا يتفق مع الصلح المبرم حيث يأتون سفنهم إلى وجهة الميناء، ويظهرون توترهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم**...."[5].

أمام فشل المفاوضات والحصار البحري تقدم الأسطول الإنجليزي المكون من 22 قطعة بحرية قرابة السواحل الجزائرية وإتخذ وضعية مناسبة لمباشرة القصف الذي إستمر لمدة ساعة واحدة وإنتهى برفع السفن الإنجليزية العلم الأبيض معلنتا قبول الشروط الجزائرية للتفاوض الذي كُلِّل بتوقيع معاهدة 1824م[6].

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 33.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص 202.

[3] محمد زروال، المرجع السابق، ص 75

[4] أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص 163-165.

[5] حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص ص 34-35.

[6] وليام شالر، المصدر نفسه، ص 236.

الفصل الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية 1662م-1824م.

- المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 17م.

1-معاهدة 23 أفريل 1662م.

2-معاهدة 03 ماي 1664م.

3-معاهدة 10 أفريل 1682م.

4-معاهدة 10 أفريل 1682م.

- المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 18م.

1-معاهدة 17 أوت 1700م.

2-معاهدة 28 أكتوبر 1703م.

3-معاهدة 29 أكتوبر 1716م.

4-معاهدة 18 مارس 1729م

5-معاهدة 03 أوت 1765م:

- المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 19م.

1-معاهدة 3سبتمبر 1800م.

2-معاهدة جانفي 1807 م.

3-معاهدة 21نوفمبر 1813م.

4-03 أفريل 1816.

5-28اوت 1816م.

6-26 جويلية 1824م.

المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 17م.

ضم هذا المبحث أربع معاهدات مثلت الإنطلاقة الأولى لمعاهدات الجزائر مع مملكة إنجلترا وكانت كالآتي:

1/ معاهدة 23 أفريل 1662:

لم يتوف البحارة الجزائريون عن مصادرة السفن الإنجليزية رغم تلك الغارات الإنجليزية التي هددت الجزائر في كثيرٍ من الأحيان، ففي 07 أوت 1657م راسل القنصل الإنجليزي بالجزائر إيوبرت براون وزرائه بأن البحارة الجزائريين قاموا بالاستيلاء على سفينة الملك داود، إلا أن الديوان برر هذا الأمر بأن البحارة الذين إحتجزوها ذهبوا للقتال في بلاد الشام ثم قتلوه هناك، وأن التعويض أصبح مستحيلا في هذه الحالة[1].

كما أن وقوع اللورد إنشكوين Enchequin وابنه وحاشيته في أسر البحارة الجزائريين زاد في تعقيد الأمور بين الطرفين، حيث تدخل الملك شارلز الثاني (1660-1658م) لتحرير اللورد فكتب إلى قنصله بالجزائر للتفاوض مع الباشا لتحرير الأسرى إلا أن كل محاولته باءت بالفشل لتعنت الطرف الجزائري ومطالبته بدفع الفدية[2].

رغم هذه المراسلات المحررة من القنصل والملك إلا أن الجزائر واصلت تفتيش السفن الإنجليزية بحجة وجود بضائع أجنبية على متنها.

كل هذا دفع ملك إنجلترا إلى السعي لتوقيع معاهدة مع الجزائر يضمن بها سلامة تجارته ورعاياه من خطر البحارة الجزائريين المتمركزين في البحر المتوسط، وللحيلولة دون وقوع عدد كبير من الأسرى الإنجليز[3].

أرسل الملك سفيره لدى الباب العالي اللورد وينشيلسي للتفاوض مع الجزائر، إلا أنه وصف النقاش مع الديوان بالصعب والمضحك في آن واحد، فلم تكن للجزائر أي نية لعقد معاهدة مع إنجلترا خاصة بعد أن رفضت التنازل عن حقها في تفتيش السفن الإنجليزية[4].

---

[1] Robert Lambert Playfair, Scourge of Christendom, op.cit, pp 75-76.

[2] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 120.

[3] Robert Lambert Playfair, op.cit, p 79.

[4] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 321.

ولكن تحطم بعض سفن الأسطول الجزائري جراء إحدى العواصف بعد فشل غارة جون لاوسون سنة 1661م جعل الجزائر تعيد حساباتها بشأن عقد السلم مع إنجلترا، حيث وافقت على أول مبادرة إنجليزية وهكذا تم توقيع معاهدة سنة 1662م بين الطرفين[1].

قراءة في معاهدة 23 أفريل 1662م:

معاهدة موقعة بين شارلز الثاني ملك بريطانيا العظمى وإيالة الجزائر، أبرمها السير جون لاوسون يوم 23 أفريل 1662م، إحتوت المعاهدة أربعة عشر بنداً تمحورت في مجملها حول إحترام الرعايا الإنجليز الموجودين في الجزائر وحماية النشاط التجاري الإنجليزي في المتوسط، فلقد منحت هذه المعاهدة للتجار الإنجليز حرية شراء وبيع السلع في الموانئ الجزائرية مع دفع رسوم 10% للجمارك على السلع التي بيعت أما السلع التي لم يتم بيعها فلا يتم الدفع عنها.

أما في حالة وفاة أحد التجار الإنجليز بالجزائر فإن جميع أمواله وسلعه تصبح تحت تصرف القنصل الإنجليزي ولا يحق للمسؤولين الجزائريين مصادرتها أو الإستيلاء عليها.

كما نصت على تحرير العبيد الإنجليز الموجودين في الجزائر بنفس السعر الذي بيعوا به في سوق النخاسة مع تحريم هذه الظاهرة مستقبلا للمحافظة على هذا السلام[2].

وإحتوت أيضا على منع وتحريم بيع السلع والسفن الإنجليزية المنهوبة من طرف قراصنة الدول المجاورة(تونس–طرابلس–سلا) في ميناء الجزائر[3] للتضييق على ناهبي السفن والسلع المتمركزين في المتوسط.

ومن جانب آخر نصت المعاهدة على إعطاء الحرية للإنجليز في ممارسة شعائرهم وعباداتهم دون أي تضييق من الأهالي أو من السلطة الحاكمة[4].

أما البند الثامن فقد سمح للسفن الحربية الإنجليزية ببيع الغنائم في مرافئ الجزائر دون دفع الرسوم الجمركية عليها، كما أتاحت لها المعاهدة شراء السلع من ميناء الجزائر بنفس سعر السوق وهذا يدل على أن إنجلترا كانت تسعى لجعل ميناء الجزائر نقطة استراتيجية للتزود بالمؤنة والاستراحة خاصة في الحالات الحرجة[5].

---

[1] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص.322.

[2] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619–1830م، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 147–148.

[3] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 262.

[4] علي تابليت، المرجع نفسه، ص 147.

[5] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 262.

وفيما يخص تفتيش السفن الإنجليزية فقد نصت المعاهدة على أن ترسل الجزائر قارب واحد مع إثنين من المفتشين إلى السفينة الإنجليزية، وبعد التفتيش يجب أن يظهر قائد السفينة جواز موقع من حاكم الجزائر وعندئذ تواصل السفينة رحلتها[1].

كما نلاحظ في المعاهدة انها لم تتطرق لنص صريح فيما يخص تعويض الخسائر والأضرار التي سوف تمس الطرفين مستقبلا، لكننا نجد عبارة غير مفهومة "**وأن جميع الأضرار والإصابات المتبقية لأي من الطرفين ستتخذ إجراءات في حقها لاحقا وتنسى**"[2]، ومن هذه الجملة يتضح لنا أن إنجلترا كانت تسعى للحفاظ على السلم مع الجزائر رغم علمها أن البحارة الجزائريين سوف يسعون لكسر هذا السلام لتحقيق أكبر كمية من الغنائم فكلمة "**وتنسى**" جاءت لتدل على أن مسالة التعدي على السفن لا يجب أن تخضع كلها للتعويض بل يجب التغاضي عن جزء منها لعدم كسر هذا السلم والمحافظة عليه لفترة أطول.

كما جاءت المعاهدة لتضمن حقوق الرعايا الإنجليز في الجزائر، فقد نصت على أن الديوان هو من يقاضي ويحاكم هؤلاء الرعايا في حالة خلافهم أو تعرضهم لأحد الأهالي، أما في حالة خلافهم مع بعضهم البعض فإنهم يخضعون لقضاء القنصل، وفي حالة فرار الجاني فإنه لا يحق للديوان التحقيق مع القنصل أو أي رعية إنجليزية حول هذه الحادثة[3].

2/ معاهدة 03 ماي 1664م.

لم يدم السلام بين الجزائر وإنجلترا طويلا فسرعان ما توترت العلاقات بين الطرفين فحسب ما ذكره المؤرخ الأمريكي ج.ب.وولف أن سبب ذلك إخلال البحارة الجزائريين بمعاهدة 1662م عندما صادروا سفينة إنجليزية تحمل رعايا الملك شارلز الثاني صيف 1663م وهي في طريقها من طنجة إلى إسبانيا، مما اضطر القنصل براوني للإحتجاج كون هذه السفينة تحمل جوازا موقعاً من حاكم طنجة.

إلا أن الديوان برر هذا الفعل بأن جميع ركاب السفينة إسبان وليسوا إنجليز، كما قدم إحتجاجا مضاد للملك مفاده أن أحد الضباط الإنجليز أجبر بعض المسافرين الأتراك والجزائريين على العمل في مدينة طنجة وذلك بجعلهم يشحذون الحجارة[4].

---

[1] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق ص 123.

[2] علي تابليت، المرجع السابق، ص 148.

[3] المرجع نفسه، ص ص 147-148.

[4] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 323.

قرر الملك الإنجليزي شارلز الثاني إرسال السيد جون لاوسون إلى الجزائر للحصول على ترضيات بسبب الإخلال بمعاهدة 1662م[1]، حيث تمكن من تحرير ثمانية سفن إنجليزية كانت محتجزة لدى الجزائر، ثم خلفه الضابط توماس ألان سنة 1664م والذي واصل المفاوضات مع الديوان وفي الأخير استطاع تجديد معاهدة 1662م[2].

قراءة في معاهدة 03 ماي 1664م:

جاءت معاهدة 1664م لتؤكد على إحترام بنود معاهدة 1662م، ولعل الجديد في هذه المعاهدة هو إضافة بندين، الأول يمنع تعرض أي رعية أو تاجر إنجليزي للظلم أو التضييق في أحد المرافئ الجزائرية[3]، أما البند الثاني فجاء ليسمح للقنصل الإنجليزي بمغادرة الجزائر في حالة حدوث شرخ في العلاقات بين الطرفين مستقبلا دون أي مساس بشخصه[4]، فالجزائر كانت تقوم بسجن القناصل الإنجليز في كل مرة تتوتر فيها العلاقات معهم، أي تستخدمه كورقة ضغط.

3/ معاهدة 10 أفريل 1682م.

لقد أدى ازدياد النشاط التجاري الإنجليزي في المتوسط إلى خلق مشاكل مع الجزائر والتي تعتبر من الدول الفاعلة فيه لامتلاكها أسطولا بحري قوي، فالسفن الإنجليزية في المتوسط كانت تبحر وبين طاقمها رعايا لبلدان معادية للجزائر[5] علاوة عن حملها لجوزات سفر مزورة من طرف الفرنسيين الذين كانوا يبيعونها للإسبان والجنويين لتسهيل تنقلهم في البحر مستغلين جهل الجزائريين للغات الأجنبية لقراءة الجوازات[6].

وفي سنة 1676م قام البحارة الجزائريون باحتجاز سفينتين إنجليزيتين بسبب عدم حملهما لجواز السفر مما إضطر الملك شارلز الثاني بإرسال الأدميرال جون ناربورو إلى الجزائر للمطالبة بإطلاق سراح السفن المحتجزة وتقديم تعويضات وضمانات لعدم تكرار الأمر مستقبلا، لكن الديوان رفض تسليم السفينتين وراح يواصل إحتجاز السفن الإنجليزية التي لا تحمل جواز[7].

---

[1] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 124.

[2] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص ص 323-324.

[3] علي تابليت، المرجع السابق، ص 150.

[4] Robert Lambert Playfair, Scourge of Christendom, op.cit, p 88.

[5] جون.ب.وولف، المرجع نفسه، ص 334.

[6] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 138.

[7] جون.ب.وولف، المرجع نفسه، ص ص 334-336.

ردت إنجلترا على تعنت الطرف الجزائري بإعطاء أوامرها للأدميرال ناربورو بمصادرة السفن الجزائرية التي تعترض طريقه حيث تمكن من إحتجاز سفينة جزائرية ومطاردة البعض سنة 1678م[1]، ولكن رد الجزائريين جاء قاسيا عندما قاموا باحتجاز 157 سفينة إنجليزية وأكثر من أربعة آلاف أسير[2].

تعود أسباب فشل بعثت ناربورو إلى إنشغال الجزائر بمرض الطاعون بالإضافة إلى دخولها في مفاوضات مع الهولنديين لعقد السلام والذي جاء ليرسخ قاعدة دفع الإتاوات والتمويل السنوي بالمعدات الحربية والبحرية مما أقلق الطرف الإنجليزي والفرنسي والذين سعوا لإفشاله واصفين إياه بالمخجل[3].

ومع مطلع سنة 1680م تولى الأدميرال أرثر هاربرت قيادة الأسطول الإنجليزي في المتوسط والذي شدد الخناق على السفن الجزائرية وراح يحتجزها فلقد تمكن سنة 1681م من إحتجاز خمسة سفن جزائرية كبيرة وأكثر من 460 رجل بينهم 70 مسيحي و38 بندقية[4].

إلا أن توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية سنة 1681م وقصفهم لمدينة الجزائر بقيادة **ديكين** صيف 1682م جعل الداي بابا حسن يفكر في عقد السلام مع إنجلترا لتخفيف الضغط على الجزائر والتي لا يمكن لها أن تكون في حالة عداء مع دولتين في آن واحد[5].

قراءة في معاهدة 10 أفريل 1682م:

معاهدة موقعة يوم 10 أفريل 1682م بين مملكة إنجلترا وإيالة الجزائر بطلب من الملك تشارلز الثاني والذي ناب عنه الأدميرال أرثر هاربرت قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط، وداي الجزائر بابا حسن.

إحتوت معاهدة 1682م على 22 بنداً، حيث تعتبر تجديدا لمعاهدة 1664م بنفس الشروط، والتي نصت على إحترام السلم الموقع بين الطرفين، إلا أنها جاءت ببعض البنود الجديدة لمعالجة المشاكل العالقة بين الطرفين، حيث جاء البند الرابع ليحدد مدة جواز السفر ب 15 شهراً قابلة للتجديد من كلا الطرفين[6]، أما البند السادس أكد على ضرورة تقديم الجزائر ليد العون للسفن الإنجليزية العالقة في البحر، أما في حالة غرق إحدى هذه السفن قبالة سواحل الجزائر فلا يحق للجزائر الإستيلاء على غنائمها وسلعها أو إستعباد طاقمها[7].

---

[1] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 139

[2] جون.ب.وولف، المرجع السابق، ص 336.

[3] المرجع نفسه، ص 337.

[4] محمد امين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 141.

[5] جون.ب.وولف، المرجع نفسه، ص 339.

[6] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 143.

[7] علي تابليت، المرجع السابق، ص 152.

أما البند السابع فقلد أتى ليمنع البحارة الجزائريين من التعامل مع مدينة سلى المغربية وهذا للتضيق على ناهبي السلع وإغلاق جميع الأسواق الغير شرعية في وجهم، حيث تعبر سلى المغربية ملاذ آمن "للقراصنة" للمتاجرة بالسلع المنهوبة بأسعار متدنية[1].

كما نلاحظ أن البند الثامن جاء ليحذر الجزائر من التعرض لمدينة طنجة المغربية[2] والتي منحها البرتغاليون للملك شارلز الثاني بعد زواجه بالملكة البرتغالية كاثرين براغينزا[3] سنة 1661م، إلا أن هذه الفترة شهدت بعض الثورات المغربية لطرد الإنجليز من طنجة، فجاء هذا البند ليمنع الجزائر من تقديم العون للمغاربة وإطالة التواجد الإنجليزي في المنطقة[4].

وعند إطلاعنا على البندين التاسع والعاشر يظهر لنا جليا أن هذه المعاهدة جاءت لخدمة المصالح الإنجليزية على حساب المصالح الجزائرية، فالبند التاسع جاء ليمنع الجزائر من بيع السلع الإنجليزية المنهوبة في أسوقها ويقابله البند العاشر الذي جاء ليسمح للإنجليز ببيع السلع المنهوبة في الجزائر دون إعتراض الداي والديوان[5].

في حين جاء البند الحادي عشر ليمنح الأسرى الإنجليز مزيدا من الحرية بعد أن نص على إعطائهم الأمان في حالة فرارهم ولجوئهم إلى أحد السفن الإنجليزية، حيث لا تجبر المعاهدة قبطان السفينة على تسليم الأسرى الفارين إليه، كما لا تجبر القنصل على دفع فديته[6].

بموجب هذه المعاهدة تنازلت إنجلترا على 350 وحدة بحرية تجارية لصالح الجزائر كما سمحت لها باستيراد المعدات الحربية والبحرية والذخيرة من إنجلترا خاصة بعد توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية[7] حيث شنت هذه الأخيرة مجموعة من الغارات على مدينة الجزائر بين سنتي 1682م و1683م، فالجزائر قررت كسب ود الطرف الإنجليزي على حساب الطرف الفرنسي.

---

[1] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 143.

[2] علي تابليت، الرجع السابق، ص 152.

[3] بلقاسم قرباش، "العلاقات الجزائرية الإنجليزية (1661-16829) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد 37، سبتمبر 2017، ص 33.

[4] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 144.

[5] علي تابليت، المرجع نفسه، ص 152.

[6] بلقاسم قرباش، "معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى والجزائر 1682م من خلال وثيقة أصلية"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 18، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2-أبو القاسم سعدالله-، 2015م، ص 176.

[7] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 189-190.

4/ معاهدة 10 أفريل 1682م

لم يلتزم البحارة الجزائريون ببنود معاهدة 1682م فسرعان ما قاموا بأسر رجلين إنجليزيين، مما جعل القنصل الإنجليزي بالجزائر يراسل الملك واللورد درأتموه القائد العام لسرب البحر المتوسط يوم 18 أكتوبر 1682م لحل هذه القضية وإطلاق سراح الرجلين، حيث أوضح للداي أنهم رعايا إنجليز بالفطرة ولا يجوز إستعبادهم، إلا أن الدي تعنت وأمر بدفع الفدية ولكن إنجلترا أعطت هذه القضية نوعا من المرونة للحفاظ على السلام مع الجزائر وقررت عدم شرائهم[1].

ومما زاد الأوضاع تعقيدا هي الغارات الفرنسية التي قادها **دوكين** ضد مدينة الجزائر بإلحاق أضرار كبيرة بحصون المدينة وإستشهد أكثر من 700 جزائري والذين دفنوا تحت الأنقاض، أثار هذا الوضع موجة غضب واسعة إستغلها الجيش الإنكشاري للإنقلاب على بابا حسن ثم إغتياله يوم 09 جويلية 1683م، وعينوا محله الدي ميزومورتو[2].

أعرب الدي الجديد عن عدم رضاه على العديد من المواد التي وقعها سلفه في معاهدة 1664م، وراسل اللورد دراثموث لتعديل بعض بنودها، ولكنه أظهر نوايا حسنة للحفاظ على السلم مع إنجلترا مستقبلا، فعرض عليها تزويد حامية طنجة بالمؤنة مقابل السماح للسفن الجزائرية بالرسو هناك[3].

أمر الملك جيمس الثاني السير وليام سوامي وهو في طريقه إلى القسطنطينية كسفير بزيارة الجزائر لتجديد معاهدة 1682م، والتي وصلها يوم 05 أفريل 1686م، وبعد 11 يوم من المفاوضات فشل السير وليام سوامي في تجديد السلم مع الجزائر[4] بسبب إصرار الدي على إدخال التعديلات التالية:

- حرية التحية للعلم.
- إعتبار جميع الإنجليز المسافرين على متن سفن العدو عبيد يحق للجزائر أسرهم وبيعهم.
- السماح لأعدا إنجلترا ببيع الغنائم الإنجليزية (السفن والأشخاص) في أسواق الجزائر.
- وفاء إنجلترا بوعودها (معاهدة 1682م) السابقة بتقديم الذخيرة والبارود للجزائر.[5]

---

[1] Robert Lambert Playfair, Scourge of Christendom, op cit, p 141-142.

[2]. I**bid**. p 142.

[3] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 145.

[4] Robert Lambert Playfair, op cit, p 149.

[5]. Ibid. p 149.

باءت محاولات وليام سوامي بالفشل في إقناع الداي بالتنازل على هذه الشروط، مما جعله يلجأ إلى إرسال صهره الادميرال هاو والذي نجح في افتكاك الصلح من الدي بنفس شروط معاهدة 1682[1]م.

قراءة في معاهدة 06 أفريل 1686م:

معاهدة موقعة بطلب من ملك إنجلترا جيمس الثاني ملك إنجلترا ناب عنه الأميرال وليام سوامي وإيالة الجزائر متمثلتا في الداي إبراهيم خوجة وقعت يوم 05 أفريل 1686م[2].

تعتبر معاهدة 1686م معاهدة متممة ومكملة للمعاهدات السابقة والتي نصت على إحترام الرعايا الإنجليز وحماية سفنهم التجارية في المتوسط من إعتداءات "القراصنة" الجزائريين، إلا أن البند الثامن جاء بنص جديد مفاده عدم الجواز للسفن الجزائرية بالطواف في الموانئ والمرافئ والطرق التجارية الخاصة بإنجلترا[3]، بحيث نستنتج أن إنجلترا كانت عازمة على حماية تجارتها بتأسيس طرق تجارية بحرية تسير بقوانين دولية لا يحق لأي دولة التعرض لها أو نهب سلعها مستقبلا.

المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 18م.

إشتمل هذا المبحث على خمس معاهدات بين إنجلترا والجزائر كانت في أغلب بنودها تتعلق بالقضايا التجارية وتحير الأسرى وهي كالآتي :

1/ معاهدة 17 أوت 1700م.

شهدت الجزائر أواخر القرن 17م العديد من الإغتيالات التي أدت إلى تغيير هرم السلطة في الجزائر العثمانية، ففي سنة 1695م ثار جنود الإنكشارية على الداي شعبان ثم قتلوه ثم عينوا دايات جدد لكنهم قتلوا بسبب قلت إرادتهم السياسية وضعف شخصيتهم، إلى أن وقع الإجماع على تعيين الداي حاجي أحمد الطاعن في السن[4]، كما عرفت هذه الفترة توتر العلاقات الجزائرية الهولندية وهذا عندما إختطف أحد الهولنديين سفينة من الجزائر لكن الأسطول الإنجليزي تدخل وأنقذ السفينة، ثم طالب الداي بتقديم تعويض لتلك الخدمة، إلا أن الدي رفض التعويض وإعتبرها دليل إثبات للصداقة القائمة بين الطرفين[5].

---

[1] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 149.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 190.

[3] علي تابليت، المرجع السابق، ص 157.

[4] Robert Lambert Playfair, op cit, p 166.

[5] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 154.

وماهي إلا مدة وجيزة حتى توترت العلاقات بين الطرفين من جديد سنة 1699م بعدما طالب القنصل كول روبرت الداي بالسماح للسفن الإنجليزية بالإبحار من دون حمل تصاريح، إلا أن الداي رفض الأمر جملة وفصيلا مبرراً أن الرضوخ لهذا الشرط سوف يجعل كل الدول تطالب بإدراج هذا الطلب في معاهداتها مستقبلاً، كما اتهم القنصل بمحاولة كسر السلام مع إنجلترا[1].

إستدعى هذا الأمر إرسال إنجلترا للأدميرال **إيلمر** إلى الجزائر لتوضيح الروى والذي اجتمع مع الداي بحيث توصلوا إلى اتفاق ختم بتوقيع معاهدة 17 أوت 1700م[2].

قراءة في معاهدة 17 أوت 1700م:

معاهدة موقعة بين الداي حاجي شعبان والملك الإنجليزي فيلهيلم الثالث(Wilhelm III) والذي ناب عنه كل من القبطان جون موندن قائد السرب الإنجليزي في المتوسط والقنصل الإنجليزي بالجزائر روبرت كول[3].

إحتوت على بندين إثنين، حيث جاء البند الأول ليحث الجزائر على إحترام البند السابق في المعاهدة السابقة والذي منع السفن الجزائرية من الطواف في الطرق البحرية الإنجليزية والأماكن التابعة لها من موانئ ومرافئ ولكن هذا البند أضاف القناة الإنجليزية إلى المناطق التي يحرم على السفن الجزائرية دخولها محذراً كل مخالف بعقوبات شديدة[4]، وما يفسر حرص إنجلترا على إحترام وتطبيق نص هذا البند هي تلك التجارة القائمة مع الهند وأمريكا الشمالية وخاصة بعد وصول البحارة الجزائريين إلى بالتيمور وأسر بعض سكانها، حيث أصبحوا يشكلون تهديدا للتجارة الإنجليزية[5].

أما البند الثاني فلقد تطرق لمشكلة جواز السفر بعد مطالبة إنجلترا بالاستغناء عنه، إذْ نص على أن السفن الإنجليزية لن تحمل جواز السفر ولن تسأل عنه انطلاقا من تاريخ توقيع هذه المعاهدة وإلى غاية نهاية سبتمبر 1701م أي مدة 18 شهراً، وبعد إنتهاء هذه المدة يجوز للجزائر مصادرة كل السفن الإنجليزية التي لا تحمل هذا الجواز وإعتبار سلعها غنيمة، إلا أن البند نص أيضا على أن السفينة وطاقمها لا يعتبرون غنيمة حرب

[1] Robert Lambert Playfair, op.cit, p 167.

[2] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص ص 154-155.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 191.

[4] علي تابليت، المرجع السابق، ص 161.

[5] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 264.

بل يجب إرجاعهم بعد دفع أجرة النقل[1]، وما يفسر مطلب إنجلترا بنزع جواز السفر لمدة 18 شهراً هي تلك الحرب التي كانت تخوضها إنجلترا ضد فرنسا أو ما عرف بحرب **"الخلافة الإسبانية"**[2]، حيث أن تفتيش السفن الإنجليزية في المتوسط كان يعيق حركة السفن التجارية وتأخرها، كما جاء ليسهل حركة السفن الحربية الإنجليزية ويسرع عملياتها ضد الفرنسيين في المتوسط[3].

2/ معاهدة 28 أكتوبر 1703م.

قراءة في المعاهدة:

معاهدة موقعة بين داي الجزائر مصطفى باشا والملكة آن ملكة إنجلترا، صادق على بنودها جورج بينغ قائد الأسطول الأحمر بتاريخ 28 أكتوبر 1703م[4].

إحتوت على ثلاثة بنود، حيث نص البند الأول على إحترام بنود المعاهدات السابقة للحفاظ على السلم والصداقة بين الطرفين[5]، أما البند الثاني فقلد نص على تخفيض الرسوم الجمركية من 10% إلى 05% على السلع التي يبيعها التجار الإنجليز في الجزائر إذْ جاء في النص" **من أجل إقامة تجارة مفيدة والحفاظ عليها لما فيه خير رعايا إنجلترا والجزائر على أن رعايا إنجلترا لن يدفعوا مستقبلاً سوى 5% للجمارك من السلع التي يبيعونها في مدينة الجزائر"**[6]، ومن هنا نستنتج أن التجارة الإنجليزية القائمة مع الجزائر شهدت انخفاضا فلو كانت الأرباح كبيرة لما إنخفضت النسبة، وقد يرجع هذا إلى تأثر الطرق البحرية الإنجليزية بالحرب الأنجلو-فرنسية 1701-1714م.

أما فيما يخص البند الثالث فلقد تطرق إلى قضية جوازات السفر حيث نص على أن السفن الإنجليزية المصنوعة في ورشات بأمريكا أو تلك التي تحصل عليها الإنجليز كغنائم لن تتعرض للإزعاج في حالة عدم حملها

---

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص 161.

[2] حرب الخلافة الإسبانية 1701-1713م: حرب الخلافة الإسبانية 1701-1713م: حرب الخلافة الإسبانية 1701-1713م: حرب قامت بعد وفاة شارل الثاني ملك إسبانيا والذي أوصى بالعرش بعد وفاته لفيليب حفيد لويس الرابع عشر، والذي أصبح يعرف بفيليب الخامس وهذا ما أثار مخاوف الدول الأوروبية، حيث اتحدت كل من إنجلترا وهولندا ثم إنضمت إليهم النمسا وألمانيا والبرتغال سنة 1701م لمحاربة فرنسا ومنعها من السيطرة على إسبانيا وأوروبا، إنتهت الحرب بتوقيع معاهدة أوترخت سنة 1713م، للمزيد ينظر: جفري برون، المرجع السابق، ص ص 302-303.

[3] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص ص 155-156.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 191.

[5] Robert Lambert Playfair, op cit, p 170.

[6] علي تابليت، المرجع نفسه، ص 163.

لجواز المرور بل يكفي أن يظهر قائدها شهادة بخط يد الحاكم العام أو صاحب الورشة التابعة لملك إنجلترا في أمريكا[1].

3/ معاهدة 29 أكتوبر 1716م.

مع مطلع القرن 18م تطلعت إنجلترا إلى السيطرة على الحوض الغربي للمتوسط عن طريق إنشاء القواعد البحرية خاصة بعد نجاحها في طنجة، حيث إستغلت إنجلترا تحالفها مع هولندا ضد فرنسا في إطار ما يعرف بحرب الخلافة الإسبانية 1701-1714م وراحت تبحث عن قواعد لتسهيل عملياتها ضد الجيش الفرنسي وتقويض النشاط القرصاني الذي يمارسه بحارة البلاد البربرية ضد التجارة الإنجليزية[2].

ففي سنة 1704م تكمن الإنجليز من الاستيلاء على جبل طارق بعد أن فرضوا حصاراً على الحامية الإسبانية المتواجدة هناك، وفي الأخير لجأ الإنجليز إلى تفجير حصون المدينة بالمدافع مما أدى سقوطها مع أكثر من 60 قتيل و200 جريح[3]، لكن الإنجليز لم يتقفوا عند هذا الحد بل واصلوا سياستهم الرامية لتطويق الحوض الغربي للمتوسط بقواعد بحرية، ففي سنة 1708م أرسل الإنجليز والهولنديون قوة بحرية للاستيلاء على جزيرة مينوركا الإسبانية والتي رحب سكانها بجنود هذه القوة بعد إستسلام الحامية الفرنسية والإسبانية هناك.[4]

إنتهت حرب الخلافة الإسبانية بتوقيع معاهدة أوترخت سنة 1713م والتي منحت كل من جبل طارق ومينوركا للإنجليز كمستعمرات.

رغم كل هذه التحصينات التي قامت بها إنجلترا لردع القراصنة وحماية تجارتها إلا أن البحارة الجزائريين لم يتوقفوا عن نهب السفن الإنجليزية، ففي يوم 09 سبتمبر 1711م توترت العلاقات بين الطرفين عندما إستشهد سبعة بحارة جزائريين بسبب قصف إحدى السفن الإنجليزية لمركبهم مما جعل داي الجزائر يهدد بالتضحية بالقنصل وستة رعايا إنجليز للتكفير عن رعاياه[5].

لكن سرعان ما جاء الرد على تلك الحادثة عندما هاجم بعض البحارة الجزائريون سفينة الملكة آن يوم 29 جويلية 1713م والتي كانت محملة بكميات كبيرة من الذهب والمؤنة في طريقها إلى مينوركا، إلا أن القنصل

---

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص 163.

[2] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 156.

[3] George Macaulay Trevelyan, England under Queen Anne Blenheim, Longmans Green and Co 1948, p 414.

[4] محمد أمين بوحلوفة، المرجع نفسه، ص 160.

[5] Robert Lambert Playfair, op cit, pp 170-171.

صامويل طومسون قدم إحتجاج لدى الداي وطالب بإطلاق السفينة وطاقمها وإسترداد الشحنة، لكن الداي إكتفى بإطلاق سراح السفينة وطاقمها فقط[1].

كل هذه الأحداث جعلت إنجلترا تسارع لإرسال هدايا للداي لخفض التوتر الحاصل بين الطرفين، والذي كتب رسالة عبر فيها عن إمتنانه واقرَّ بالنوايا الحسنة لملك إنجلترا في المحافظة على السلام القائم بين البلدين، حملها صامويل طومسون يوم 25 فبراير 1716م[2].

قراءة في معاهدة 29 أكتوبر 1716م:

معاهدة موقعة بين داي الجزائر علي باشا وجورج الأول ملك إنجلترا والذي ناب عنه كل من القنصل طومسون صامويل والقبطان كونينغسبوي نوربوري (Coningsby Norbury) والقبطان نيكولا إيتون (Nicolas Eaton) يوم 29 أكتوبر 1716م[3].

فالبند الأول نص على أن هذه المعاهدة تجديدٌ للمعاهدات السابقة والموقعة مع دايات الجزائر السابقين والتي لاتزال سارية المفعول وأنه لا يجوز خرقها لأي ضرف كان وأن جميع المشاكل العالقة بين الطرفين يتم تسويتها بالطرق الودية وفقاً للحقيقة والصواب[4].

أما البند الثاني فقد جاء ليجعل كلاً من جزيرة مينورقة (Minorque) ومدينة جبل طارق جزء من مستعمرات بريطانيا بعد أن تنازلت عنهما إسبانيا وبموافقة القوى الأوروبية، ويجبر الجزائر على أن تعتبر سكانهم رعايا طبيعيين تابعين لإنجلترا يحق لهم ممارسة التجارة تحت راية العلم الإنجليزي في الجزائر من دون أي إزعاج[5].

في حين نص البند الثالث على أن كل البضائع التي يشحنها تجار إنجلترا من موانئ الجزائر على متن السفن الإنجليزية يجب أن يتم تسجيلها في مكتب الديوان القنصلي مع بيان كميتها ونوعيتها ويؤشر عليها القنصل في الجواز المسلم للسفينة التجارية، وما يفسر هذا البند هو الرغبة الإنجليزية في تجنب أي مطالب من الطرف الجزائري في حالة في وقوع أي شكوى أو لإثبات صحة تلك المطالب من عدمها[6].

4/ معاهدة 18 مارس 1729م:

---

1. Robert Lambert Playfair, op.cit, p 171.

2 Ibid, p 172.

3 علي تابليت، المرجع السابق، ص 164.

4 المرجع نفسه، ص 164.

5 المرجع نفسه، ص ص 164-165.

6 المرجع نفسه، ص 165.

في سنة 1728م تدهورت صحة القنصل الإنجليزي تشارلز هدسون ثم توفي يوم 14 ماي من نفس السنة مما جعل التجار الإنجليز بالجزائر يتشاجرون لتولي منصبه وفي الأخير وقع إجماعهم على تعيين السيد إدوارد هولدن الذين شهدوا له بالسلوك الحسن والشخصية القوية، لكن إنجلترا أرسلت قنصلاً أخراً ليكون محل القنصل المتوفي اسمه تشارلز بلاك معارضتاً إرادة التجار، لكن عند وصوله إلى الجزائر قام القنصل السويدي جورج لوجي بتحريض الدي على عدم إستقباله وأخبره أنه شخص منحرف تم فصله من قنصلية قادس بسبب بعض المشاكل، في الأخير لجأ لوجي إلى تقديم الهدايا للداي لتحقيق أهدافه والتي تحققت بعد أن طرد الدي القنصل بلاك[1].

وأمام هذه التطورات أرسلت إنجلترا سرب من السفن تحت قيادة الأدميرال فليب كافنديش لإخضاع الداي وجعله يستقبل القنصل تشارلز بلاك ويعترف به كقنصل معين من طرف جلالة الملك الإنجليزي، وبعد مجموعة من المفاوضات وافق الداي على مطالب كافنديش وتم تجديد السلام القائم بين الطرفين يوم 18 مارر 1729م[2].

قراءة في معاهدة 18 مارس 1729م:

معاهدة موقعة بين داي الجزائر عبدي باشا وملك إنجلترا جورج الثاني ناب عنه السيد فيليب كافنديش قائد الأسطول الأحمر لسفن إنجلترا في البحر المتوسط يوم 18 مارس 1729م[3].

لم تأتي هذه المعاهدة بأي جديد يذكر سوى تذكير الجزائر بإحترام بنود المعاهدات السابقة والموقعة ما بين سنتي 1682-1716م، ثم شهدت هذه المعاهدة[1729م] تجديداً سنة 1751م وسنة 1762م لكنها لم تأتي بأي جديد.

5/ معاهدة 03 أوت 1765م:

معاهدة موقعة بين داي الجزائر علي بوصباع والملك الإنجليزي جورج الثالث، ختمها وصادق عليها السيد أرشي بالد كليفلاند إسك(Archibald Cleveland Esq.) سفير الملك إلى إيالة الجزائر، إحتوت على بندين جديدين، الأول نص على منع الجزائر من أخذ أي رعية إنجليزي من البحر أو البر مهما كانت المبررات والذرائع، سواءً عن طريق الشراء أو البيع أو أصبح عبداً داخل الجزائر، فإنه يجب على السلطات الجزائرية

[1] Robert Lambert Playfair, op.cit, pp 177-179.

[2] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 164.

[3] علي تابليت، المرجع السابق، ص 166.

تسليمه فوراً إلى القنصل الإنجليزي بالجزائر، وما يفسر هذا البند هو رغبة إنجلترا في محاربة بعض الخواص الذين يتاجرون بالعبيد[1].

أما البند الثاني فجاء ليتكلم عن مشكلة اعتناق الرعايا الإنجليز للدين الإسلامي حيث نص أنه ومن الآن وصاعداً كل رعية إنجليزي إعتنق الإسلام تحت تأثير المشروبات الكحولية أو أي تأثير آخر يجوز تخليصه فوراً من هذا الدين ويرسل إلى منزل القنصل للتفكير في مدة أقصاها ثلاثة أيام لتحديد إرادته من جديد[2]، وما يفسر هذا البند هو ملاحظة إنجلترا أن الأسرى الإنجليز عادةً ما يفرون من مشاق العبودية للإسلام الذي يضمن لهم حقوقهم ويسوي بينهم وبين بقية الناس وهذا ما جعل إنجلترا تفكر في إضافة هذا البند لإعطاء فرصة لرعاياها لتحديد خيارهم والحيلولة دون وقوعهم مرتدين عن الدين الإسلامي [3].

المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 19 م

كانت معاهدات هذا القرن بداية لتدهور العلاقات الجزائرية الإنجليزية وفرض الأخيرة منطقها على الجزائر ضم هذا المبحث ستة معاهدات كانت كالآتي:

1/ معاهدة 3سبتمبر 1800م: إعتبرت هذه المعاهدة كتجديد لجميع المعاهدات التجارية التي كانت بين الجزائر وإنجلترا، تمت بين الملك جورج الثالث ملك بريطانيا والداي مصطفى باشا وتم التوقيع عليها من طرف جون فالكون John Falkonقنصل بريطانيا في الجزائر.

ـ خلصت هذه المعاهدة إلى المحافظة على السلم والصداقة القائم بين البلدين مهما بلغت المشاكل بل يجب الإعتماد في حلها بالحوار والتفاهم[4].

وفي سنة 1801م وتنفيذا لسياستها الرامية إلى السيطرة على الطرق التجارية العالمية والتحكم فيها، قامت بريطانيا بالإستلاء على جزيرة مالطة بعد صراع دام ثلاث سنوات مع فرنسا؛ التي كانت قد سيطرت على الجزيرة في 1798م[5].

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص 169.

[2] علي تابليت، المرجع نفسه، ص 169.

[3] محمد أمين بوحلوفة، المرجع السابق، ص 174.

[4] . علي تابليت، المرجع نفسه، ص 170.

[5] . يوسف حسين عمر، الصراع الفرنسي البريطاني 1798 1801م، **مجلة جامعة الأقصى**، مج20، ع2، فلسطين، 2016، ص 199.

وفي شهر مارس من سنة 1801م تم إضافة مادة لهذه المعاهدة تنص على وجوب معاملة سكان جزيرة مالطة على قدم المساواة مع الرعايا البريطانيين، وذلك بعد إخضاع جيش الجزيرة تحت الحكم البريطاني، تم توقيعها بين الداي مصطفى وجون فالكون John Falkon في 19 مارس 1801م الموافق ل 6 رجب 1216هـ[1].

2/ معاهدة جانفي 1807: وُقّعت هذه المعاهدة في الفاتح من شهر جانفي سنة 1807 م بين داي أحمد باشا من الجانب الجزائري والقنصل الإنجليزي هنري بلانكي Henry Blanky من الجانب الإنجليزي[2]، نصت هذه المعاهدة على إعطاء الحق لإنجلترا في إستغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقالة وتنفرد بصيد المرجان كما كان ذلك للفرنسيين، ومقابل هذا تدفع إنجلترا وعلى قسطين 297500 فرنكا ومجموعة من الهدايا عند تبديل القنصل محدّدة لمدة هذا الامتياز بعشر سنوات[3].

كانت هذه المعاهدة إعلانا لنهاية السطوة الفرنسية على الموانئ الشرقية الجزائرية، والتي سيطرت عليها لمدة طوية من الزمن ،والإنفتاح على الجانب الإنجليزي وتفضيل التعامل معه، كان هذا القرار قد أُستنّد إلى مجموعة من الأسباب كان أولها نهاية الأسطورة الفرنسية التي عمرت لفترة طويلة بعد إنهزامها في 21اكتوبر 1805م، وأتاحت لبريطانيا السيطرة على حوض البحر المتوسط وأن تصبح قوة مهابة يرجى وِدّها خاصة وأن فرنسا كانت قد أظهرت بعض التهاون والإخلال بالمعاهدات التي ربطتها مع الجزائر[4]،وقد كانت حملة نابليون على مصر 1213هـ/ 1798م دورا في تذبذب العلاقات الجزائرية الفرنسية [5].

كما أن الإنجليز كانوا قد عرضوا على الداي إتاوة سنوية تزيد على ما كانت تدفعه فرنسا بـ 150000 فرنكا، خاصّة أن الإنجليز كانوا قد تنازلوا للجزائر عن ميناء جيجل والقل اللذين كانت فرنسا تدخلهما ضمن الممتلكات الخاصة، وقد كان القناصل الإنجليز أذكياء في التعامل لتحقيق سياسة حكوماتهم فقد أظهروا للداي رغبة إنجلترا الملحة في أن تكون صديقة للجزائر وأنها مستعدة للتعاون معها عكس ما كان يظهره الفرنسيين من قلة الأدب وسوء الحوار والإخلال بالواجبات ونكران معاونة الجزائر لفرنسا وقت تخلي أوروبا عنها[6].

---

[1] ـ علي تابليت، المرجع السابق، ص171.

[2] ـ معطى الله مختار، المرجع السابق، ص 147.

[3] ـ عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص471.

[4] ـ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 238.

[5] ـ عبد الرحمن الجيلالي: المرجع نفسه، ص 470.

[6] ـ محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص234.

3/ معاهدة 21نوفمبر 1813م: لم تكن هذه المعاهدة بين الجزائر وبريطانيا بصفة مباشرة بل كانت مع مملكة صقليّة بوساطة بريطانية، وقع عليها كل من الحاج علي باشا داي الجزائر وقنصل إنجلترا وليام أكورت [1] .William A'court

شملت هذه المعاهدة على مادتين؛ كانت الأولى تنص موافقة داي الجزائر على هدنة مع الصقليّين نزولا عند طلب ملك بريطانيا لمدة سنتين إبتداء من الفاتح من شهر جانفي 1814م، أما المادة الثانية فقد نصت على منح الحرية للرعايا والسفن الصقليّة للتجارة والتحرك في الموانئ الشرقية الجزائرية، كما ستسمح هذه المعاهدة للتجار الجزائريين بالتسوق في الموانئ والأسواق الصقليّة مع دفع رسوم رمزية لذلك كما هذه المعاهدة ستمسح للسفن الحربية للبلدين في التوقف في موانئ الدولتين[2].

ولم يكن تدخل بريطانيا كوسيط بين صقلية والجزائر الأول من نوعه، فقد كانت صقليّة قد إستفادت بوساطة بريطانية في الفاتح من شهر نوفمبر من نفس السنة من وثيقة أصدرها داي الجزائر الحاج علي باشا تفيد بتحرير جميع الأسرى الصقليّين الذين كانوا بحوزة الجزائر إن هي دفعت 1571 دولارا إسبانيا و8ميزوناس كفدية عن كل فرد[3].

لم تكن هذه التدخلات البريطانية لصالح مملكة صقلية بريئة من المكائد التي عرفت بها بريطانيا فقد كانت ترمي بهذه السياسة إلى السيطرة الكاملة على الملاحة البحرية في المتوسط ،وغلق الطريق امام الجارة فرنسا والتي كانت قد إنتزعت منها جزيرة مالطا سنة 1801م بعد أن كان نابليون قد إستولى عليها في سنة 1798م ،كما كان تطويق الجزائر والحد من عملياتها البحرية في المتوسط والقضاء على قوتها البحرية بسياسة تحالفات أحد أبرز عمليات الملكية الإنجليزية وهذا ما دلّ عليه التحالف الثماني الذي تزعمته إنجلترا وكانت صقلية والدويلات الإيطالية عضوا فيه للقضاء على الجزائر.

4/ معاهدة 03 أفريل 1816 م: تم توقيع هذه المعاهدة في الثالث من شهر أفريل من سنة 1816م الموافق للرابع من شوال سنة 1231هـ بين الداي عمر باشا عن الجانب الجزائري وإدوارد إكسماوث Edward

[1] - علي تابليت، المرجع السابق، 172.
[2] المرجع نفسه، ص172.
[3] المرجع نفسه، ص171.

Exmouth عن الجانب الإنجليزي، تقضي هذه المعاهدة بإعلان دخول الجزر الايونية (البحر الايوني) تحت حماية المملكة البريطانية، وقد نصت على:

ـ وجوب الإعتراف بسكان الجزر الأيونية كرعايا بريطانيين ولهم كامل الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الرعايا الإنجليز في الجزائر، وان أعمالهم وتجارتهم ستحترم إبتداء من تاريخ توقيع هذه المعاهدة.

ـ أنه وفي حالة وقوع مشاكل تسبب بها سكان هذه الجزر وجب إبلاغ بريطانيا بذلك لتتولى هي الحكم في ذلك مع التنسيق مع داي الجزائر وأن يعاملوا وكأنّهم مواليد بريطانيا.

ـ وجب على الداي وبعد إعترافه بسكان هذه الجزر كرعايا بريطانيين أن يتعهد بتحريرهم فورا دون فدية مع كامل سلعهم وأمتعتهم مهما كانت الظروف التي أسروا فيها وأن يسلموا إلى القنصل الإنجليزي[1].

ـ تعهد الداي بمعاقبة كل من يقوم بالاعتداء على السفن الإنجليزية او أحد طواقمها، وهذا بعد شكوى خطيرة ضد السفن الجزائرية تفيد بصعود عدد كبير من البحارة الجزائريين إلى السفن الإنجليزية واتلفوا اوراقها واعتدوا على أصحابها والغرض من هذه الشكوى عدم تكرار مثل هذه الممارسات وتعد الداي بذلك[2].

وكان الإنجليز قد استولوا على الجزر الأيونية بعد هزم الأسطول الفرنسي في 02 أكتوبر 1809واستولو على كيفالونيا وكيثيرا وزاكينثوس واستولوا على ليفكادا عام 1810م، وقد صمد الفرنسيين حتى سنة 1814 في جزيرة كورفو ليتم الإستسلام وتوقيع معاهدة سنة 1815م، حيث حولت الجزر إلى الولايات المتحدة الامريكية تحت حماية بريطانيا[3].

وفي 20 ماي 1816م الموافق 22 جمادى الأخر سنة 1231هـ تم إضافة مادة لهذه المعاهدة يتعهد فيها الداي عمر باشا أمام قائد الأسطول الإنجليزي إكسماوث Exmouth بالإعتراف بعلم ورعايا مملكة هانوفر على قدم المساواة مع كل البلدان التي دخلت تحت الحماية البريطانية محترما بذلك لكل أعمالهم وتجارتهم مثلهم مثل الرعايا الإنجليز[4].

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص173.
[2] المرجع نفسه، ص 173.
[3] ـ عبد العزيز نوار، محمود جمال الدين، المرجع السابق، ص 300.
[4] ـ علي تابليت، المرجع نفسه، ص 174.

وكانت بريطانيا قد إستعادت السيطرة على هذه المملكة بعد أن إجتاحها الجيشان البروسي والفرنسي في إطار الحروب النابليونية على أوروبا في 1803م والتي حكمها شقيق نابليون جيروم بونابرت، وبعد إنعقاد مؤتمر فينا سنة 1814م تم إرجاع هانوفر إلى وضعها السابق بل وقد تم ترقيتها إلى مملكة مستقلة يحكمها أمير ناخب هو جورج الثالث ملك بريطانيا وملك هانوفر أيضا، وهكذا طالبت بريطانيا الداي عمر باشا بالإعتراف بها كمملكة مستقلة تحت الحكم البريطاني وهذا للحفاظ على القوة البريطانية والتحرك بحرية غربي المتوسط.

5/ معاهدة 28 اوت 1816م: وكانت هذه المعاهدة عبارة عن هدنة عقب الحملة الإنجليزية الهولندية تحت قيادة إكسماوث Exmouth، حيث إتفق فيها الطرفان الداي عمر باشا عن الجانب الجزائري وقائد الأسطول إكسماوث عن الجانب الإنجليزي الهولندي على وقف الحرب وتوقيع وثيقة صلح حيث كان من ضمن بنودها:

ـ إلغاء استرقاق المسيحيين إلى الأبد.

ـ سيتم تسليم العبيد جميع العبيد الذين يوجدون في المملكة مهما تكن جنسيتهم.

ـ إعادة جميع الأموال التي أخذها الداي لإفتداء الأسرى منذ بداية السنة.

ـ تقديم تعويضات للقنصل الإنجليزي عن الخسائر التي لحقت به أثناء القبض عليه وسجنه.

ـ تقديم الداي إعتذارا رسميا لإنجلترا بحضور وزرائه وضباطه وطلب العفو من قائد الأسطول إكسماوث Exmouth.[1]

لم يكن أمام الإيالة سوى الرضوخ لهذه الشروط القاسية التي فرضها المنتصرون في الحملة بعد أيام من المفاوضات وتم توقيعها في 30اوت 1816م ،وكانت الجزائر قد شهدت دمارا فضيعا مسّ الأسطول وجوانب من المدينة حيث دمّرت أربع بوارج ذات أربعين مدفعا وخمس حراقات كبيرة ذات ثلاثين مدفعا وجميع الزوارق الحربية البالغ عددها ثلاثين زورقا وعدد من السفن الصغيرة والمتوسطة مختلفة المهام، بالإضافة تدمير جزئي للبنى التحتية من جسور عائمة وارصفة والمسطّحات التي يهتدي بها الملاّحون ودار الصناعة لصناعة السفن وإصلاحها ؛كما أن الدمار قد مسّ حتى حاملات المدافع والبراميل ومخازن السفن [2] .

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص 307.
[2] المصدر نفسه، ص 303.

كانت هذه المعاهدة بمثابة الإعلان عن نهاية القوة الجزائرية في غربي المتوسط وزوال هيمنتها بعد أن كانت سيدة البحر المتوسط، لأن الشروط التي فرضها إكسماوث على الجزائر مثابة الضربة القاتلة للاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على القرصنة والضرائب وعمليات الإفتداء والهدايا والإتاوات كمصدر رئيسي في عمليات التموين، لتصبح الجزائر عاجزة حتى عن دفع مرتبات الجند ناهيك عن إعادة تشكيل الأسطول الذي يكلف الكثير.

6/ معاهدة 26جويلية 1824م: تمت هذه المعاهدة السادس والعشرين من شهر جويلية سنة 1824م الموافق التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة من سنة 1239هـ بين الداي حسين عن الجانب الجزائري والوكيل القنصلي ماكدونال بشهادة سبنسر قبطان السفينة عن الجانب الإنجليزي[1].

كانت هذه المعاهدة عبارة عن إعادة النظر في مهام القنصل الإنجليزي؛ مع إعطاء حرية أكبر للقنصل إستنادا إلى معاهدة 1696م الموضحة لمهام القناصل الإنجليز، حيث قد جاء في هذه المعاهدة مجوعة من الشروط كانت على النحو الاتي:

ـ في المستقيل سيعامل القنصل الإنجليزي بإحترام والتقدير المستحق.

ـ تمتع القنصل في إختيار مترجمة وخدمه من المسلمين أو غير المسلمين مع عدم إجبارهم على دفع الضريبة.

ـ سيكون القنصل حرا في رفع علم بريطانيا في أي وقت وفي كل الأماكن التي يتواجد فيها.

ـ يعفى القنصل من الضرائب التي تمس أثاث منزله وملابسه وأمتعته وغيرها من الأشياء الضرورية التي يستوردها لإستعمالاته الشخصية، كما أن له الحق في الذهاب والإياب متى إقتضت الحاجة لذلك[2].

كان وراء هذه الشروط التي أملتها إنجلترا على الجزائر فرض سيطرتها وهيمنتها على الجزائر وأمام حالة الضعف التي كانت تشهدها الجزائر لم يكن أمامها سوى القبول بها ماعدا المادة التي تعطي القنصل الحق في رفع علم بلده، هذه المادة التي أثارت إشمئزاز وغضب الداي وراسل إنجلترا في ذلك وطالب بإلغائها باعتبارها تمس

[1] ـ علي تابليت، المرجع السابق، ص176.
[2] ـ وليام شالر، المصدر السابق، ص327.

من شخصية الجزائر، غير إنجلترا لم تأبه لطلب الداي فقام بإلغاء المعاهدة سنة 1825م وطرد القنصل البريطاني أودنيل Odonnel وظلت تدفع الضريبة حتى سنة1830[1].

[1] وليام شالر، المصدر السابق ص 333.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تقدم عرضه يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

كان لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية الدور البارز في تغيير الموازين على الصعيدين الإقليمي والدولي كما أن وضع الجزائر لمجموعة من المبادئ والسير عليها في تنظيم علاقاتها الدولية كان له تأثير واسع لدى الدول الأوروبية مما جعلها تعيد حساباتها في علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة علاقاتها مع الجزائر.

لم تكن إنجلترا أسعد حظا من الجزائر حيث كانت تعيش هي الأخرى فترة ضعف وإنهيار في النظام السياسي جراء الحروب والصراعات على السلطة، كما أن تكالب جيرانها من الدول الأوروبية كفرنسا وإسبانيا جعلها تسترجع قوتها وتعيد بناء علاقاتها مع دول العالم وفق المصلحة الخاصة؛ مما مكنها في البروز على الساحة الدولية ودخولها إلى حوض المتوسط الغربي للإستفادة والسيطرة على منابع التجارة فيه ربط علاقات مع الدول المتحكمة فيه.

كان للعلاقات العثمانية الإنجليزية الدّور البارز في ربط الأخيرة علاقات مع الجزائر فلولا توسط الدولة العثمانية لإنجلترا ما كانت لتقيم علاقات ودية مع الجزائر بحكم كثير من الأسباب كان أبرزها الدور الذي لعبته فرنسا في منع أي ارتباط لإنجلترا مع الجزائر.

كانت أولى الإرتباطات مع إنجلترا إرتباطات ودية مطلع القرن 17م، فقد شهدت تبادل القناصل وتبادل تجاريا واسعا شمل العديد من المنتوجات من كلا الطرفين وتبادلت خلالها الهدايا والأسرى ودفعت الإتاوات.

مع ان أغلب الفترات التي ميزت العلاقات الجزائرية الإنجليزية فترات سلم وسلام لكن هذا لم يمنع وجود فترات تآمر وحرب وخداع، فقد كانت إنجلترا وبالرغم الود الذي كانت تظهره للجزائر بغية تحقيق المصالح كانت تتحين الفرص للإنقضاض على الجزائر لما كانت تشكله من خطر على مشروعها الديني والإقتصادي في نشر المسيحية والقضاء على القوى الإسلامية والسيطرة على طرق التجارة والملاحة الدولية، فقد قادت الحملات(حملة إكسماوث 1816م) (حملة ماكدونال1824م) العسكرية وشكلت التحالفات ونظمت المؤتمرات (مؤتمر فيينا 1815م) (مؤتمر اكس لاشبيل 1818م) لضرب الجزائر .

يمكن اعتبار القرن السابع عشر فترة توتر وتصعيد حربي بين الإيالة وانجلترا، إذ تخللته العديد من الحملات الإنجليزية على الجزائر، إذ شهدت الجزائر 6 غارات على الجزائر في محاولة من إنجلترا فرض رأيها على الساحة الدولية إلاّ انه في كثير ما تنتهي بعقد معاهدات صلح وكان موضوع الأسرى الإنجليز ينال حصة الأسد من هذه من بنود هذه المعاهدات.

أما بالنسبة للقرن الـ 18م فقد كان قرن هدوء وسلام وهذا نتيجة التغير الذي طرأ على سياسة إنجلترا حيث إتجهت من القوة العسكرية إلى القوة الإقتصادية والسعي إلى حجز أكبر عدد ممكن من المراكز التجارية في الحوض الغربي للمتوسط وذلك لتمرير مشروعها الرامي إلى السيطرة على التجارة الدولية، لذا سعت إلى عقد أكثر من ستة معاهدات مع الجزائر كانت في أغلبها ذات طابع تجاري مكنت التجارة الإنجليزية من حجز مكان لها في الجزائر رغم المنافسة الشديدة من فرنسا.

كان القرن الـ 19م بداية عودة التوترات والمؤامرات لكن هذه المرة لصالح الإنجليز، فقد بدأت إنجلترا تتدخل في سياسة الإيالة وفرض منطقها ولو بالقوة وهذا راجع إلى بداية ضعف الأسطول الجزائر الذي لازال يعتمد على الطرق والأسلحة التقليدية وعدم مواكبة التطور الذي كانت تشهده الدول الأوروبية، فقد بدأت إنجلترا تتصالح مع بلدان أوروبا وتوقع المعاهدات بعد صراع دام قرون ،في حين ان الجزائر كانت تصارع الزمن من أجل البقاء خاصة بعد مؤتمر فينا الذي قضى على أهم موردين للاقتصاد الجزائري وهما القرصنة وتجارة العبيد وهو ما رفضه حكام الجزائر لتأتي بعدها الحملة الإنجليزية الهولندية بقيادة إكسماوث التي انهت القوة الجزائرية عسكريا عن طريق تحطيم الأسطول ودبلوماسيا بتوقيعها على المعاهدة المذلة التي أنهت القوة الدبلوماسية للجزائر.

غياب قوة دبلوماسية في الجزائر نهاية الحكم العثماني وعدم مسايرة الركب الحضاري الذي كانت تشهده أوروبا وانجلترا على وجه الخصوص وإعتمادها على نظم وأسلحة تقليدية جعلها تنهار عند أول مواجهة مع إنجلترا للفرق الشاسع بين القوتين.

ويبقى موضوع المعاهدات الجزائرية الأوروبية والإنجليزية أرضية خصبة للبحث والإطلاع أكثر إذ يعتبر جديدا ويحتاج إلى إطلاع أكثر على الوثائق الأرشيفية خاصة الأرشيف الإنجليزي والفرنسي تكوين قراءة جديدة حول هذه العلاقات والكشف عن المعاهدات التي ربطتها.

الملاحق

ملحق رقم (01): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وإنجلترا 1686م[1].

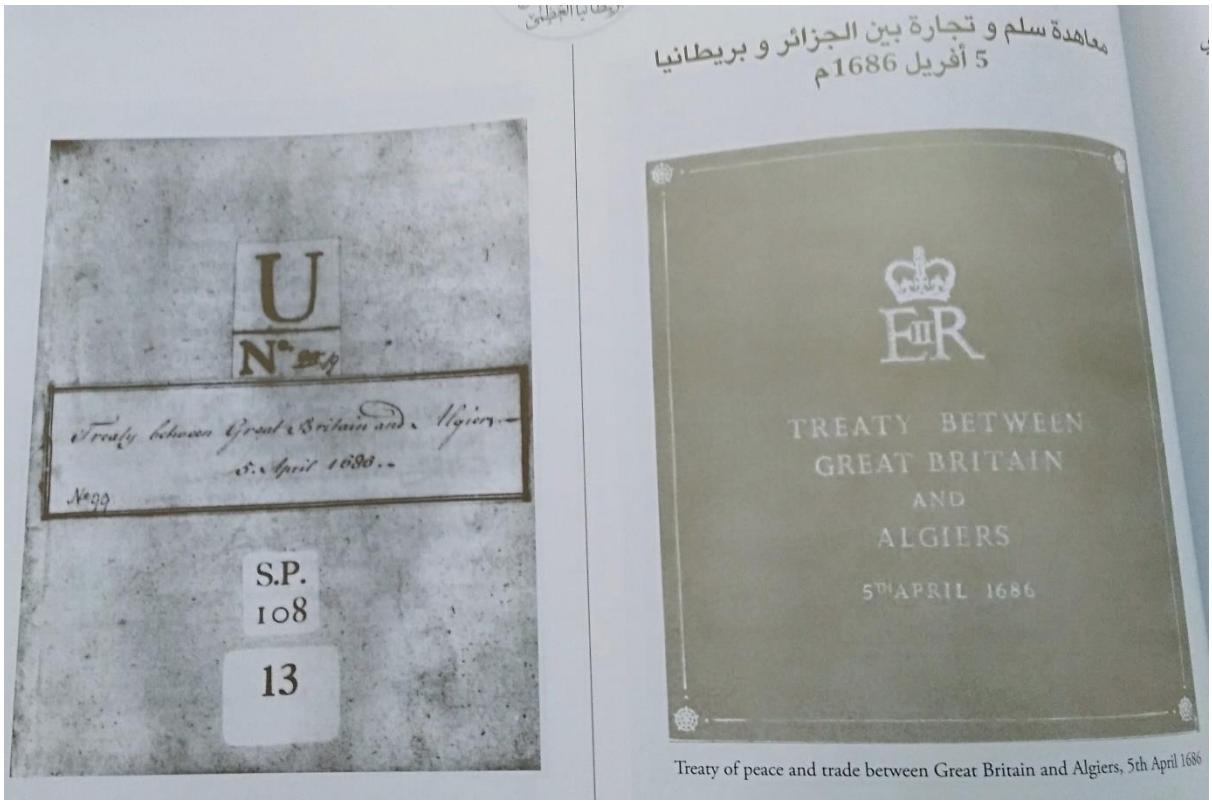

Treaty of peace and trade between Great Britain and Algiers, 5th April 1686

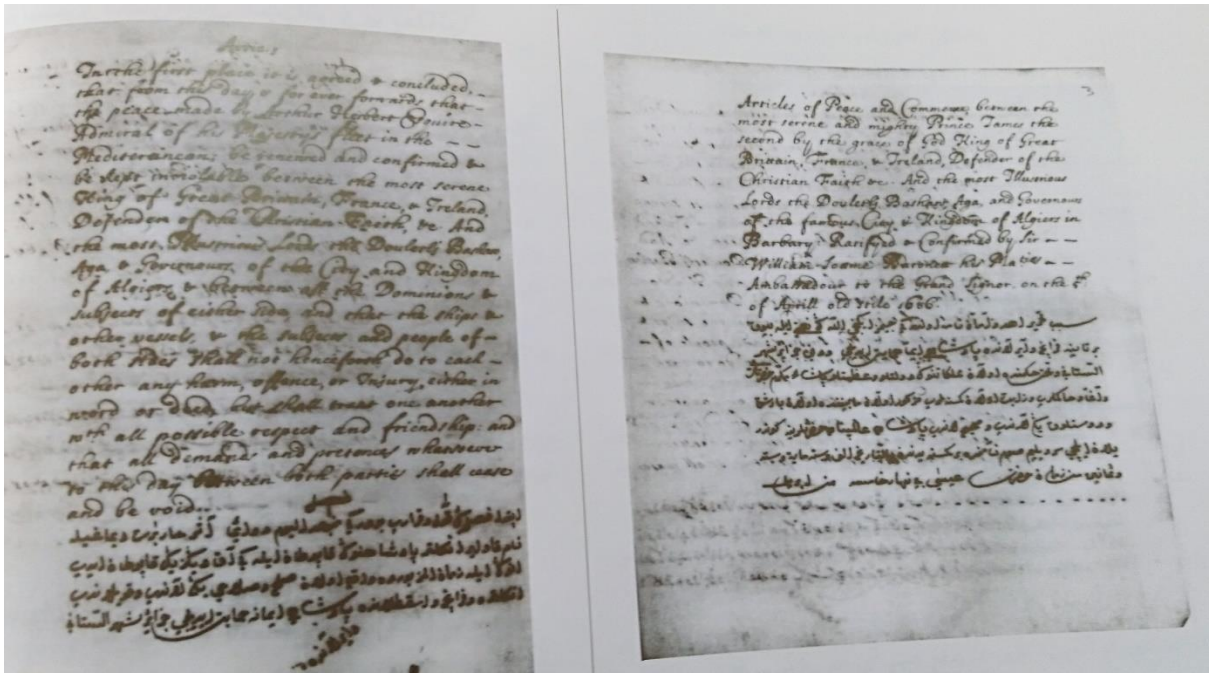

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 177-178.

الملحق رقم (02): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وإنجلترا 1695م[1].

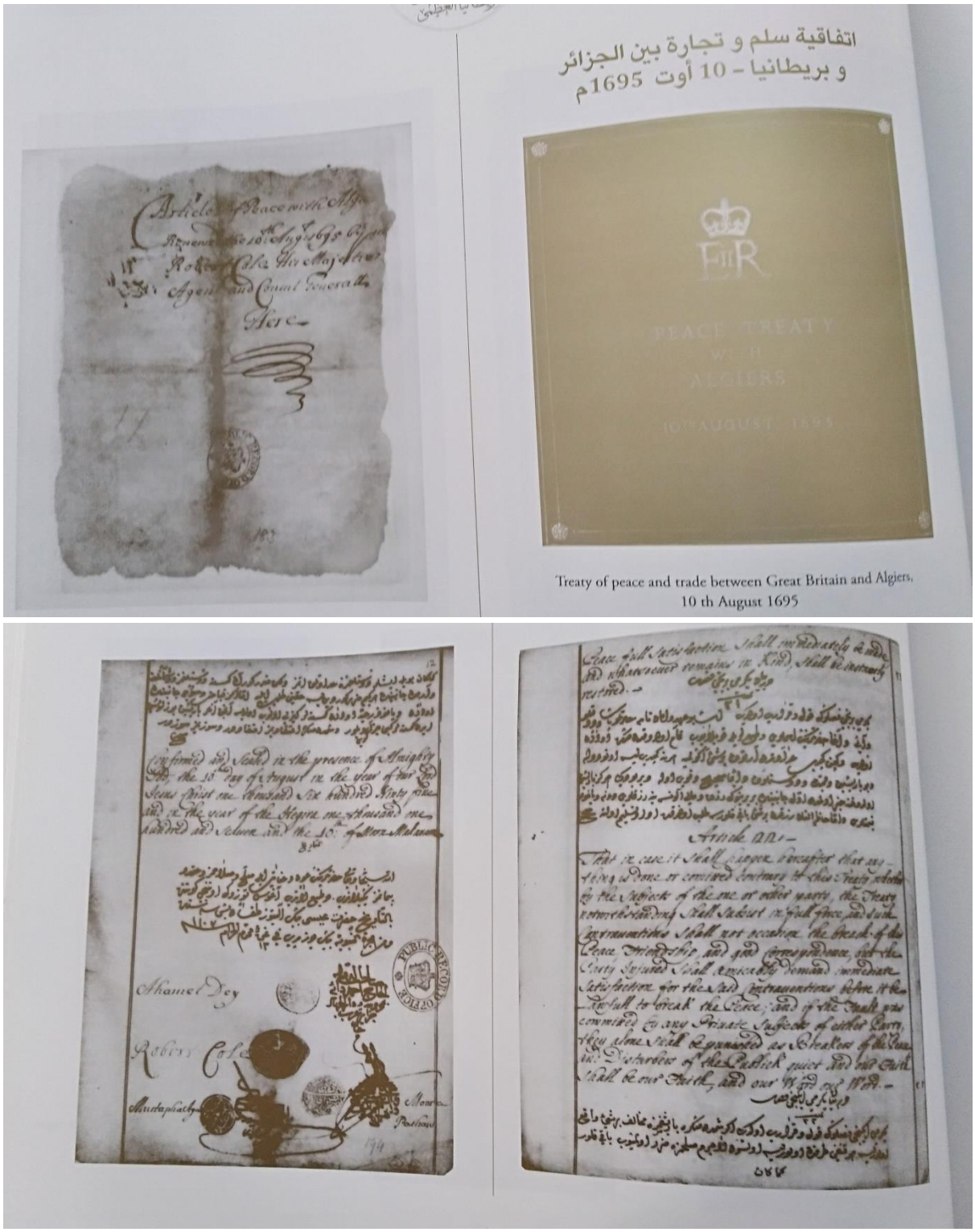

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص ص 189-190.

الملحق رقم (03): معاهدة موقعة بين الجزائر وإنجلترا 1703م [1]

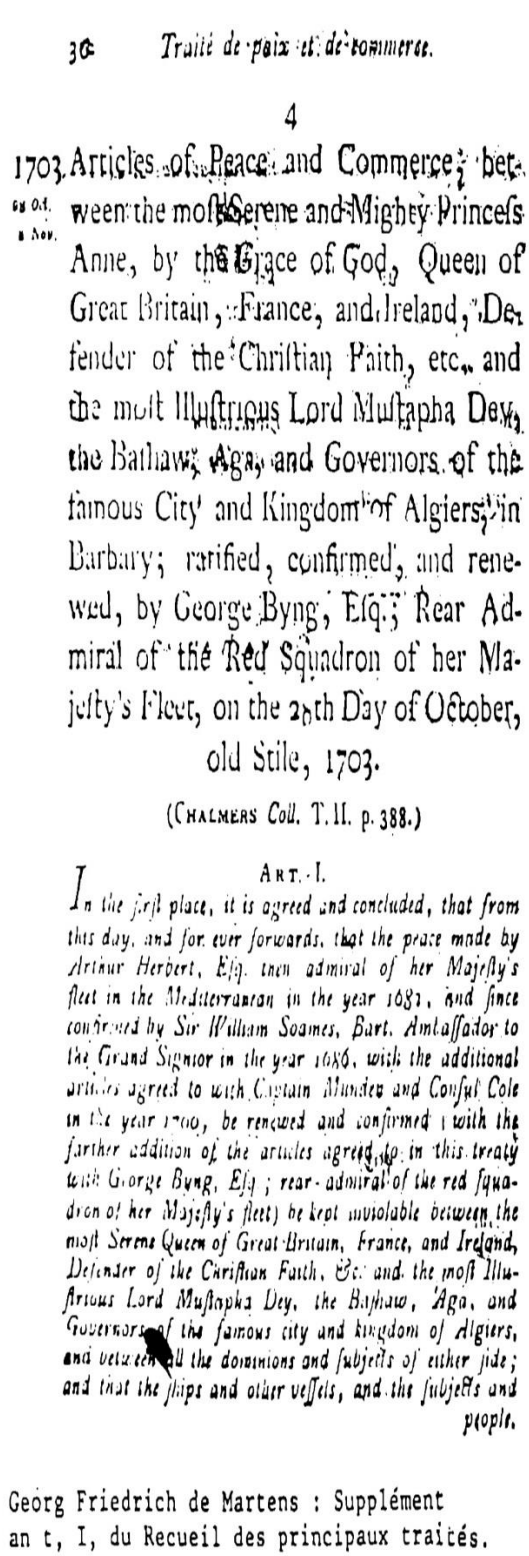

30 Traité de paix et de commerce.

4

1703. Articles of Peace and Commerce; between the most Serene and Mighty Princess Anne, by the Grace of God, Queen of Great Britain, France, and Ireland, Defender of the Christian Faith, etc. and the most Illustrious Lord Mustapha Dey, the Bathaw, Aga, and Governors of the famous City and Kingdom of Algiers, in Barbary; ratified, confirmed, and renewed, by George Byng, Esq.; Rear Admiral of the Red Squadron of her Majesty's Fleet, on the 28th Day of October, old Stile, 1703.

(Chalmers Coll. T. II. p. 388.)

Art. I.

In the first place, it is agreed and concluded, that from this day, and for ever forwards, that the peace made by Arthur Herbert, Esq. then admiral of her Majesty's fleet in the Mediterranean in the year 1682, and since confirmed by Sir William Soames, Bart. Ambassador to the Grand Signior in the year 1686, with the additional articles agreed to with Captain Munden and Consul Cole in the year 1700, be renewed and confirmed; with the farther addition of the articles agreed to in this treaty with George Byng, Esq.; rear-admiral of the red squadron of her Majesty's fleet) be kept inviolable between the most Serene Queen of Great Britain, France, and Ireland, Defender of the Christian Faith, &c. and the most Illustrious Lord Mustapha Dey, the Bashaw, Aga, and Governors of the famous city and kingdom of Algiers, and vice versa all the dominions and subjects of either side; and that the ships and other vessels, and the subjects and people.

Georg Friedrich de Martens : Supplément an t, I, du Recueil des principaux traités.

entre la Gr. Bretagne et Alger. 87

Articles de paix et de commerce entre la Sere 1703
Illme et très Puissante Princesse Anne par la 28 Oct.
Grace de Dieu Reine de la Grande-Bretagne, 8 Nov.
de France et d'Irlande, défenseur de la foi &c.
et le très illustre Seigneur Mustapha Dey, les
Bacha, Aga et Gouverneurs de l'illustre
ville et royaume d'Alger en Barberie, ratifiés
confirmé et renouvellé par George Byng Esq.
Contre-Amiral de l'Escadre rouge de la
Flotte de S. M. le 28 jour d'Octobre
vieux style, 1703.

(*Traduction privée.*)

Premierement il est arrêté et conclu que de ce jour et pour toujours à l'avenir la paix conclue par *Arthur Herbert* Esq.; alors Amiral de la Flotte de S. Majesté dans la méditerranée en l'an 1682 *a*) et confirmée depuis par Sir *William Soames* Baronet, Ambassadeur près le Grand Seigneur en l'an 1686 *b*) avec les articles additionnels convenu avec le Capitaine *Munden* et le Consul *Cole* en l'an 1700 *c*) qui sont renouvellés et confirmés en y ajoutant de plus les articles accordés dans ce traité avec George *Byng* Esq.; Contre-Amiral de l'Escadre rouge de la Flotte de S. M. sera observée inviolablement entre la très-Serenissime Reine de la Grande-Bretagne, de France et d'Irlande, defenseur de la foi Chrétienne &c. et le très-illustre Seigneur Mustapha Dey, le Basha, Aga et Gouverneurs de l'illustre ville et royaume d'Alger, et entre tous les domaines respectifs reciproques; et que les vaisseaux et autres navires et les sujets et peuple de

Paix et amitié.

a) Dumont T. VII, P. II. p. 20.
b) Dumont T. VII. P. II. p. 126.
c) Chalmers T. II. p. 361. 386.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 192-193.

الملحق رقم (04): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وإنجلترا 1716م[1].

148 *Traité de paix entre la Gr. Bretagne.*

29.

1716 Articles of peace and commerce between
8 Oct. the most Serene and Mighty Prince George, by the grace of God King of Great Britain, France and Ireland; defender of the Christian Faith, etc. and the most Illustrious Lord Ally Dey Bashaw, and Governor of the famous city and kingdom of Algiers, in Barbary; ratified, confirmed, and renewed, by Capitain Coningsby Norbury, Commander of his Majesty's ship Argyle, Capitain Nicholas Eaton, Commander of his Majesty's ship Chester, and Thomas Thompson Esq., his Majesty's Consul at Algiers, on the 29th Day of October 1716, by virtue of a full power given and granted to us by John Baker Esq.; Vice-Admiral of the blue squadron of his Britannic Majesty's fleet, and Admiral and Commander in Chief of his Majesty's ships employed and to be employed in the Mediterranean.

(CHALMER'S *Collection of treaties*. T. II, p. 376.)

ART. I.

In the first place, it is agreed and concluded, that from this day and for ever forwards, the peace made by Arthur Herbert, Esquire, then Admiral of his Majesty's fleet, Sir William Soames, Bart. ambassador to the Grand Signior in the year 1686, with the additional articles agreed to with Capitain Munden, and Consul Cole, in the year

Georg Friedrich de Martens : ibid
Supplément an t. 1

20

Articles de paix et de commerce entre le Ser. 1716
missime et très Puissant Prince George par la grace de Dieu Roi de la Grande Bretagne France et Irlande defenseur de la foi etc. et le très-illustre Seigneur Ally Dey Bashaw en Gouverneur de l'illustre ville et royaume d'Alger en Barberie, ratifiés, confirmés et renouvellés par le Capitaine Coningsby Norbury, Commandeur du vaisseau de S. M. l'Argile, le Capitaine Nicolas Eaton Commandeur du vaisseau de S. M. le Chester et Thomas Thompson Esq. Consul de S. M. à Alger le 29 Octobre 1716 en vertu d'un plein pouvoir qui nous a été donné par Iean Baker Ecr. Vice-Amiral de la bleue de la flotte de S. M. et Amiral et Commandant en Chef des vaisseaux de S. M. employés et à employer dans la mediterranée.

(*Traduction privée.*)

ART. I.

Premierement il est arrêté et conclu que de ce jour et pour toujours à l'avenir la paix faite par Arthur Herbert Esquire alors Amiral de la flotte de S. M. Sir William Soames Baronet, Ambassadeur près le Grand Seigneur, en 1686 *) avec les articles additionels convenus avec le Capitaine Munden et le Consul Cole en 1700 **) et de

*) DUMONT T. VII. P. II. p. 126.
**) CHALMER'S T. II. p. 361. 386.

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 194-195.

الملحق رقم (05): معاهدة موقعة بين الجزائر وإنجلترا سنة 1762م[1]

68 *Articles de paix et de commerce*

b.

'62 *Articles of Peace and Commerce between the* dey *moſt Serene and Mighty Prince George the Third, by the Grace of God, King of Great Britain, France, and Ireland, Defender of the Chriſtian Faith, Duke of Brunſwic and Luneburg, Arch-treaſurer and Prince Elector of the Holy Romain Empire etc. etc. etc., and the moſt Illuſtrious Lord Ally Baſhaw, Dey and Governor of the warlike City and Kingdom of Algier, in Barbary: concluded, ratified, confirmed, and renewed, by his Excellency Archibald Clevland, Eſq.; his Britannic Majeſty's Ambaſſador to te Emperor of Fez and Morocco; and to all the other Barbary States.*

(*Chalmers collection* T. II. p. 375.)

Archb. Clevland. (L. S.)

Art. I.

In the firſt place, it is hereby agreed and concluded, that from this day, and for ever, there ſhall be a ſtrict and inviolable peace and friendſhip between his Britannic Majeſty and the Kingdom of Algier: and that all the articles and treaties of peace and commerce, ſubſiſting between the Kingdom of Great Britain etc. and the Kingdom of Algier, be hereby renewed, ratified, and confirmed. That the ſhips and other veſſels, and the ſubjects and people, of both ſides, ſhall not henceforward do to each other any harm, offence, or injury, either in word or deed; but ſhall treat one another with all poſſible reſpect and friendſhip; and that all demands and pretences whatſoever, to this day, between both parties, ſhall ceaſe and be void.

Art.

Georg Friedrich de Martens; Recueil des traités t. I

entre la Grande-Bretagne et Alger. 69

b.

Articles de paix et de commerce entre le Se- 176
reniſſime et très puiſſant Prince George III. par
la grace de Dieu, Roi de la Grande-Brétagne, France et Irlande, defenſeur de la foi, Duc de Bronswic et Lunebourg, Archi-treſorier et Prince Electeur du Saint Empire Romain etc, etc. etc. et le très illuſtre Seigneur Ally Bathaw, Dey et gouverneur de la ville et royaume d'Alger en Barbarie: conclûs, ratifiés, confirmés, et renouvellés, par S. Excellence Archibald Clevland Eſq.; Ambaſſadeur de Sa Majeſté Britannique auprès de l'Empereur de Fez et de Maroc, et de tous les autres états de la Barbarie.

(Traduction privée, de l'Anglois.)

Archb. Clevland. (L. S.)

Art. I.

En premier lieu il eſt convenu et conclu que dès au- Ce jourdhui, et pour toujours, il y aura une paix et amitié ſtricte et inviolable entre Sa Majeſté Britannique et le royaume d'Alger: et que tous les articles et traités de paix et de commerce, ſubſiſtans entre le Royaume de la Grande Brétagne etc. et le royaume d'Alger, ſont renouvellés, ratifiés et confirmés par le preſent traité. Que les vaiſſeaux et autres navires, et les ſujets et peuples des deux côtés ne ſe feront à l'avenir reciproquement aucun mal, offenſe, ou injures ni verbales ni réelles; mais ils ſe traiteront mutuellement avec toute ſorte d'égards, et que toutes demandes et pretentions quelconques juſqu'à ce jour, entre les deux parties, ceſſeront et ſeront anullées.

E 3 Art.

[1] ولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 197-198.

الملحق رقم (06): معاهدة سلم وتجارة بين الجزائر وبريطانيا 1795م[1].

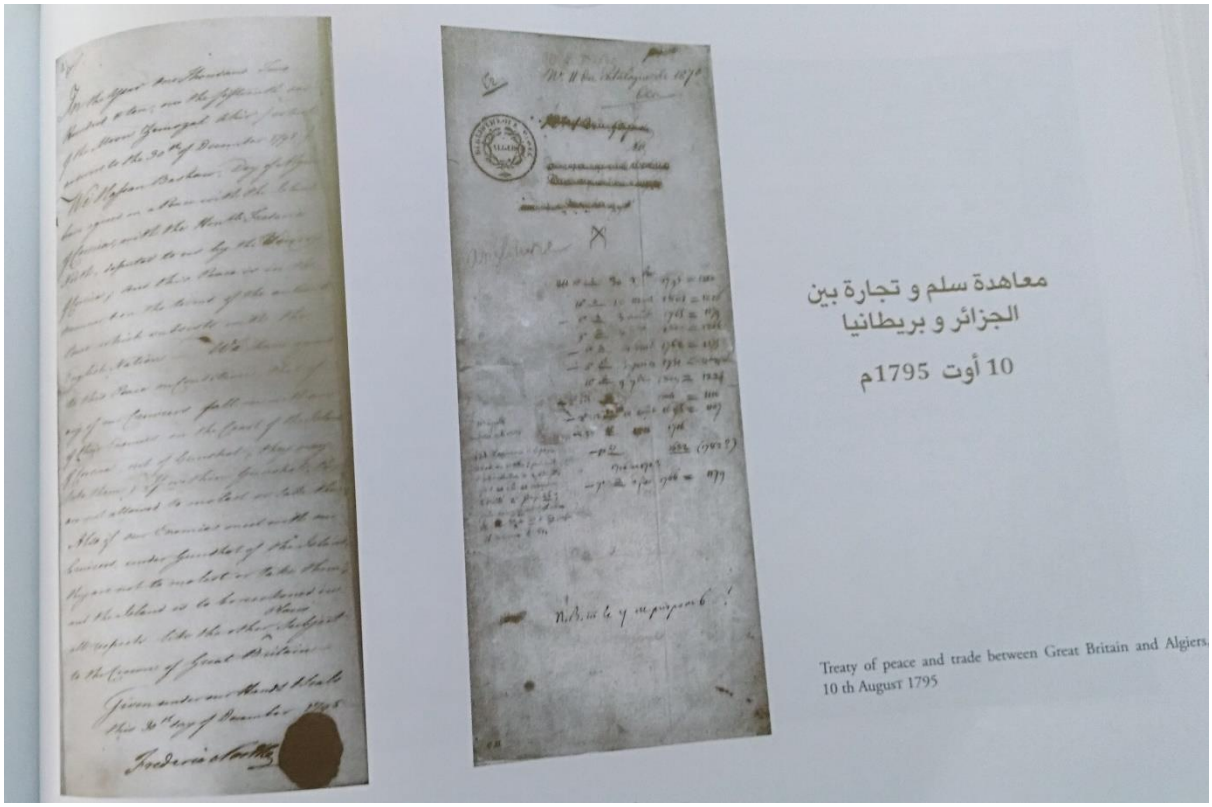

[1] علي تابليت، المرجع السابق، ص 200.

الملحق رقم (07): معاهدة الهدنة بين اللورد إكسماوث والداي عمر سنة 1816م[1].

نص المعاهدة العربي التي عقدت بين عمر باشا واللورد اكسموث ·

الحمد لله ·

العهد والشروط التي صارت وتمت فيما بين حضرة الجناب العلي عمر باشا متاع (74) (كذا) المدينة المجاهدة وبلاد الجزائر وبين حضرة الجناب العلي ادوارد بارون اكسموث كواليز (كذا) (75) علامة الصليب الكبير متاع (كذا) باشا المنسوب لاهل الغزو وقبطان باشا على عمارة بيرق الانكلترة الازرق ، ورأس حاكم على كل السفاين (كذا) والشقوف متاع دولة الانكليز العلية الموجودين في بحر الشرق وهذا اعتبارا (كذا) لعظم المنافع والفائدة التي اشتهرت من طرف حضرة الجناب العلي الامير الفاعل المفوض والوكيل السلطاني متاع دولة الانكلترة العلية في انتها (كذا) وعدم اسار (76) (كذا) النصارى حضرة الجناب العلي عمر باشا متاع الجزائر علامة لصدق ارادته بدوام صحبته مع دولة الانكليز العلية واشتهارا لمودة وعظم اعتباره لطرف دول الاوروبة (كذا) قد يشهر ويبين على انه اذا امكنت وظهرت عداوة مع اي دولة كانت من دول الاوروبة لم يكون (كذا) احدا من الاسارا معدود تحت العبودية ، ولكن يكونوا مسجونين لاجل العداوة وينظروا لهم بكل حنان بحال اسارات الحرب ، الى ان يكونوا بالبدل كالعادة الجارية في الاوروبة في ذلك الامر ، وبعد انتهاء العداة يرسلوهم الى بلادهم من غير فداء · والعادة الاولى التي كانت تنص على اسارات النصارى متوع الحرب ، انهم يكونوا عبيدا ، فمن اليوم وقدام (77) تلك العادة المذكورة تكون باطلة ومنكورة الى الابد وعلى ما دام والحق سبحانه وتعالى عالم وشاهد بذلك وهو خير الشاهدين·

هذا العهد قد تحرر (كذا) نسختين في المدينة المجاهدة محروس بلاد الجزائر يوم الاثنين المبارك يوم رابع من شهر شوال سنة 1231 من الهجرة -

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 199.

الملحق رقم (08): بروتوكول مؤتمر إكس لاشابيل 1818م[1]

بروتوكول مؤتمر « ايكس لاشبيل » رقم 39
بتاريخ 20 نوفمبر 1818

اتفق المفاوضون طبقا لنص برتكول ــ على أن يواصلوا فى المؤتمر الوزاري الذي سيعقد فى لندن النظر فى مختلف المشروعات المقترحة لالغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية بطريقة فعالة . فقد طالب الكونت دوكابو ديستريا مرة أخرى ولفت أنظار المؤتمر الى هذه المسألة . ولما اعترف بأهمية وضع أية حواجز فى أقرب وقت ممكن للأضرار التي تلحقها القرصنة بالتجارة الأروبية ، وباقتراح قرارات تتخذ لهذه الغاية وبالقيام بمسعى مباشر وقوى لمواجهة ايالات الشواطيء البربرية فى افريقية ، فقد طلبوا الى مندوبي بريطانيا وفرنسا ، بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكون لنفوذهما ، بطبيعة الحال ، ثقل أكبر لدى هذه الايالات ، أن يوجها اليها انذارات جدية بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يضايق التجارة السلمية ستكون له آثار تحسن الايالات صنعا فى أن تفكر عاجلا فى نتائجها التي قد تمس وجودها نفسه وقد تعهد الدوق دوريشوليو واللورد كاستلريق بأن يعطوا التعليمات الضرورية للقيام بمثل هذا المسعى ، وبأن يبلغوا الحكومات الأخرى بالنتيجة التي قد يسفر عنه . وكذلك تحتفظ البلاطات الخمس بحقها فى تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الايالات البربرية نتيجة لاستمرارها على ممارسة القرصنة ، من حيث انها ستكون سببا فى اتخاذ الدول الأروبية اجراءات حاسمة .

التوقيع :

ميترنيخ ، ريشوليو ، كاستلريق
ويلينجطون ، هاردنبرج ، بيرنستورو
نيسلرود ، كابو ديستريا

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 233-234.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الواقع الراهن لتدريس التربية على المواطنة في المدارس الجزائرية دراسة تحليلية

إعداد الطلبة:

1- [illegible] رقم التسجيل: 163109[illegible]

2- [illegible] رقم التسجيل: 163109[illegible]

القسم: [illegible] **الشعبة:** [illegible] **التخصص:** تاريخ الحديث

إشراف: [illegible] **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

أ.د/ حميدي أبوبكر الصديق

رئيس القسم

Web site : http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/ الموقع الالكتروني:
Face book : https://www.facebook.com/FshsUinvMsila/ الفايسبوك:
Tél / Fax : +213 35 35 3044 هاتف/ فاكس:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): رمضان لزهيق

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200187545

الصادرة بتاريخ: 11-04-2016 عن دائرة: لسدي خالد بسكرة

المسجل بكلية: العلوم الانسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 163509721

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: المعاهدات الجزائرية الفرنسية 1662-1824م دراسة تاريخية

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021/06/08

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): محمد بلقاسم

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200413580

الصادرة بتاريخ: 2016-05-03 عن دائرة: لسيدي خالد بسكرة

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 163509f560

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر/ مذكرة ماجستير/ اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: المعاهدات الجزائرية الأوروبية 1662م-1882م دراسة تاريخية

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2021/06/08

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

فهرس الاعلام والأماكن

1/ فهرس الأعلام:

(أ)

أحمد باشا: 66

أحمد بن القاضي: 8

إدوارد سبراغ: 36

إدوارد مونتاغو:35

إدوارد هولدن: 28

أرثر هاربرت: 54

أرشي بالد كليفلاند: 64

إكسموث: 43، 68، 69، 70، 71

إليزابيث الأولى: 15، 20، 25

إنشكوين: 49

أنطوني جنكسون: 20

أودنيل: 71

أونبي: 28

إيبورت براون: 49

إيزابيلا: 8، 13،

إيلمر: 59

(ب)

بابا حسن: 56

براندل: 32

بربروسا: 8

بلان كلاي: 32

بول الثالث: 19

(ت)

تشارلز بلاك: 64

توماس آلان: 35، 52

توماس روي: 26

توماس فريمانتل: 42

تيبتون: 24، 28

(ج)

جورج الأول: 63

جورج الثالث: 64، 65، 70

جورج الثاني: 64

جوريان دي لاغرافيير: 42

جون فانكون: 65، 66

جون لاوسون: 34، 50، 52

جون مودن: 59

جون ناربورو: 53

جيروم بونابارت: 70

جيمس الأول: 26، 33

جيمس الثاني: 57

(ح)

حاجي أحمد: 58، 59

حسن باشا: 32

(خ)

خير الدين: 9

(د)

الداي حسين: 71

الداي شعبان: 58

دراثموث: 57

دوكين: 56

ديكين: 54

(ر)

رمضان أغا: 35

روبير مانسيل: 33

ريتشارد الثالث: 12

ريشيلو: 40

(س)

سليم الأول: 9

سليمان القانوني: 19، 20

سليمان باشا: 25

سيدني سميث: 38، 39، 40، 43

(ش)

شارل الثاني: 34، 35، 49، 52، 54

شارل الخامس: 13، 14، 19

(ص)

صامويل طومسون: 62: 63

(ع)

عبدي باشا: 64

عروج:8، 9،

علي باشا: 67، 68

علي باشا: 67، 68

علي بوصباع: 64

علي خوجة: 45

عمر باشا: 68، 69، 70

(ف)

فرديناند:8، 13،

فرنسوا الأول: 13، 19

فرنسيس دريك: 16

فليب كافنديش: 64

فون كابلان: 44

فيليب الثاني: 14، 15، 20، 21

فيليب الثالث: 59

(ك)

كاترين: 13، 14

كاستلري: 39

كسمينس: 8،

كول روبرت: 58، 59

(ل)

لويس الثامن عشر: 37

(م)

ماري الأولى: 14

ماري ستيوارت: 15

ماكدونال: 71

محمد باشا: 36

محمود الثاني: 39

مراد الثالث: 20

مصطفى باشا: 65، 66

الملكة آن: 62

ميزومورتو: 56

(ن)

نابليون: 36، 67

(هـ)

هاو: 57

هدسون: 63

هنري الثامن: 13، 14

هنري السابع: 12، 13،

هنري بلانكي: 66

هولدن: 28

(و)

وليام أكورت: 67

وليام سوامي: 57

وليام هاربون: 20، 24

ونشيليسي: 50

2/ فهرس الأماكن والبلدان:

(ا)

إسبانيا: 7، 8، 15، 16، 29، 30، 52

إنجلترا: 12، 13، 14، 16، 21، 30، 31، 34، 38، 41، 43، 61

الأندلس: 8

(ب)

بجاية: 7، 35

بروفانس: 11

البندقية: 18

(ت)

تونس: 12، 14

(ج)

جبل طارق، 40، 61، 62

جبل كوكو: 8

الجزائر: 7، 8، 10، 12، 23، 30، 31، 33، 42، 51، 53، 68

جنوة: 18

جيجل: 8

(خ)

خيوس: 20

(ر)

روسيا: 41

(س)

سردينيا: 43، 45

(ص)

صقلية: 67، 68

(ط)

طنجة: 52، 61

(ع)

عنابة: 8

(غ)

غرناطة: 8

(ف)

فرنسا: 11، 12، 14، 21، 23، 27، 29، 36، 41، 61، 67، 68

فلورنسا: 18

فيينا: 37

(ق)

قادس: 16

القسطنطينية: 18

قسنطينة: 7

القطاع الوهراني: 7

(ك)

كورك: 33

(م)

مالطة: 40، 61، 68

مصر: 67

(ن)

نابولي: 43، 44

(هـ)

هولندا: 43، 61

(و)

وجدة: 8

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-المصادر:

1. بربروس خير الدين، مذكرات خير الدين بربروس، تر محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للطباعة والنشر، الجزائر.
2. الزهار الحاج أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830م، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
3. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 1824م)، تع و تق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1982م.
4. لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح محمد عبد الله عنان، ج1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، مصر، 1974.
5. محمد باشا بن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903م.
6. محمد بن رقية الجديري التلمساني، الزَهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، تع: خير الدين سعيد الجزائري، ط1، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، 2017م.

2-المراجع:

❖ **باللغة العربية:**

1. إباضة فاروق عثمان، أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط اثنأء القرن السادس عشر، ج1، ط2، دار المعارف القاهرة، د س.
2. أبو علية عبد الفتاح حسن، إسماعيل احمد ياغي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ط3، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.
3. اندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، تر إسطنبول رابح، ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984.
4. أوغلى كمل الدين احسان، الدولة العثمانية "تاريخ وحضارة"، تر: صالح السعداوي، ج1، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م.
5. البحراوي محمد عبد اللطيف، فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر إلى لبحر، دار التراث، القاهرة، 1977.

6. بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
7. بيتر شوجر، أوروبا العثمانية (1354-1804)، تر: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998م.
8. تابليت علي، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830م، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
9. التر عزيز سامح، الاتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.
10. التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871م، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1997م.
11. جفري برون، تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، دار الاهلية، بيروت، 2006، ص 411.
12. جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تر: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار الرائد لطباعة والنشر، الجزائر، 2009م.
13. الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج 3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
14. الرائسي ادريس الناصر، العلاقات العثمانية-الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007.
15. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792. 1830م)، ش و ن ت، الجزائر، 1982م.
16. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص 65.
17. سليمان عبد العزيز، نوار محمود محمد جمال: الدين التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
18. سليمان نوار عبد العزيز، نعنعي عبد المجيد، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، طبعة جديدة، دار النهضة العربية، بيروت، 2014م.
19. شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعامل انهياره (1800م-1830م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001.

20. الصباغ ليلى، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنيين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة، ج1، بيروت، لبنان، 1989.

21. طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 2013.

22. العسلي بسام، الجزائر والحملات الصليبية (1547-1791م)، دار النفائس، بيروت، [د.س].

23. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر-تونس-المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الانجلوالمصرية، مصر 1993م.

24. عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(1815-1950م)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999م.

25. عوض عبد العزيز، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث، ج1، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م.

26. فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني حديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، كلية الآداب، دمشق، 1969.

27. قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1999.

28. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

29. قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 1830، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر 2007.

30. المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس بيروت، 1981م.

31. محرز امين: الجزائر في عهد الاغاوات (1659.1671م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008م.

32. المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492 1792، ط2، ش.و.ن.ت الجزائر، ،1976.

33. ممدوح ناصر، أحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي والعلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م، جامعة الإسكندرية، [د س].

34. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2007.
35. نصار حسين محمد، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، ط1، المطبعة العصرية، لبنان، 2009م،
36. نوار عبد العزيز: التاريخ الأوروبي الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.
37. هريدي صلاح احمد دعلي، الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني، دراسة وثائقية في سجلات المحاكم الشرعية 923هـ-1213م /1517م-1798م، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م.
38. هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815-1830)، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007.
39. هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.
40. يحي جلال: تاريخ أوروبا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية للكتاب الإسكندرية، 1981.
41. يحي جلال، تاريخ افريقية الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.
42. يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، ج1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، 1988م.

❖ **باللغة الأجنبية:**

1. George Macaulay Trevelyan, England under Queen Anne Blenheim, Longmans Green and Co 1948.
2. Heneri Garrot, Histoire Générale de L'Algérie, P. Crescenzo, Voutes Bastion Nord, Alger, 1910.
3. Jillian S. Corbett, England in the Mediterranean, Vol 2, Longmans Greend and Co, London, 1917.
4. Robert Lambert Playfair, Scourge of Christendom, Annales of British relations with Algiers Prior to the French conquest, Smith Elder and Co, London, 1884.

5. Signor Pananti: Narrative of a residence Algiers، London، 1830.
6. Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1280-1808, Vol 1, London, 1976.
7. William Laird Clowes, The royal Navy, A History from the Earliest Times to the present, Vol 2, Marston and Company, London, 1898.
8. Wood (A .C): **history of the levant company**، London1953.

3-المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. أميرة قنيفي، العلاقات الجزائرية الإنجليزية خلال العهد العثماني[1519م-1830م]، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: سيد علي احمد مسعود، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-2015-2016م.
2. خنوف هاجر وبن قارة محمد صابرينة، التنافس الأوروبي على الجزائر خلال القرن 18 و19م "حملة اللورد إكسموث نموذجا"، مذكرة لنيل شاهدة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث، إشراف: بن رحال يمينة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019.
3. رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية 1564 1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، جامعة وهران، 2010 2011م.
4. سهيلة احمد سرير، الإمتيازات الأجنبية في العثمانية بين الاثار الإيجابية والسلبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: نادية طرشون، جامعة يحي فارس، المدية، 2014م-2015م.
5. محمد أمين بوحلوفة، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا-دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية والاجتماعية من 1620م إلى 1827م، مذكرة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، إشراف: بوركبة محمد، جامعة وهران 1، 2018م-2019م.
6. معطى الله مختار: العلاقات بين إيالة الجزائر وبريطانيا (1780 . 1830م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2014 2015م، ص 128.

7. ياسر عبد العزيز محمود قاري، دور الإمتيازات الاجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف يوسف بن علي الثقفي، ج1، جامعة ام القرى، السعودية، 2001/1422م.

4-المجلات والدوريات:

1. بلقاسم قرباش، "العلاقات الجزائرية الإنجليزية (1661-16829) قراءة جديدة في العلاقة بين الطرفين، دورية كان التاريخية، السنة العاشرة، العدد 37، سبتمبر 2017.
2. بلقاسم قرباش، "معاهدة الصلح والسلام بين بريطانيا العظمى وال جزائر1682م من خلال وثيقة أصلية"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 18، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2-أبو القاسم سعدالله-، 2015م
3. جحدان بوعبدالله، مصير دول المغرب في ظل الوفاق الأوروبي في مؤتمر فيينا من خلال مذكرة سيدني سميث 1814/08/31 "دراسة تحليلية للوثيقة من خلال الكتابات المحلية والأوروبية"، مجلة القرطاس، العدد 07، جامعة الجيلالي الياس، سيدي بلعباس، جويلية 2018.
4. رائد السامي حميد الدوري، معاهدة الإمتيازات العثمانية الإنجليزية لعام 1580م أسباب عقدها-بنودها-نتائجها "دراسة تحليلية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، م4، ع13، جامعة تكريت، العراق، 2012م.
5. يوسف حسين عمر: الصراع الفرنسي البريطاني 1798 1801م، مجلة جامعة الأقصى، مج20، ع2، فلسطين، 2016.
6. بلقاسم قرباش، العلاقات الجزائرية الإنجليزية الأولى من منظور انجليزي، بحوث ودراسات تاريخية، مطبعة نواصري، المسيلة، جويلية 2017.

2-المعاجم:

1. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير **إهداء** **قائمة المختصرات** **مقدمة**	**أ - د**
الفصل التمهيدي	**13- 6**
المبحث الأول: الجزائر إيالة عثمانية. المبحث الثاني: مميزات السياسة الخارجية للجزائر خلال الفترة الحديثة. المبحث الثالث: أوضاع إنجلترا مطلع القرن 16م.	**7 – 6** **10 – 8** **13 – 10**
الفصل الأول: العلاقات الجزائرية الإنجليزية 1580–18م.	**38 - 15**
المبحث الأول: التقارب العثماني الإنجليزي وأثره على العلاقات الجزائرية الإنجليزية. 1-بداية العلاقات العثمانية الإنجليزية. 2-تأثر العلاقات الجزائرية الإنجليزية بالتقارب العثماني الإنجليزي. **المبحث الثاني: مظاهر العلاقات السلمية الجزائرية الإنجليزية.** 1- التمثيل القنصلي. 2- المبادلات التجارية.	**20 – 15** **19 – 15** **21 – 19** 27 –22 24 –22 25 – 24

3- الهدايا القنصلية.	27 - 25
المبحث الثالث: مظاهر العلاقات العدائية الجزائرية الإنجليزية.	39 - 27
1- الغارات الإنجليزية على السواحل الجزائرية 1620م-1682م.	30 - 27
2- إنجلترا والمؤتمرات الأوروبية ضد الجزائر (مؤتمر فيينا 1815م-إكس لاشبيل 1818م).	35 - 30
3-الحملات الإنجليزية على الجزائر أواخر العهد العثماني (حملة إكسماوث 1816م-حملة ماك دونال 1824م).	39 - 35
الفصل الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية 1662-1824م.	60 - 41
المبحث الأول: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 17م.	48 - 41
1-معاهدة 23 أفريل 1662م.	43 -41
2-معاهدة 03 ماي 1664م	44 - 43
3-معاهدة 10 أفريل 1682م.	46 - 44
4-معاهدة 06 أفريل 1686م.	48 - 47
المبحث الثاني: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 18م.	54 - 48
1-معاهدة 17 أوت 1700م.	50 - 48
2-معاهدة 28 أكتوبر 1703م.	51 - 50
3-معاهدة 29 أكتوبر 1716م.	52- 51
4-معاهدة 18 مارس 1729م	53 - 52

5-معاهدة 03 أوت 1765م.	54 - 53
المبحث الثالث: المعاهدات الجزائرية الإنجليزية خلال القرن 19م.	60 - 54
1-معاهدة 03 ديسمبر 1800م.	55 - 54
2-معاهدة جانفي 1807م.	55
3-معاهدة 21 نوفمبر 1813م	56
4-معاهدة 03 أفريل 1816م.	58 - 56
5-معاهدة 28 أوت 1816م.	49 - 58
6-معاهدة 26 جويلية 1824.	60 – 59
خاتمة	63 – 62
قائمة الملاحق	75 – 65
فهرس الأعلام والأماكن	86 – 77
قائمة المصادر والمرجع	93 – 88
فهرس المحتويات	97 - 94

الحمد لله